التهميش وعلاقته بالعنف السياسي لدى طلاب الجامعة

هبة عرفة حميدة*

hah03@fayoum.edu.eg

أ.د. طارق عبد الوهاب[١]

أ.د.سيد أحمد الوكيل[٢]

مُلخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية بين التهميش والعنف السياسي لدى طلاب الجامعة ، وكذلك الكشف عن طبيعة الفروق بين ممارسي العنف السياسي وغير ممارسيه في التهميش ، وكذلك الكشف عن الفروق في درجات العنف السياسي والتهميش وفقًا لمتغير النوع ، وتكونت عينة الدراسة من (٥٣٥) طالبًا وطالبة ، تراوحت أعمارهم من (١٧-٢٣) عامًا ، بمتوسط حسابي (٢٠,٣٥) ، وانحراف معياري (٢,٦٩) ، وتمّ الحصول عليهم من جامعة الفيوم ، من الكليات العلمية والأدبية ، ومن الفرق الدراسية المختلفة . وطُبق مقياس العنف السياسي إعداد /الباحثة الأولى، ومقياس التهميش إعداد/الباحثة الأولى ، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا بين العنف السياسي والتهميش ، وكذلك وجود فروق دالة إحصائيًا بين ممارسي وغير ممارسي العنف في التهميش في اتجاه ممارسي العنف ، كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين الذكور والإناث في متغيرات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: العنف السياسي – التهميش .

* مدرس مساعد بقسم علم النفس بكلية الآداب - جامعة الفيوم

[١] أستاذ علم النفس الاجتماعي والشخصية وعميد كلية الآداب- جامعة الفيوم(المشرف الرئيس).

[٢] أستاذ علم النفس بكلية الآداب- جامعة الفيوم (المشرف المشارك)

مُدخل إلى مشكلة البحث:

يُعّد العنف السياسي من أخطر أنواع العنف وأكثرها انتشارًا ؛ حيثُ تَصدر قائمة العنف في القرن الحادي والعشرين ، لكثرة المبررات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يحتمي بها دعاة العنف السياسي ؛ حيثُ يجد رجال السياسة والأحزاب السياسية والايديولوجية طريقًا سهلًا لتحقيق طموحاتهم في السلطة ، أو رغباتهم في المحافظة عليها (نشوى أحمد ، ٢٠١٢، ٦).

ويُشير العنف السياسي إلى استخدام القوة أو الإكراه من قِبل الأفراد أو الجماعات لتحقيق أهداف سياسية. وهو يشمل مجموعة واسعة من الإجراءات ، من الاحتجاجات السلمية والعصيان المدني إلى الصراع المسلح والإرهاب. ويُمكن أن يحدث العنف السياسي داخل المجتمع أو بين مجتمعات مختلفة ، وغالبًا ما ينشأ من مظالم سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو أيديولوجية عميقة الجذور.

إن تجربة العنف السياسي وآثاره محددة السياق بدرجة كبيرة ؛ حيثُ تختلف مدة العنف السياسي وحجمه ، وقرب الناس منه ، والمعنى الذاتي للعنف السياسي من مكان إلى آخر ومن شخص لآخر (Barber, 2008 ؛ Sagi-Schwartz, 2008) فالعنف السياسي يمثل ضغوطًا فريدة إلى حد ما من حيثُ أنه يهدد الأفراد وبيئاتهم. وينتهك العنف السياسي حقوق الإنسان ، ويُعيق تطور الديمقراطية أو ترسيخها أو ازدهارها ، ويقوض علاقات الإنصاف والشفافية والثقة التي تبنى عليها الحكومات الجيدة (Bardall, et al, 2020, 916).

كما أظهرت نتائج دراسات كلٍ من (Başoğlu et al., 2005 ; Sidel, & Levy, 2008 الآثار السلبية للعنف السياسي على جوانب الصحة الجسدية والعقلية السيئة للسكان المدنيين وتدمير أداء المجتمع ، وتدهور الانظمة الحكومية.

ويُمكن أن تختلف الدوافع الكامنة وراء العنف السياسي بشكل كبير ، حيثُ يلجأ بعض الأفراد أو الجماعات إلى العنف كوسيلة لتحدي الأنظمة القمعية ، أو السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية ، أو النضال من أجل الاستقلال أو تقرير المصير. وقد ينخرط آخرون في أعمال العنف لقمع المعارضة ، أو الحفاظ على السلطة ، أو

فرض أيديولوجية معينة. ويُمكن أن يكون العنف السياسي مدفوعًا بالمظالم المتعلقة بعدم المساواة الاقتصادية ، أو التمييز ، أو القمع السياسي ، أو النزاعات الإقليمية ، أو التوترات الدينية أو العرقية ، أو غيرها من القضايا المثيرة للجدل . وفي هذا السياق أشار "ميخائيل" Mahakul إلى أنه من الصعب تحديد سبب معين يُبرر سلوك العنف السياسي ، وإنما هي عوامل تؤثر وتتأثر بعضها ببعض ، وتتفاعل في سياق اجتماعي وثقافي واقتصادي ؛ فمنها ما هو متعلق بالمؤسسة ونظامها السياسي السائد ، ومنها ما يتعلق بالأفراد أنفسهم المُمارسين لسلوك العنف السياسي ، ومنها ما يتعلق بثقافة المجتمع وحداثته وعوامله الاجتماعية والاقتصادية (Mahakul, 2014, 7).

ويُعّد الاستبعاد الاجتماعي أحد العوامل المساهمة في نتائج العنف ، بغض النظر عما إذا كان العنف يحدث في دولة متقدمة في أوروبا الغربية أو في دولة مزدهرة في أمريكا الوسطى. فإن أولئك الذين يلجأون إلى أعمال العنف يفتقرون في أغلب الأحيان إلى الفرص الاقتصادية المشروعة والاتصالات الشخصية أو الاجتماعية اللازمة للحصول على العديد من الخدمات والموارد المتاحة لتيار المجتمع الرئيسي. وعندما تكون الطرق التقليدية للحصول على المكانة الاجتماعية المرتفعة والعمل من أجلها ، والدخل الأعلى ، والنفوذ الأوسع محدودة ، كما هو الحال غالبًا في المناطق المهمشة ، يشعر البعض بأنهم مجبرون على اللجوء إلى ما يعتبره التيار السائد وسائل غير مشروعة ، بما في ذلك أعمال العنف (Berkman, 2007) . وكشفت نتائج دراسة Choi & Piazza (2016) عن أن البلدان التي يتم فيها استبعاد مجموعات عرقية معينة من السلطة السياسية هي أكثر عرضة بشكل كبير للتعرض لهجمات إرهابية محلية والمعاناة من ضحايا الإرهابيين ، كما بينت نتائج دراسة Kiernan (2019) أن هناك جوانب متعددة من التهميش السياسي وتحديد أولويات مجموعة الهوية كان له تأثيرًا ذا دلالة إحصائية على الرغبة في المشاركة في العنف السياسي.

وأشار Duchak (2014, 72) إلى أن الاستبعاد الاجتماعي هو عملية يتم بموجبها دفع الأفراد ، أو الجماعات ، أو المجتمعات إلى حافة المجتمع ، وعزلهم عن شبكات وأنشطة المجتمع ، ومنعهم من المشاركة الكاملة بسبب فقرهم ، ونقص التعليم

، وسوء الحالة الصحية أو غيرها من العيوب ، وقد يكون هذا نتيجة للتمييز أو نتيجة غير مقصودة للسياسات ، وسبب الإقصاء الاجتماعي للشباب خارجي وداخلي ، و لا تتيح استقلاليتهم أي إمكانية لتغيير الوضع ، ويجمع التهميش بين الاستبعاد الاجتماعي والتمييز.

وأشار كلٌ من Dows & Hughes في تفسيرهم للتهميش إلى أن الأفراد يُضفون قيمة على كثير من الأشياء في الحياة الاجتماعية ، مثل: الثروة والمكانة الاجتماعية والأمن والمساواة والحرية ، وعندما لا يستطيعون تحقيق تلك القيم أو قيمة واحدة من التي يتطلعون إليها ؛ تنشأ لديهم حالة من عدم الرضا والغضب والعداء ، والذي يُعد مظهرًا من مظاهر التهميش ، وهذا ما يُعرف بالحرمان النسبي (في: عادل العابدي ، ٢٠٢٠ ، ٢٥١).

وفي حين أن التهميش والعنف المرتبط به يُمكن أن يكون لهما عواقب وخيمة على عامة السكان ، فإن التأثير على الشباب ، كضحايا وكجناة ، يكون أكثر حدة. ويعكس وضع أطفال الشوارع وعصابات الشباب ، وهي مجموعات مستبعدة ومضطهدة من قبل مؤسسات الدولة والمجتمعات المحلية ، السهولة التي يقعون فيها ضحية لدائرة الوصم والتهميش والعنف (Berkman, 2007).

كما وجد التقرير العام لمؤسسة سورجيون الامريكية The US Surgeon General's Report عن عنف الشباب (٢٠٠١) أن الاستبعاد الاجتماعي الذي تمّ تفعيله باعتباره "روابط اجتماعية ضعيفة" كان أقوى عامل خطر لعنف المراهقين ، وأكثر تنبؤًا من الانتماء إلى العصابات أو الفقر أو تعاطي المخدرات. بالإضافة إلى ذلك ، أظهرت التجارب المعملية أن الرفض الاجتماعي يسبب عدوانًا متزايدًا ، حتى في بعض الأحيان ضد الأشخاص غير المرتبطين بالرفض (Buckley et al., 2004; (Kirkpatrick et al., 2002; Twenge et al., 2001 ؛ وهكذا فإن الرفض الاجتماعي غالبًا ما يؤدي إلى العدوان والعنف.

وفي ضوء الدراسات والنتائج يتضح أن هناك قلة في الدراسات التي تناولت متغير التهميش في علاقته بالعنف بشكل عام ، والعنف السياسي بشكل خاص سواء

في البيئة العربية أو الأجنبية ، كما أن متغير الاستبعاد الاجتماعي كان الأكثر استخدامًا في علاقته بالعنف والسلوك العدواني كما أن بعض الدراسات ركزت على إظهار العلاقة السببية بين الاستبعاد الاجتماعي والعنف والبعض ركز على البحث عن الطرق الممكنة لتقليل العنف والعدوان الناتج عن الاستبعاد الاجتماعي والبعض الآخر ركز على التعرف على الآثار المباشرة للاستبعاد الاجتماعي وفي الدراسات الحديثة تمّ الكشف عن السلوك العدواني والعنف الناتج عن الاستبعاد الاجتماعي بإستخدام بعض المقاييس غير المتداولة في البيئة العربية ، مما يتطلب إجراء مزيدًا من الدراسات لتوضيح العلاقة المباشرة بين التهميش والعنف السياسي لدى فئة مهمة ألا وهي فئة الشباب الجامعي ، وإثراء المكتبة العربية بالمقاييس المختلفة.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. هل توجد علاقة ارتباطية دالة بين التهميش والعنف السياسي لدى طلاب الجامعة؟
٢. هل توجد فروق دالة إحصائيًا بين ممارسي العنف السياسي وغير ممارسيه في التهميش؟
٣. هل توجد فروق بين الطلاب والطالبات في متغيرات الدراسة (العنف السياسي – التهميش)؟

الأهمية النظرية والتطبيقية:

١- تنبع أهمية البحث الراهن من قلة الدراسات والبحوث في مجال العنف السياسي ، وكذلك المساهمة في تأصيل التراث النظري لمفهوم غير متداول كثيرًا في الدراسات العربية والأجنبية وهو مفهوم (التهميش) ، ومحاولة بحث العلاقة بينه وبين العنف السياسي.

٢- إن دراسة ظاهرة التهميش قد تُساعدنا على فهم العوامل الأساسية التي تُسهم في العنف السياسي والتطرف. ومن خلال دراسة تجارب ومعتقدات طلاب الجامعة ،

يُمكننا تحديد الأسباب الجذرية التي تدفع بعض الأفراد إلى الإنخراط في سلوك عنيف أو متطرف.

٣- كما أن دراسة التهميش والعنف السياسي لدى طلاب الجامعة تُساعدنا على فهم العوامل التي تُسهم في مشاعر الإقصاء والحرمان. ومن خلال معالجة هذه القضايا ، يُمكن للجامعات وصناع السياسات العمل على عمل بيئات أكثر شمولاً تُعزز المشاركة السياسية والحوار والمشاركة.

٤- يهتم هذا البحث بفئة مهمة في المجتمع ألا وهى فئة الشباب ومنهم طلاب الجامعة ، والذين ينتمون إلى فضاء تربوي وعلمي مهم واستراتيجي لكونه محل رهانات كل الدول والشعوب.

٥- تقديم مقاييس علمية تتوفر فيها الكفاءة السيكومترية ؛ وبالتالي إثراء التراث بهذه المقاييس التي يُمكن الاعتماد عليها في إجراء البحوث المستقبلية لدى عينات مختلفة.

٦- الخروج ببعض التوصيات بناءً على نتائج الدراسة تفيد المسئولين والمختصين في تطوير السياسات والتدخلات القائمة على الأدلة التي تهدف إلى الحد من العنف السياسي ، ومعالجة التهميش ، وتعزيز الشمولية. إن فهم التحديات المحددة التي يواجهها طلاب الجامعات يسمح لصناع السياسات بتصميم مبادرات مستهدفة تُلبي احتياجاتهم واهتماماتهم الفريدة.

مفاهيم الدراسة:

مفهوم العنف السياسي Political Volience

يُعّرف إجرائيًا على أنه " سلوك ذو صبغة سياسية متعمد ، يصدر عن الفرد ، ويوجه نحو النظام السياسي المُمثل في مؤسساته السياسية ، ورموزه ، ويشمل كل الممارسات التي تتضمن الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها ، لإلحاق الأذى البدني والضرر بالأشخاص أنفسهم أو بممتلكاتهم أو بالمنشآت الحكومية أثناء التظاهرات ، والمشاركة في الاحتجاجات ، والاعتداءات ، والاضرابات ، والميل للمشاركة أو محاولة المشاركة في أعمال الشغب ، وتوجيه ألفاظ خارجة عن المعايير

السائدة عبر مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك/ تويتر) من أجل تحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية " ، ويُمكن التعبير عنه وتقديره من خلال الدرجة الكلية التي يحصل عليها عينة الدراسة في مقياس العنف السياسي المُستخدم في الدراسة الحالية.

التهميش Marginalization

يُعّرف إجرائيًا على أنه " عدم تمتع الفرد بكامل حقوقه داخل المجتمع الذي يعيش فيه (اجتماعيًا، سياسيًا ، اقتصاديًا ، ثقافيًا ، أسريًا) " ، ويُمكن التعبير عنه وتقديره من خلال الدرجة الكلية التي يحصل عليها عينة الدراسة في مقياس التهميش المُستخدم في الدراسة الحالية.

مفاهيم الدراسة والأطر النظرية المُفسرة لها:

من المؤكد أن فهم مفهوم العنف أمر بالغ الأهمية قبل الخوض في مفهوم العنف السياسي ، لأن معالجة أي موضوع ذات صلة بالمفاهيم يحتاج إلى تحديد تلك المفاهيم من خلال تعريف يُوضح مكوناتها وخصائصها ، لذا ستحاول الباحثة توضيح مفهوم العنف والعنف السياسي.

مفهوم العنف Volience

يُعّد العنف ظاهرة عامة توجد بأشكال مختلفة في المجتمعات والجماعات والبلدان. ويُمكن أن يحدث في أوقات مختلفة ولأسباب متداخلة. ويُمكن أن يظهر العنف بطرق متعددة ، بما في ذلك العنف الموجه ذاتيًا ، والعنف بين الأشخاص ، والعنف الجماعي ، والعنف بين الكيانات السياسية المختلفة. الأمر الذي جعل العنف يحظي باهتمام كبير من قِبل العلماء والكتّاب والجهات الدولية ، لما له من آثار ضارة على استقرار المجتمعات ونموها وتطورها ، وقد انصب هذا الاهتمام على دراسة العنف وجوانبه المختلفة ، بما في ذلك تعريفه وتصنيفه ومظاهره وأسبابه والحلول المحتملة ، ونتج عن تلك الجهود ، إعطاء العنف صفة مركبة لها جوانبها النفسية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، وأن أسبابه قد تكون ذاتية كامنة في الشخص

نفسه ، أو موضوعية كامنة في النظم والبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع ، التي من شأنها خلق الأوضاع المعززة لممارسته.

ويتضمن مفهوم العنف (Volience) معانٍ متعددة وأبعاد مختلفة ، ويُشير المعنى الأساسي للعنف إلى (فعل مؤذٍ). ولكن هذه القاعدة تركت مجالًا واسعًا للعديد من العناصر والتفاصيل التي يُمكن أن يشتمل عليها المفهوم ، مثل: مصادر هذا الفعل وأشكاله ومظاهره ، وكذلك أهدافه ، وقدم المعنى اللغوي والاصطلاحي دورًا في توضيح العنف على النحو الآتي:

أولًا: المعنى اللغوي:

عُرّف العنف في اللغة العربية في مادة (ع – ن – ف) ويعني الخرق بالأمر وقلة الرفق به ، وهو ضد الرفق ويُقال عنفه تعنيفًا إذا لم يكن رفيقًا في أمره ، فاعتنف الأمر : أي أخذه بالعنف ، وأتاه ولم يكن على علم به (ابن منظور ، ١٩٧٩، ٣١٣٢-٣١٣٣).

فالعنف لغة يُرادف الشدة ويستبطن القسوة ، وهو كل قول أو فعل ضد الرأفة والرفق واللين. أي أن العنف قد يكون سلوكًا قوليًا أو فعليًا وهو يقترب من الجذر اللاتيني للكلمة (Violentia) والذي يُشير إلى الغلظة والقوة الشديدة والمشتقة من (Vis) أي القوة. وتعني في سياقها التاريخي اللاتيني القديم حمل القوة تجاه شخص أو شيء ما (ماجد الغرباوي ، ٢٠٠٩، ٤٣).

وأشار قبي آدم (٢٠٠٢، ١٠٢) إلى أن كلمة عنف (Violence) في اللغة الانجليزية تُشير إلى "الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والاضرار بالممتلكات ، ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين".

ويتضح مما سبق أن مفهوم العنف في اللغة الإنجليزية يُشير إلى السلوك الفعلي الذي ينطوي على الاستخدام غير المشروع للقوة ، لهذا نرى أن الدلالة اللغوية لكلمة العنف في اللغة العربية تكون أوسع من دلالتها في اللغة الإنجليزية ؛ حيثُ أن العنف في اللغة العربية يتضمن استعمال القوة المادية إلى جانب أمور آخرى تتضمن

استعمالًا فعليًا للقوة ، أما في اللغة الانجليزية فإن العنف يقتصر على الاستخدام الفعلي للقوة المادية.

ثانيًا: المعنى الاصطلاحي:

نظرًا لاختلاف اهتمامات وتخصصات الباحثين في هذه الظاهرة ، لا يوجد تعريف مُوحد للعنف ، فعلماء الاجتماع عرّفونه بطريقة تختلف عن علماء السياسة وهؤلاء يختلفون في تعريفهم له عن علماء النفس وعلماء الجريمة والقانون ، كما أنه يُعرف أحيانًا بطرق تختلف باختلاف الأهداف التي يكون مرغوبًا الوصول إليها وباختلاف الظروف المُحيطة أيضًا.

ويُشير العنف إلى أية قوة جسدية أو أي ضرر أو إصابة لشخص أو لممتلكات. وفقًا لقاموس ويبستر Webster's ، فإن العنف يعني ،" بذل أي قوة جسدية على سبيل المثال: (أ) الإجراء العنيف ، (ب) الغضب ، والاعتداء ، (ج) القوة ، والطاقة ، والنشاط الممارس من أجل العنف ، الفعل أو القوة القسرية أو المدمرة ، (د) عنف في الشعور ، والعاطفة ، والنظام ، والفراء ، والحماسة (Mahakul, 2014, 1).

وعرّفه عصام عبد الفتاح (٢٠٠٨، ٣٣٤) بأنه ظاهرة تطلق على العديد من المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهناك عنف متبادل بين مجموعة من الجماعات وهناك عنف الدولة ، وهناك عنف الرجل ضد المرأة.

وعرّفته أمينة بيومي (٢٠١٢، ٢٣) بأنه " فعل يرتكبه أفراد ينتمون إلى مرجعيات عديدة، وأيديولوجيات نقدية إصلاحية ، ويعتنقون أفكارًا محددة الأهداف لما يُعانونه من التهميش وعدم الاستفادة من الثمار المادية للسياسات التنوية ، الأمر الذي يسلبهم حقهم الطبيعي والمجتمعي في المشاركة ، مما يدفعهم لحالة من السخط والاحتجاج على أوضاعهم المتدنية نتاج ممارستهم لمواطنة منقوصة .

وأكد نبيل عبد الفتاح (٢٠١٢، ٢٣٧) أن مفهوم العنف لم يعد مقصورًا على أنماط السلوك والأفعال المادية المؤدية لإيذاء الآخرين، بل الأمر يتسع ليشمل كل

أشكال الكراهية وإشاعتها والحض عليها ، ويشمل ذلك العنف اللفظي أو الرمزي أو الإشاري .

بناءً على ذلك يُمكن القول بأن العنف هو ترجمة لسلوك مادي أو معنوي، فهو سلوك مادي يقوم على الاستخدام الفعلي للقوة، وكذلك سلوك معنوي يقوم على التهديد باستخدام القوة، ويُمكن أن يوجه نحو الذات أو تجاه الآخرين، بغض النظر عن هويتهم أو انتمائهم.

وبناءً على هذا التعريف والتعاريف السابقة فالعنف يُعبر عن المُعطيات الآتية:

١- سلوك بشري يُمارس تجاه الذات (كالانتحار) أو تجاه الآخر لتحقيق أهداف وغايات معينة.

٢- تستخدم فيه القوة أو التهديد باستخدامها (أي أنه حالة غير سلمية).

٣- يمارس في مجال العلاقات الانسانية (الاجتماعية والثقافية والاقتصادية).

مفهوم العنف السياسي Political Volience

إن العامل المميز للعنف السياسي ، هو هدفه السياسي المحدد ؛ حيثُ يتميز العنف السياسي باستخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية ، والعنصر الأساسي الذي يُميز العنف السياسي عن العنف العام هو تركيزه على السلطة والسعي لتحقيق أهداف سياسية ، وفي حين أنه قد تكون هناك اختلافات في كيفية تعريف الباحثين والعلماء للطبيعة المحددة ونوع هذه الأهداف والقوى المرتبطة بها ، إلا أن هناك اتفاقًا عامًا على أن العنف السياسي ينطوي على استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية (حسنين إبراهيم ، ١٩٩٩، ٢٧).

ووفقًا " لموزر" و " كلارك " Moser & Clark ، فإن العنف والسلطة مُرتبِطان جوهريًا في علاقة تتضمن " فعلًا غير مدعو له ولكنه مُتعمد أو نصف مُتعمد يتمثل في انتهاك جسدي لجسد شخص ما ". تاريخيًا ، تمّ التعبير عن العنف من خلال وسائل مختلفة مثل الاعتداء الجسدي ، والذي ينطوي على عدوان مباشر ضد فرد أو جماعة يتم استخدامه من أجل إضعاف قوة الآخر بشكل أسرع (Moser & Clark, 2001).

وعرّف كلٌ من " موزر" و " كلارك " Moser & Clark ، العنف السياسي بأنه " ارتكاب أعمال العنف بدافع الرغبة ، بوعي أو بغير وعي ، للحصول على السلطة السياسية أو الحفاظ عليها " ، فالعنف السياسي يدور حول اكتساب السلطة من خلال أعمال العنف ، وهو مدفوع بالرغبات في السلطة التي تقود الناس إلى تجاوز المجالات الخاصة للآخرين (Moser & Clark, 2001).

وأضاف شعبان الأسود (٢٠٠٣) مصطلح الجماعة السياسية وعرّف العنف السياسي على أنه "استخدام القوة من قِبل جماعة سياسية مُعينة لتحقيق غرض سياسي" (شعبان الأسود ، ٢٠٠٣ ، ١٩).

ومن خلال ما سبق عرضه من تعريفات يُمكن تخليص العنف السياسي في النقاط التالية:

- يتضمن العنف السياسي استخدام القوة +المادية، أو التهديد باستخدامها.
- قد يكون تأثير العنف السياسي مادي أو معنوي أو معًا.
- يُمكن أن تتمثل مظاهر العنف السياسي في (ممارسة أعمال الشغب ، الاحتجاجات ، الإضرابات ، الاغتيالات ...إلخ).
- يصدر العنف السياسي من قوى رسمية أو غير رسمية ؛ حيثُ قد يوجه العنف السياسي ضد النظام ورموزه ومؤسساته ، وقد يوجه من جانب النظام ومؤسساته ورموزه ضد الشعب.
- الممارسات العنيفة تكون بغرض تحقيق أهداف سياسية واضحة.
- يتميز العنف السياسي بالجماعية.

الاتجاهات النظرية المُفسرة لظاهرة العنف السياسي

حظيت ظاهرة العنف السياسي بالاهتمام الشديد من جانب علماء النفس ، والسياسة ، وأيضًا الباحثين من مختلف التخصصات بهدف فهم ودراسة كيفية انتشار هذه الظاهرة في معظم المجتمعات ، وفي هذا الصدد سوف يتم عرض بعض المجهودات التي قُدمت لتفسير ظاهرة العنف السياسي.

أولًا: نظرية الإحباط– العدوان Frustration- aggression theory

تُعد نظرية الإحباط – العدوان من أوائل النظريات التي حاولت وصف متى يقوم الأشخاص بالفعل العدواني ؛ حيثُ تنطلق هذه النظرية من فكرة أساسية مفادها أن " الأفعال العدوانية تنتج عن الإحباط ، وهذا الإحباط ينتج من مشاعر الإكراه التي تظهر نتيجة عدم إنجاز الشخص المُحبط لأهدافه " (Schultz & Oskamp, 2000, 108) ، وفقاً لهذه النظرية فإن العدوان ينشأ كرد فعل للإحباط الذي يتعرض له الفرد من البيئة الخارجية التي يعيش فيها (أسماء جميل ، ٢٠٠٧، ٢٥).

قد تُعاني جماعة داخل المجتمع من الإحباط ، ومن ثمَ فإنه يدخل في صميم الأبنية الاجتماعية ، ويحدث نتيجة إعاقة جماعات معينة عن تحقيق أهدافها ، طموحاتها ، أو المُحافظة عليها ، أو يحدث عندما تتسع الفجوة بين الطموحات والانجازات وتتزايد التمايزات داخل المجتمع ، ويزداد العنف بصفة أساسية في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية في إطار عملية التحديث ، إذ تتزايد التوقعات دون أن يكون هناك قدرات وإمكانات لإشباعها أو الاستجابة لها ، الأمر الذي يؤدي معه إلى زيادة إحباطات الأفراد ، ومن ثمَ دفعهم للانخراط في أعمال العنف (أسماء جميل ، ٢٠٠٧، ٢٥).

وأشار "جازانيجا" Gazzaniga إلى أن هناك قصورًا رئيسيًا في هذه النظرية وهو أن " جميع الأفراد عُرضة للإحباط في وقت ما أو آخر ، ولكنهم لا يسلكون سلوكيات عنيفة دائمًا " (عز الدين عطية ، ٢٠٠٣ ، ١٧٧).

وأدخل "بركوفتز" Berkowiz تعديلًا على نظرية الإحباط – العدوان وانتهى إلى أربع مراحل هي:

- الشعور بالحرمان النسبي أو المُطلق يُؤدي إلى يقظة سياسية.
- النشاط السياسي (حركات التمرد السياسية) يُصاب بالإحباط.
- ينشأ الصراع السياسي في المجتمع، نتيجة إلقاء كل جماعة وزر الإحباط على كاهل جماعة آخرى.

- يؤدي العنف إلى مزيد من الكبت الذي يدعو للإحباط، مما يؤدي إلى العنف، وبذلك ينشأ الصراع المستمر (محمد عبد المختار، ١٩٩٥، ٦٣).

ثانيًا: نظرية الحرمان النسبي Relativeness Deprivation

من أبرز سمات المجتمع الحالي هو التنافس الدائم بين الأفراد والجماعات الناتج عن شعورهم بالحرمان الفعّلي أو المُتصور، خاصة عندما يتبنى الأشخاص المُهملون طريقًا مختصرًا لتحقيق أهدافهم ، فإنهم يتخذون طريقة تتعارض مع المبادئ الطبيعية لحل النزاعات والصراعات ، وغالبًا ما يتبنون العنف كوسيلة بسبب قيمه التكتيكية ، لأن الأقوياء والضعفاء بينهم يعتقدون أنه يُمكنهم تحقيق أهدافهم بمساعدة الموارد المحدودة . وإذا لم تتحقق المطالب الحقيقية والمصالح المُتصورة من قِبل المؤسسات السياسية والقانونية القائمة، من خلال القنوات السلمية المشروعة ، فإن هذه المطالب والمصالح ، سواء كانت حقيقية أو خيالية ، تتجمع في شكل عدواني ، مما يعطل السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي ؛ لذلك ، فإن أهم أسباب تأصل جذور العنف الاجتماعي والسياسي هو علم النفس الاجتماعي للأشخاص الذين يُصابون بالإحباط بسبب مشاعر " **الحرمان النسبي**". فعندما يُدركون أو يعتقدون أن الظلم يسود الحياة الاجتماعية والسياسية ، أو أن مُثلهم وقيمهم وتطلعاتهم العزيزة لم تتحقق ، فإنهم يشعرون بعدم الرضا والإحباط ، ويميلون إلى السعي بعنف ، كخيار أخير. في هذا السياق ، يمكن تسمية المشاعر الذاتية بـ "**الحرمان النسبي**" ؛ والتي تمّ تعريفها من قِبل " تيد روبرت جور" Ted Robert Gurr على أنها " التوتر الذي ينشأ من التناقض بين" **الواجب** "و" **هو** " الرضا الجماعي عن القيمة ". ففي الحياة السياسية الاجتماعية ، قد يُقدر الفرد والجماعات أشياء كثيرة مثل الثروة ، والمكانة ، والسلطة ، والأمن ، والمساواة ، والحرية ، وتقرير المصير الوطني وما إلى ذلك ، وعندما يُصبحون غير قادرين على تحقيق قيمهم العزيزة ، يشعرون بالحرمان نسبيًا ، وعدم الرضا. في سياق إحساسهم بـ "**الحرمان النسبي**" ، تُشير كلمة "**يجب**" إلى شروط أو قيم الحياة الاجتماعية السياسية التي يعتقدون أنها تُستحق ، بينما تُشير كلمة "**هو**" إلى إحساسهم الذاتي بعدم تحقيق القيم أو الأشياء العزيزة ، وإدراكهم للظلم الواقع عليهم . إن التناقض

أو الفجوة بين "**ما يجب**" و "**هو**" للرضا الجماعي عن القيمة يُولد في نفوسهم شعورًا بـ " الحرمان النسبي" الذي يجعلهم غير راضين ومُحبطين ، ويحفزهم على اتخاذ تدابير لإزالة سبب أو مصدر شعورهم الذاتي بالحرمان والإحباط ، وتنظيم حركة سياسية إذا لزم الأمر. عندما يصبحون غير قادرين على معالجة شكواهم من خلال القنوات التقليدية لحل النزاع بسبب اللامبالاة أو عدم قدرة سلطة النظام السياسي ، فإنهم لا يترددون في توجيه الضربات العنيفة إلى مصدر الإحباط المزعوم . لذلك ، كما يؤكد علماء مثل " تيد روبرت جور" Ted Robert Gurr ، " دانييل ليرنر" Daniel Lerner ، " جيمس سي ديفيز" James C. Davies ، " دبليو جي رونسيمان" W.G. Runciman ، " إتش نيبرج" H.Nieberg ، و" كرين برينتون" Crane Brinton ، أن العامل والمسبب الرئيسي لـ "**العنف السياسي**" و " **الحركة السياسية** " هو المعنى الذاتي " **الحرمان النسبي**" للجماعات أو الجماهير (Mahakul, 2014,12).

وقد قدم " تيد روبرت جور" Ted Robert Gurr أربعة محددات ضرورية تُؤدي إلى إحداث الحرمان النسبي لدى شخص يفتقر إلى الحصول علي شيء مرغوب به (س) ، وهي :

أ- إذا أدرك أن شخصًا مماثلًا له يمتلك ذلك الشيء (س).

ب-إذا كان يريد الحصول على ذلك الشيء.

ت-إذا كان يشعر أنه مُؤهل للحصول على ذلك الشيء (س) ، أي يستحقه.

ث- إذا كان يعتقد أن ذلك الشيء (س) من غير الحصول عليه Not Feasible.

وصاغ نظريته بالمعادلة الآتية:

$$\text{الحرمان النسبي} = \frac{\text{توقعات القيم Value Expectations} - \text{قدرات القيم Value Capabilities}}{\text{توقعات القيم Value Expectations}}$$

وحدد سميث وزملاؤه (Smith, et al., 2012) نموذجًا يصف تجربة الحرمان النسبي يستدعي الموقف الموضوعي للفرد في التسلسل الهرمي الاجتماعي عملية مقارنة ، مع تجربة الحرمان النابعة من مقارنة شخصية بين الفرد والأشخاص

الآخرين الأفضل حالًا. نتيجة لذلك ، يستجيب الفرد بغضب واستياء للحرمان غير المُستحق. يمكن لردود الفعل العاطفية هذه أن تُثير أنشطة عدوانية أو عنيفة . أي أن هذا النموذج يقترح صلة مباشرة بين تجربة الحرمان وردود الفعل العاطفية العدائية ، في حين أن تجربة الحرمان مرتبطة بشكل غير مباشر (عبر المشاعر العدائية) بالسلوك العدواني (Greitemeyer) & Sagioglou, 2016).

شكل (١)

الخطوط العريضة لنظرية الحرمان النسبي وفقًا لسيمث وزملاؤه Smith, et al., (2012)

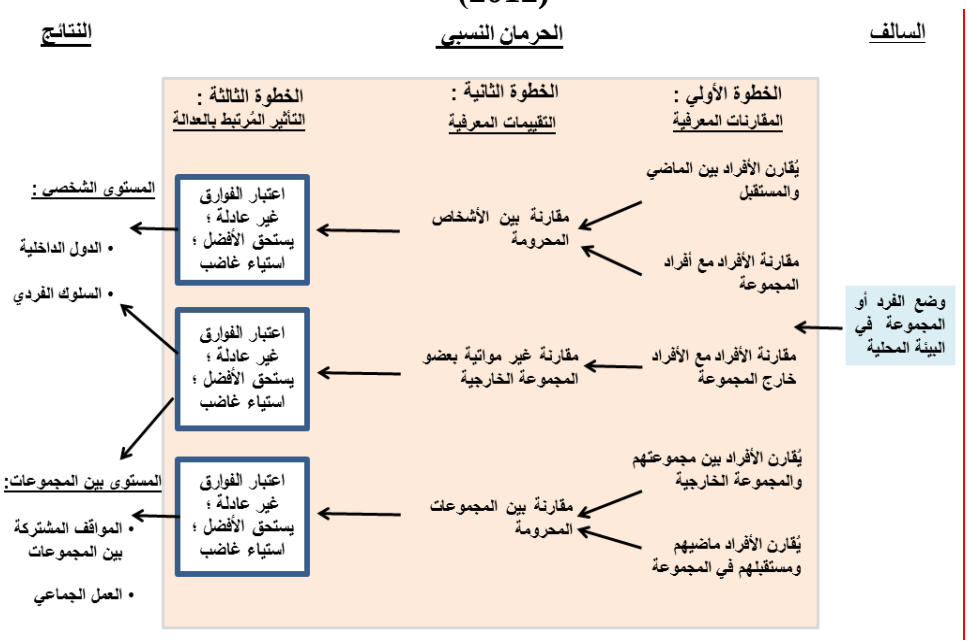

ثالثًا: نظرية الصراع المُتعلق بتوازن القوى (Korpi 1974)

استهدف هذا النموذج تقديم تفسير أكثر تطورًا للصراعات السياسية والاجتماعية في المجتمع ، بالاستفادة من دمج مفهوم " الحرمان النسبي " بمفهوم " موارد النفوذ " Power Resources ضمن رؤية سوسيو – سيكولوجية تكاملية ، أُطلق عليها تسمية (نموذج الصراع المُتعلق بتوازن القوى) Power Balance Model of Conflict . فقد انتقد Korpi المنظور الدافعي Motivational للحرمان النسبي ، والذي يقوم على فكرة إن توقعات الناس وإنجازاتهم Expectations

Achievements & تكفي لإقامة نظرية في تفسير الثورات والعنف الجمعي والسياسي . واقترح بدلًا عن ذلك تصورًا تكامليًا يجمع بين المنظور الدافعي ومنظور العملية السياسية Political Process مُوضحًا إن الفروق في موارد النفوذ وحراكها Mobilization بين الجماعات السياسية ، يُمكن عدّها المتغير المستقل الأساسي ، فيما " المنافع " Utilities الناجمة عن تحقيق الأهداف و " توقعات النجاح" و" الحرمان النسبي" يُمكن عدّها متغيرات وسيطة تقوم بربط التأثيرات الناجمة عن التغيرات في توازن النفوذ بين الجماعات السياسية ، باحتمالية ظهور الصراع فيما بينها.

ويُقصد بـ " موارد النفوذ " المِلكيات التي يَحُوزها أحد الأطراف بما يجعله قادرًا على إثابة أو مُعاقبة أطراف آخرى. أما " الصراع " Conflict فهو التفاعل بين المصالح غير المُتطابقة لتلك الأطراف، والذي يستلزم توجيه العقوبات نحو بعضها. ولذلك تشتد الصراعات السياسية أكثر في الحقب التي تكتسب أو تفقد فيها الجماعات السياسية موارد نفوذها. فأطراف الصراع لا يدخلون إلى حلبته بموارد نفوذ متساوية، بل مُتباينة ، وهو ما يجعل أحد الأطراف قادرًا على إثابة أو مُعاقبة طرف آخر. ثم يجري كل طرف تقويمًا لمخرجات هذا الصراع طبقًا لتوقعاته المعيارية القائمة على مستوى طموحه، مُمحددًا مهية المخرجات التي يُمكن عدّها إيجابية وتحقق العدل له. أما الفرق بين مستوى الطموح وبين مستوى المخرجات، فيُحدد درجة الحرمان النسبي التي يُعاني منها كل طرف في ذلك الصراع. وتتأثر مستويات الطموح هذه بعمليات التعلم طويلة المدى، إذ يميل الطرف الأضعف من خلال عملياته النفسية الداخلية بمرور الوقت إلى مُلاءمة مستويات طموحه مع المخرجات الفعلية للصراع، فيما يتجه الطرف الأقوى للتأثير في الطرف الأضعف ليقبل شرعية تلك المخرجات. إلا إنه في المديات القصيرة للصراع، تبقى مستويات الطموح في الغالب مُنحرفة عن مستويات المخرجات ، مما يديم صراع المصالح بين الأطراف، ويجعل شرعية السلطة أمرًا منقوصًا.

شكل (٢)

الصراع والسلطة والحرمان النسبي

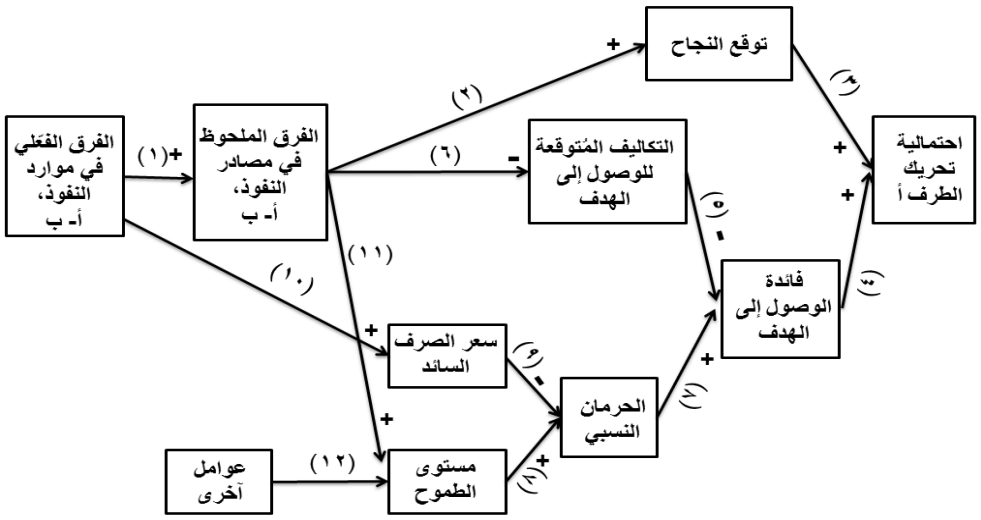

الشكل (٢) يوضح العلاقات السببية بين المتغيرات الرئيسية التي يُفترض أنها تؤثر على احتمالية تعبئة الطرف "أ" في حالة الصراع المُحتمل مع الطرف "ب".

يقدم الشكل (٢) تمثيلًا لنموذج Korpi 1974 ، يوضح دور الحرمان النسبي في عملية الحراك المحتمل للطرف (أ) في صراعه الكامن Potential مع الطرف (ب) ، إذ كلما تزداد الفروق في موارد النفوذ بين الطرفين ، تزداد احتمالية أن يلجأ الطرف الأقوى إلى مُعاقبة الطرف الأضعف ، كما تزداد احتمالية أن يُدافع الطرف الأقوى عن نفسه ضد هجوم يشنه الطرف الأضعف ، أي تزداد احتمالية الصراع المكشوف Manifest بينهما . أما إذا بدأت الفروق في موارد النفوذ بين الطرفين بالتقلص ، فستتناقص احتمالية حراك الطرف الأقوى ، فيما تزداد احتمالية حراك الطرف الأضعف مما يرفع من احتمالية الصراع المكشوف بينهما (Korpi, 1974, 1574 -1569) وبالتالي يُؤدي هذا الصراع المكشوف إلى العنف السياسي عندما تكون أهداف هذا الصراع سياسية.

نموذج تول وآخرين :

يتضمن نموذج تول وزملاؤه (Tol, et al, 2010) الكثير من المفاهيم الرئيسية والمبادئ التوجيهية أثناء تناول العنف السياسيى ؛ حيثُ يؤكد على أهمية العوامل السياقية كالفقر والنوع والتعليم والترابط الاجتماعي في تشكيل الصحة النفسية والعواقب النفسية الاجتماعية للعنف السياسي.

أشار النموذج إلى أن العنف السياسي يُمكن أن يكون له مستويات مختلفة من العواقب على الصحة النفسية والرفاهية النفسية والاجتماعية ؛ حيثُ أن العيش في حالات العنف السياسي يمكن أن تؤدي إلى:

(أ) تعرض الرفاه النفسي والاجتماعي والصحة العقلية للخطر.

(ب) الضيق النفسي (أي الكرب العاطفي المصحوب بضعف في الأنشطة اليومية).

(ج) الاضطرابات النفسية (أي معاناة نفسية محددة تستوفي معايير التشخيص).

كما يُشير النموذج إلى أهمية الموارد الاجتماعية الثقافية الموجودة في التوسط للتقيل من عواقب العنف السياسي من أجل رفاه نفسي واجتماعي أفضل.

وأيضًا شدد تول وزملاؤه (Tol, et al, 2010) على أهمية الاهتمام بالعوامل التي يُمكن أن تُعزز الرفاهية في الظروف المُعاكسة للعنف السياسي.

وأخيرًا صور النموذج العنف السياسي على أنه ظاهرة تنشأ في سياق اجتماعي ثقافي معين ، وأكد على ضرورة البحث في أسباب العنف السياسي للتقليل من خطورته على الصحة النفسية والعقلية والرفاهية النفسية والاجتماعية للفرد ويمكن صياغة هذا النموذج من خلال الشكل التالي:

شكل (٣)

نموذج تول وزملاؤه (Tol, et al, 2010)

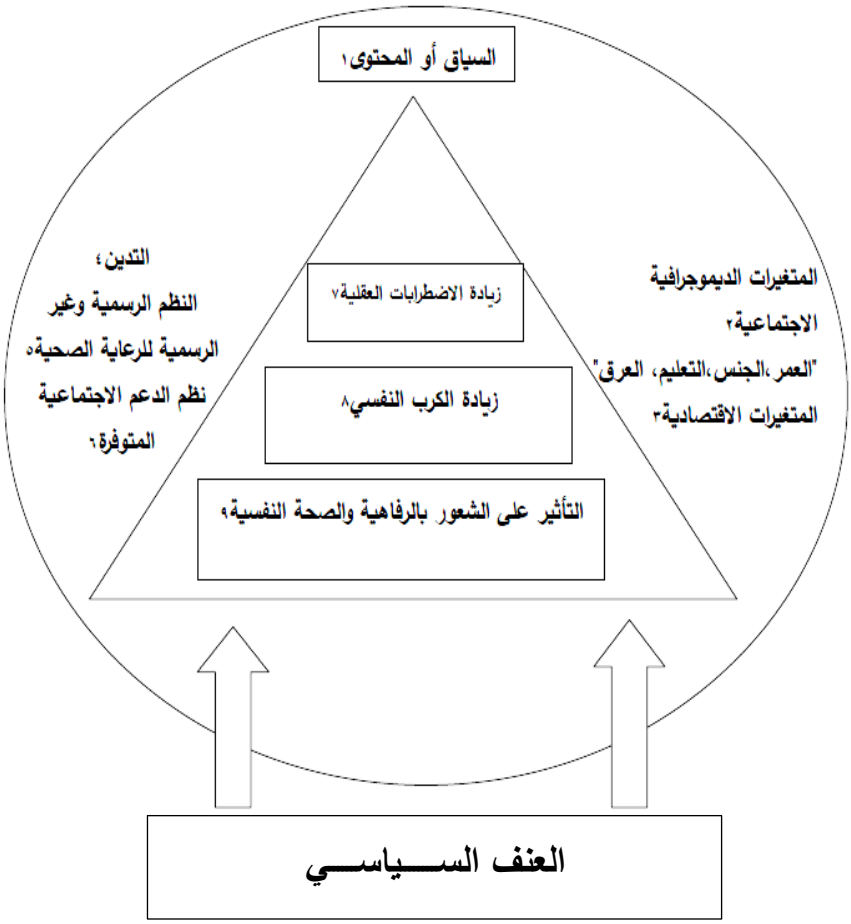

ثانياً: التهميش Marginalization

ويُعد التهميش الاجتماعي أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي ، الذي ينشأ على خلفية عوامل ناتجة عن استحواذ البعض على المكاسب والمغانم والمصالح التي تحتاج إلى نوع من الحماية والهيمنة ، فالاستبعاد هو محاولة البعض لتأمين مركز متميز على حساب جماعة أخرى بإخضاعها ، ومن ثَمَ إضعافها واختزال مصالحها ، أو مسخ هويتها إلى حد التنكيل والتشويه والقمع. والتهميش الاجتماعي قضية اتجاهات

اجتماعية غالبة ، ومُستمدة من العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع التي ما زالت تُشكل موروثات ثقافية بالغة الآثر في هذا المجال (سامية الساعاتي ، ٢٠٠٧، ١١٣).

والمجتمع الحديث لديه العديد من القضايا التي تتطلب تدخلاً فوريًا من جانب سياسة الدولة والحكومة ، وتأخذ مكانة خاصة بين هذه القضايا عملية تهميش الشباب الناجم عن تشوه الدولة والمؤسسات العامة ، وتدمير الأسس الاجتماعية والثقافية والأيديولوجية والسياسية للحياة ، وفقدان التوجهات القيمية (Duchak, 2014, 70-71).

ومن المُعترف به على نطاق واسع أن التهميش الاجتماعي ينتج عنه ضرر عميق وطويل الأمد لظروف المعيشة والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والحياة العاطفية والحالة الصحية للشباب. كما أنه يُسهم في انتقال الفقر من جيل إلى جيل في المقابل ، يؤدي انعدام الأمن في مستويات المعيشة ، والعزلة السياسية والاجتماعية ، ومشاعر القطيعة وأنماط الحياة غير الصحية إلى تفاقم ظروف الإقصاء الاجتماعي الموجودة مسبقًا. وينتج عن ذلك حلقة مُفرغة حيثُ يتعرض الشباب المُستبعدون اجتماعيًا لخطر أكبر من المعاناة من الحرمان المادي الإضافي والتهميش الاجتماعي والعاطفي والمشكلات الصحية ، والتي بدورها تعرضهم لمخاطر أكبر من الإقصاء. ويتعرض واحد من كل ثلاثة شبان تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ عامًا لخطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي (Duchak, (2014, 71).

مفهوم التهميش والاستبعاد الاجتماعي:

ارتبط مصطلح التهميش والإنسان الهامشي بإسهامات كلٍ من روبرت بارك (Robert Park,) (1928، وستونكويست (Stonequist, 1935) ؛ حيثُ انطلقا هذان المصطلحان من خلال إسهاماتهم من دراسة السلالات العرقية والثقافية المختلفة (Kerckhoff & McCormick, 1955, 49). وأشار "بارك" عند تناوله مصطلح الإنسان الهامشي إلى أن هذا الإنسان " هو شخص حكمت عليه أقداره بالعيش في مجتمعين ، أو ثقافتين ليستا مختلفتين فقط ، بل ومتصارعتين أيضًا (Starr, 1977, 950) ، وأشار "ستونكويست" إلى أن الإنسان الهامشي هو شخص

ترك جماعة ثقافية ما بسبب الهجرة ، أو التعليم ، أو الزواج ، أو أى مؤثر آخر إلى جماعة أخرى ، دون أن يتوافق معها بصورة مُرضية ، ومن ثمَ يجد نفسه على هامش كلتا الجماعتين ، ويؤدى به هذا الموقف الهامشي إلى نوع من الصراع ؛ حيثُ تنعكس في نفسه أوجه الخلاف والانسجام ، وأوجه التنافر والتجاذب الخاصة بهاتين الجماعتين (Kerckhoff, & McCormick, 1955, 48).

ولقد تطور مصطلحا الهامشية والإنسان الهامشي بعد ذلك ، بحيث أصبحا لا يرتبطان– فقط– بالأقليات العرقية أو السلالية ، كما كان فى بداية عهدهما ، بحيث تمَ تطبيق مصطلح الهامشية على مجموعة متباينة من المواقف الاجتماعية ، كما اندرج تحت مصطلح الإنسان الهامشي فئات اجتماعية متباينة ، وذلك من خلال إسهامات إيفريت هوجز، (Everett Hugles, 1949) ولنسكي (Lenski, 1954) ، و باركر (Parker, 1977) (محمد الدسوقي، ١٩٩٧، ٥٤٩).

من خلال تلك الإسهامات يُمكن أن نُشير إلى أن تعريفات الهامشية ، والإنسان الهامشي قد دارت حول محوريين أساسيين:–

المحور الأول: تناول أزمة المكانة كأساس للشعور بالهامشية ؛ حيثُ أشار إيفريت هوجز (Everett Hugles, 1949) إلى أن الهامشية " أي وضع يوجد به خلط أو تشويش في الأدوار أو الهوية الاجتماعية.

المحور الثاني: تناول المواقف الهامشية والمكانة المُتدنية للفرد في المجتمع كأساس لتعريف الهامشية ؛ حيثُ أشار لنسكي (Lenski, 1954) إلى أن الإنسان الهامشي هو ذلك الفرد الذي له مكانة متواضعة ومتدنية في المجتمع (في: أيمن زيان ، ٢٠١٥، ٥٤).

قد تختلف التعاريف أو المُؤشرات الخاصة بالتهميش والاستبعاد الاجتماعي باختلاف الأوضاع والمناطق: على سبيل المثال ، يرتبط الفقر بالمستوى الاقتصادي لبلد معين ، ويكون متعاطو المخدرات أكثر استبعادًا وتجريمًا في مناطق وبلدان معينة أكثر من غيرهم. ويصف التهميش وضع الأفراد أو الجماعات أو السكان خارج " المجتمع السائد" ، الذين يعيشون على هوامش من هم في مركز السلطة ، والهيمنة الثقافية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي . ويتم تعريفه على أنه "عملية يتم من خلالها

حرمان فرد أو مجموعة من الأفراد من الوصول إلى مناصب مهمة ، ورموز للسلطة الاقتصادية ، أو الدينية ، أو السياسية داخل أي مجتمع ، قد تشكل مجموعة هامشية في الواقع أغلبية عددية وربما ينبغي تمييزها عن أقلية المجموعة ، والتي قد تكون صغيرة من حيثُ العدد ، ولكن لديها إمكانية الوصول إلى القوة السياسية أو الاقتصادية " (Schiffer & Schatz, 2008, 6).

فالتهميش هو الابتعاد عن السلطة والموارد التي تُمكن من تقرير المصير في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن السمات المتأصلة لـ" من هم في الهامش "، وضعف وصولهم إلى الموارد الاقتصادية وغيرها من الموارد مثل التعليم والخدمات الاجتماعية ، وفي الوقت نفسه المشاركة وتقرير المصير على مستوى منخفض. ومع ذلك ، فإن تعريفات ما يعتبر مهمشًا تعتمد بشكل كبير على السياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع " (Schiffer & Schatz, 2008, 6).

والاستبعاد الاجتماعي كمفهوم يُمكن وصفه وتطويره بطريقتين " بالمعنى الضيق" يتم استخدامه كمرادف لفقر الدخل ، ويُشير إلى الأشخاص غير المُرتبطين بسوق العمل المدفوع الأجر ، أو الأشخاص الذين يعملون بأجر منخفض ، ويُمكن فهمه على " نطاق واسع" بأنه يعني أكثر بكثير من الفقر أو الحرمان أو عدم المساواة في الدخل أو نقص العمالة ، والمسألة هي أن الاستبعاد الاجتماعي متعدد الأبعاد (Peace, 2001, 26).

على النقيض من الفقر والبطالة التي تُركز على الأسر أو الأفراد، فإن الاستبعاد الاجتماعي يهتم بشكل أساسي بالعلاقة بين الفرد والمجتمع، وديناميكيات هذا الارتباط (Klasen,1999, 2).

فالاستبعاد الاجتماعي هو عملية يتم بموجبها دفع الأفراد، أو الجماعات، أو المجتمعات إلى حافة المجتمع، وعزلهم عن شبكات وأنشطة المجتمع، ومنعهم من المشاركة الكاملة بسبب فقرهم، ونقص التعليم ، وسوء الحالة الصحية أو غيرها من العيوب ، وقد يكون هذا نتيجة للتمييز أو نتيجة غير مقصودة للسياسات ، وسبب الإقصاء الاجتماعي للشباب خارجي وداخلي ، و لا تتيح استقلاليتهم أي إمكانية لتغيير الوضع ، ويجمع التهميش بين الاستبعاد الاجتماعي والتمييز (Duchak,

2014, 72.). و يؤثر التهميش على الحالة الصحية للفرد ، ويذهب الأثر في اتجاهات عديدة يتضح فيها الترابط كما في الشكل التالي (Kagan, et al., 2002).

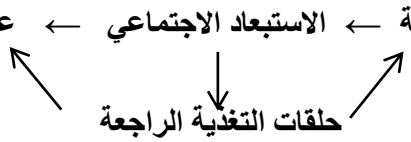

لا يشمل مفهوم الاستبعاد الاجتماعي البعد التقليدي للفقر فحسب ، بل يشمل أيضًا الجوانب المتعددة الأبعاد للحرمان المادي وغير المادي ، وعلاقاتها المتبادلة ، وديناميكيات التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الناتج عن ذلك. بسبب الطبيعة المتنازع عليها للمفهوم في كل من أدبيات العلوم الاجتماعية وفي الخطاب السياسي ، فإن التعريف الشامل للاستبعاد الاجتماعي الذي يتضمن جميع أبعاده المتعددة وخصائصه المُتداخلة ليس بالمهمة السهلة. ويُعتبر هذا الأمر أكثر صعوبة عند محاولة تطوير تعريف يسمح " بالقياسات " الكمية لمستوى الاستبعاد الاجتماعي الذي يُعاني منه الأفراد ، وفي نفس الوقت ، يقدم أسسًا ملموسة لاتخاذ الإجراءات السياسية (Paolini, 2013, 5).

أما " بيل وبيرون " (Beall, & Piron, 2005) فقد رأوا أن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي يُمكن أن يتم وصفه ، من ناحية على أنه حالة أو نتيجة ، ومن ناحية آخرى على أنه عملية ديناميكية.

و**الاستبعاد الاجتماعي كشرط أو نتيجة** ، هو حالة لا يستطيع فيها الأفراد أو الجماعات المُستبعدة المشاركة الكاملة في مجتمعهم قد ينتج هذا عن:

- هويتهم الاجتماعية (على سبيل المثال العرق أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو الدين).
- الموقع الاجتماعي (على سبيل المثال في المناطق النائية أو الموصومة بالعار أو التي تُعاني من حرب أو نزاع).

الاستبعاد الاجتماعي كعملية ديناميكية ومتعددة الأبعاد ، يُشير إلى العلاقات الاجتماعية والحواجز التنظيمية التي تحول دون تحقيق سبل العيش والتنمية البشرية

والمواطنة المتساوية. يُمكن أن تخلق أو تحافظ على الفقر وعدم المساواة، ويُمكن أن تقيد المشاركة الاجتماعية. **كعملية ديناميكية**، يخضع الاستبعاد الاجتماعي لما يلي:

- العلاقات الاجتماعية والسياسية.
- الوصول إلى المنظمات ومواقع القوة المؤسسية.

التعريف العملي المُختصر للاستبعاد الاجتماعي المُستخدم في هذه الدراسة وفقًا لبيل وبيرون (Beall, & Piron, 2005) أن الاستبعاد الاجتماعي هو " عملية ودولة تمنع الأفراد أو الجماعات من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن تأكيد حقوقهم. وإنها مُستمدة من العلاقات الإقصائية القائمة على القوة "

ويظهر الاستبعاد الاجتماعي من المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية في الدائرة العليا، التي تصور الاستبعاد من أسواق العمل وفرص العمل والمشاريع ومجموعة واسعة من استراتيجيات سبل العيش. وتمثل الدائرة السفلية اليسرى تلك الجوانب التي تدل على الاستبعاد من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية. وهي تشمل الاستبعاد من الوصول إلى البنية التحتية والخدمات، والضمان الاجتماعي والحماية، والسلامة العامة والتماسك الاجتماعي. أما الدائرة اليمنى تصور الإقصاء من الحياة السياسية من خلال تقييد الوصول إلى التنظيم وصنع القرار وحقوق ومسؤوليات المواطنة. والمربع في المنتصف يصور محاور الإقصاء، التي تعمل ديناميكياتها من خلال العلاقات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة على السلطة، سواء استخدم مصطلح "الاستبعاد الاجتماعي" لوصف محاور "الإقصاء" أو "الاستبعاد" فهي مسألة دلالات، طالما أنه من المفهوم أن هذه المحاور تشمل الاستبعاد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الشكل (٤)

يوضح كيفية ارتباط تعريف الاستبعاد الاجتماعي بمجالات مختلفة من نشاط التنمية

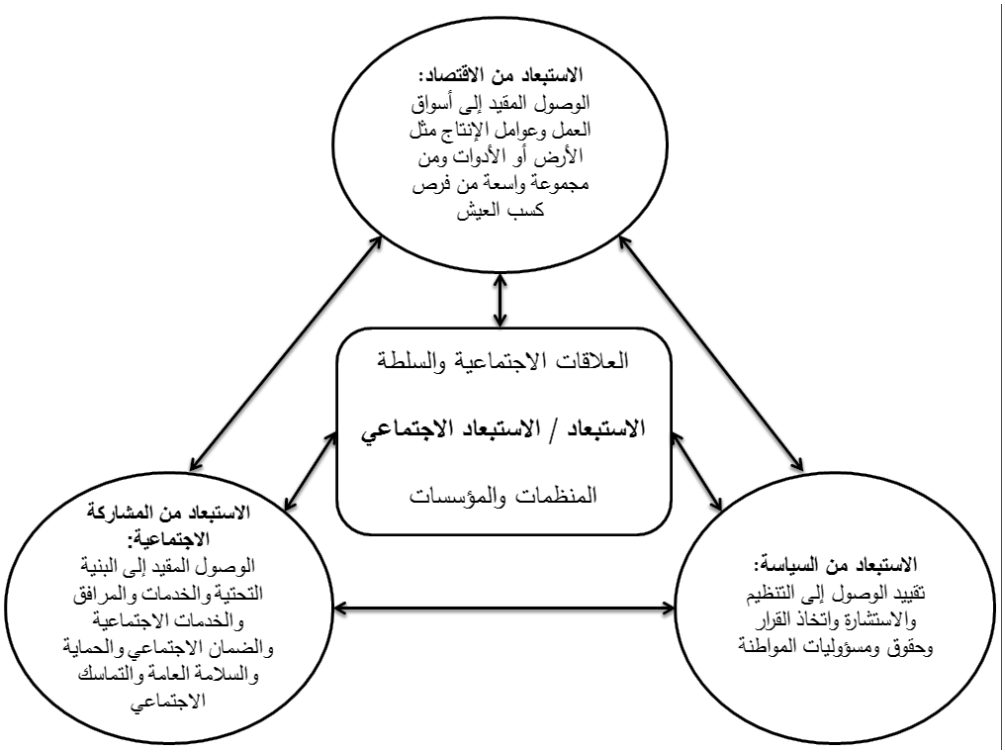

وإذا كان الاستبعاد الاجتماعي صورة من صور عدم الاعتراف ببعض الأفراد والجماعات في المجتمع ، فإنه يُعبر عن شكل من أشكال التهميش الإجتماعي ، أما في حالة توافر هذه الإعتراف فيعتبر الاستبعاد الاجتماعي صورة من صور العجز عن الوصول إلي المنظومات السياسية والقانونية اللازمة لجعل هذه الحقوق واقعًا حيًا ، وتُعّد المشاركة صورة من صور القضاء على الاستبعاد الاجتماعي داخل المجتمع ؛ لذا تأتي مشكلة المشاركة السياسية في مقدمة صور المشاركة الاجتماعية ، وتعتبر المشاركة السياسية العامل الحاسم في نجاح مشروعات وبرامج التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة ، فلا أمل في تحقيق تقدم ملموس في أي عمل تنموي حقيقي يخلو من المشاركة الشعبية ، فالمشاركة هي الحصن الحصين والأساس المتين الذي يُركن إليه أي جهد تنموى يبغي النجاح ، لذلك فإن أي جهد تنموي لا يتم إلا من

خلال مجهودات مشتركة بين الأجهزة المعنية من ناحية والجماهيرية من ناحية آخرى (إبراهيم خليفة ، ٢٠١٤، ٢٠٣).

توفر الأدبيات ذات الصلة المساعدة من خلال اقتراح تمييز تحليلي بين (جوانب الاستبعاد الاجتماعي، والعمليات الإقصائية أو محددات الإقصاء الاجتماعي). يساعد هذان المكونان على التمييز بين الأبعاد الثابتة والديناميكية للاستبعاد، ويُتيحان فهم كيفية ترابطهما، فمن ناحية تصف **جوانب الاستبعاد الاجتماعي** الحرمان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يُعاني منه الأفراد المُهمشون. ويُمكن قراءة هذا الحرمان من حيثُ عدم القدرة المفروضة على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية ، مثل الحق في التعليم ، والحق في العمل وفي أجر عادل ، والحق في الصحة والرفاهية ، والحق في التصويت والترشح للانتخابات ، ومن ناحية أخرى ، توضح **محددات الاستبعاد الاجتماعي** العمليات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة ، والتي يؤدي تأثيرها التراكمي إلى التعرض للتهميش (Estivill, 2003) .

ولخص باوليني (Paolini, 2013, 5) الجوانب الرئيسية للاستبعاد الاجتماعي على النحو التالي ، على الرغم من أن القائمة ليست شاملة:

- الأفراد الذين يُعانون من ظروف معيشية سيئة من حيثُ (السكن ، التغذية ، الملبس ، والسلامة الجسدية).
- عدم القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية لمجتمع الفرد (ليس بسبب الاختيار ولكن نتيجة للعقبات التي يتم مواجهتها).
- عدم القدرة على الاستمتاع بالأنشطة الثقافية والترفيهية (نتيجة وجود عقبات).
- الذين يُعانون من ظروف صحية ناجمة عن مستويات المعيشة السيئة ويعانون من عقبات في الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية عند الحاجة.
- المُعاناة من إحساس عاطفي ونفسي بالاستبعاد والعزلة عن المجتمع ككل (تفاقم الرفاهية).

بشكل عام، هناك أكثر من مُحدد واحد يؤدي دورًا في إنتاج هذه الجوانب من الاستبعاد الاجتماعي. غالبًا ما يُشار إلى مستويات التعليم الضعيفة، التي تُعاني من

التمييز على أساس الخصائص الشخصية، والفقر النقدي ، والبطالة ، وعدم الإقامة أو الوضع القانوني في البلد المضيف ، والعيش في مناطق جغرافية نائية ، وتجارب جنوح الأحداث ، على أنها المحددات الرئيسية للاستبعاد الاجتماعي للشباب ، ويقدم الشكل التالي (٦) تمثيلاً مرئيًا للإقصاء الاجتماعي (Paolini, 2013, 6).

يعتمد النموذج المُقترح على إطار العمل بشأن التفاوتات الصحية الذي وضعته منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٦. ووفقًا للإطار، فإن السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (بما في ذلك سوق العمل ، والنظام التعليمي ، والدين والأنظمة الثقافية الأخرى ، والمؤسسات السياسية) يؤدي إلى ظهور أنماط من التقسيم الطبقي الاجتماعي على أساس الوصول التفاضلي إلى الوضع الاقتصادي والسلطة والمكانة. وأيضًا يتم استخدام مستويات الدخل والتعليم والوضع المهني والجنس والعرق وعوامل أخرى كمؤشرات بديلة لهذه المواقف الاجتماعية التفاضلية. وبناءً على الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، يُعاني الأفراد والجماعات من اختلافات في التعرض للتهميش.

شكل (٥)

جوانب ومحددات الاستبعاد الاجتماعي

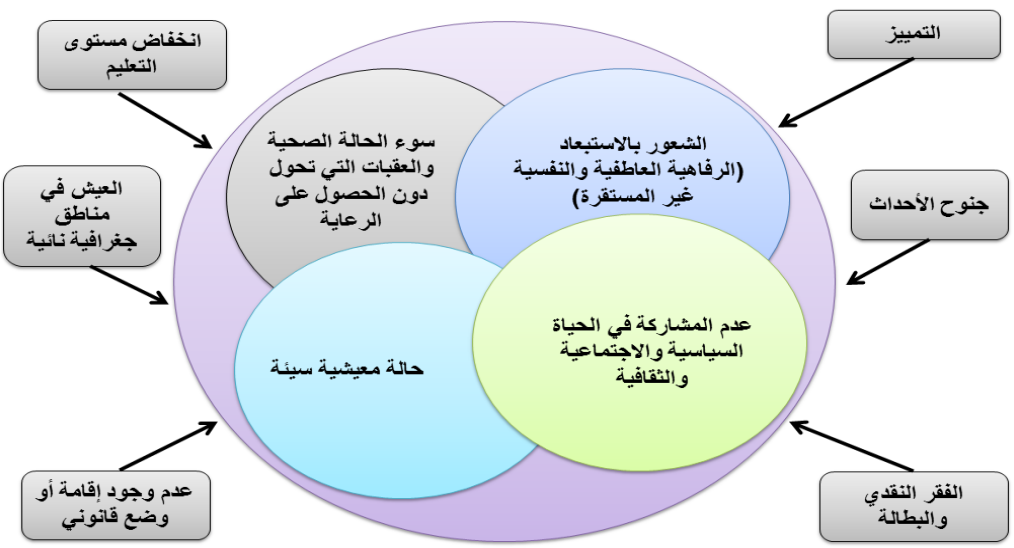

الاتجاهات النظرية في تفسير التهميش

تُعد ظاهرة التهميش بوصفها ظاهرة نفسية شغلت اهتمام العديد من مدارس علم النفس ونظرياته المختلفة ، وهناك اتجاهات نظرية أسهمت في تفسير وتحليل هذه الظاهرة لدى الأفراد ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

الاتجاه الأول (الاتجاه الذاتي): ويُعد Fiber رائد هذا الاتجاه ، وأشار إلى أن التهميش ينشأ لدى الأفراد عندما يمتلكون خصائص وسمات تجعلهم على هامش المجتمع وخارج إطاره الاجتماعي ؛ ومن ثم فهو قائم على فكرة الذاتية ، أي تقسيم المجتمعات إلى جزأين أحدهما يُعبر عن السمات الحديثة ، والآخر يُعبر عن الاستبعاد والوقوف على هامش المجتمع (إلهام أحمد ، ٢٠٢٠ ، ١٠٤).

الاتجاه الثاني (الاتجاه المادي الماركسي): ويُعد ماركس Markes رائد هذا الاتجاه ، وأشار إلى أن التهميش يحدث نتاج لفلسفة الصراع الطبقي بين الأفراد الذي تدعمه الدولة ؛ ومن ثم فإن حالة التهميش في هذا الاتجاه ترجع إلى العوامل الخارجية المحيطة بالفرد داخل مجتمعه والتي تدعم وجود بعض الفئات على الهامش (إلهام أحمد ، ٢٠٢٠ ، ١٠٤).

الاتجاه الثالث: ويؤكد هذا الاتجاه على أهمية التميز ، ونقص الحقوق المنفذة فعلًا كسبب رئيسي في عملية التهميش ، أي أنها رأت أن المهمشين واقعون تحت رحمة الأقوياء بصورة كاملة (عفراء إبراهيم ، ٢٠١٨ ، ١٦).

ومن أهم النظريات التي ساهمت في تفسير التهميش

نظرية الحرمان النسبي Relative Deprivation Theory

أشار كلٌ من " دوز" و "هيوز" Dows & Hughes في تفسيرهم للتهميش إلى أن الأفراد يُضفون قيمة على كثير من الأشياء في الحياة الاجتماعية ، مثل: الثروة والمكانة الاجتماعية والأمن والمساواة والحرية ، وعندما لا يستطيعون تحقيق تلك القيم أو قيمة واحدة من التي يتطلعون إليها ؛ تنشأ لديهم حالة من عدم الرضا والغضب والعداء ، والذي يعد مظهرًا من مظاهر التهميش ، وهذا ما يُعرف بالحرمان النسبي (عادل العابدي ، ٢٠٢٠ ، ٢٥١).

كما أن التهميش وفقًا لنظرية الحرمان النسبي ينشأ نتيجة للفجوة بين ما ينبغي أن يحصل عليه الأفراد ، وما يحصلون عليه فعلًا ، أو ما يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيقه ؛ أي أن كل فرد له مجموعة من المطالب والحاجات الأساسية والمحددة ، إلا أن هناك درجات مختلفة يتم على أساسها الإيفاء بهذه الحاجات ، يُمكن تقسيمها إلى قسمين : إيفاء "**حقيقي**" **Actual** ويُشير إلى مدى ما يتحقق فعلًا من حاجات ، **وإيفاء** "**متوقع**" **Expected** ويُشير إلى المدى الذي يشعر فيه الفرد بالعدالة من تحقيق حاجاته ، فإذا كانت التوقعات أكثر مما تمّ تحقيقه فعلًا ، فإن الفرد يشعر بالحرمان النسبي ، ويؤدي هذا الحرمان في حالات كثيرة إلى الغضب والتفكير الهجومي كمحاولة المشاركة في الحركات السياسية والاجتماعية للتعبير عن حالات الاستياء من الظروف القائمة (إبراهيم أبو الغار ، ١٩٨٥، ٢٣٠).

فالملاحظ الخارجي قد يعتقد أن هناك أشكالًا متفاقمة من التهميش والحرمان ، بينما يعتقد المهمشون المحرمون أن هذا هو النظام الطبيعي للأشياء ، ومن هنا فإن الحرمان النسبي يُشير إلى الدرجة التي يشعر عندها الفرد أنه محروم وما يترتب على ذلك من صراع وتوتر نفسي ، كما أن التهميش الناتج عن حالة الحرمان النسبي يتخذ شكلين مختلفين ، وهما:

١- **التهميش الأناني Egoistic**: يحدث في المستوى البين شخصي عندما يشعر الفرد بأنه محروم نسبيًا وبشكل غير عادل بالنسبة للآخرين ، وينجم عن ذلك حالة من التوتر وعدم الرضا.

٢- **التهميش الجمعي Collective:** ينتج من المقارنة الجماعية ، حيثُ يشعر الفرد بأن جماعته محرومة نسبيًا ، وبصورة غير عادلة بالنسبة للجماعة الآخرى . والتهميش الجمعي له مكونان ، **الأول : مكون معرفي Cognitive** وهو اعتقاد الجماعة المهمشة بأن التوقعات قد انتهكت ، ومثال ذلك يمكن أن تدرك الجماعة الخاضعة بأن الطبقة الحاكمة هي المسؤلة عن حالة فقرها ، **والثاني : مكون انفعالي عاطفي Affective** وهو رد الفعل الانفعالي العاطفي القوي إزاء حالة عدم المساواة واللاعدالة ، ويتضمن ذلك مشاعر الغضب والإحباط والسخط وعدم

الرضا ، وتؤكد نظرية الحرمان النسبي أن المكون الانفعالي العاطفي هو السبب الأقرب للانخراط في فعل احتجاجي ويتوسط التأثيرات بعيدة المدى للمكون المعرفي (محمد الحوراني ، ٢٠١٢ ، ٢٣٣).

من خلال ما تقدم يبدو أن نظرية الحرمان النسبي تعرضت لعدد من الانتقادات:

- تُعد نظرية الحرمان النسبي ذات نزعة رد سيكولوجية اختزالية ؛ حيثُ هناك تشدد واضح على دور الانفعالات والمشاعر في ظهور حالة الحرمان ؛ ومن ثم حالة التهميش ، يقابله تجاهل واضح للدور الذي تؤديه البنى ، والقوى ، والسياق البنائي – التاريخي في خلق الحالة الانفعالية .
- لم تأخذ نظرية الحرمان النسبي بعين الاعتبار الظروف البيئية المحيطة والأفراد ، والتي يكون لها دور واضح في ظهور حالة التهميش (إلهام أحمد ، ٢٠٢٠ ، ١٠٥).

نظرية المقارنة الاجتماعية social comparison theory

المقارنة الاجتماعية من وجهة نظر "فيستنجر" Festinger هي وسيلة يحصل الفرد من خلالها على تقييم للوضع الاجتماعي للجماعة ، إذ يسعى الأفراد إلى تقييم أنفسهم ، وتقييم معتقداتهم وآرائهم وهي (أنا كفء– أنا على حق– أنا مهمش) ، ويعتقد "فيستنجر" Festinger أنه عندما لا تتوافر وسائل تقييم الذات الموضوعية نسعى إلى تقييم آرائنا عن طريق المقارنات مع الآخرين المشابهين لنا ، وننجذب إلى المواقف الاجتماعية التي يكون فيها الآخرون مشابهين لنا ، واستولت نظرية المقارنة الاجتماعية على اهتمام الباحثين مما أدى إلى حدوث تنوع كبير في أساليب وأهداف المقارنة ، فيذكر كلٌ من "دينر وفيجيتا" Diener & Fujita أسلوبين للمقارنة الاجتماعية ، الأول يطلق اسم المقارنات الموقفية الحتمية ، وهذا الأسلوب من المقارنات يحدث بين الأفراد الذين يعيشون في بيئتنا المحلية ، وتكون المقارنات التي تحدث في هذا الأسلوب مفروضة مع الأفراد الذين نعتقد أنهم بارزون في نظرنا ، وأن المقارنات الحتمية تكون ذات تأثير قوي على أحكامنا (Fujita & Diener, 1997, 20).

العلاقة بين العنف السياسي والتهميش

يُعد العنف ممارسة سلبية تُهدد استقرار البناء الاجتماعي للمجتمع ، وعوامل استمراريته وتطوره الآمن. ويعتبر ظهور العنف و مختلف الجماعات الرافضة للدولة نتيجة حتمية لما يُعرف بالاستبعاد الاجتماعي والتهميش ، وبالتالي فإن ظاهرة العنف السياسي هي صورة من صور الاستبعاد الاجتماعي والتهميش ، والذي يعني عدم الالتزام بالقواعد والقوانين المنظمة للمجتمع ، وعدم الالتزام بالتسلسل الهرمي للأوضاع الاجتماعية ، وللسلطوية المستقرة في المجتمع ، بفعل ظروف قد تكون قاهرة ، ولا يستطيع الأفراد مواجهتها كالوضع في بعض دول أمريكا اللاتينية ، كبوليفيا، الباراغوي، الإكوادور (هدى الديب، محمود عبد العليم، ٢٠١٥، ٢١٨).

فالتهميش والحرمان والفقر الذي يُعاني منه الأفراد قد ينتج عنه عواقب سلوكية مُغايرة ؛ حيثُ يولد ذلك إحساسًا بالإحباط والفشل ، ويؤدي إلى شحنات عدوانية داخلية ، وقد يلوم الأفراد أنفسهم فيلجأون إلى شحن الهمم أو إلى الاستسلام واليأس. ولكن إذا خلص الأفراد إلى مقارنة أوضاعهم بأوضاع غيرهم ، ويكتشفون أن فشلهم لا يرجع إليهم ، وإنما إلى معادلة توزيع الثروة والسلطة وإلى التركيبة السياسية الاجتماعية الاقتصادية السائدة في المجتمع ، فإن الشحنات العدوانية الداخلية تتحول إلى تهيؤ واستعداد لاستخدام العنف ضد النظام السياسي القائم والتمرد عليه (عادل العابدي ،٢٠٢٠، ٢٤٧-٢٤٨).

وفي هذا الإطار أشار "ستار" ١٩٨٠ إلى أن الإنسان الهامشي يُحبذ التغيير السياسي الجذري ، ويتبع وسائل متطرفة من أجل الوصول لأهدافه السياسية ، ويتميز الإنسان الهامشي أيضا بالانسحاب الاجتماعي وبعدم مشاركته في الانشطة الاجتماعية (Starr, 1980, 251).

وافترض مصطفى سويف (١٩٦٨) في دراسته لتطرف الاستجابة لدى فئات اجتماعية مختلفة (مسلمين- مسيحيين- مراهقين- راشدين) ، أن الهامشية تؤدى إلى اختلال الشعور بالطمأنينة ، وكلاهما يؤدى إلى التوتر ثم النفور من الغموض ، ثم تطرف الاستجابة ، وذلك يتضح في الشكل التالي:

الهامشية ← اختلال الشعور بالطمأنينة ← التوتر ← النفور من الغموض ← تطرف الاستجابة

ويؤكد (باركر) على ما سبق بالإشارة إلى أن آثار الهامشية تظهر في تبني المهمش لاتجاهات راديكالية متطرفة نحو مجتمعه. ويعلق الباحثون علي الخصال الدالة علي سوء التوافق لدى المهمشين بالإشارة إلى أن الموقف الهامشي- بما ينطوي عليه من صراع- يعد موقفًا مثيرًا للمشقة ومن ثم الاضطراب النفسي (مصطفى سويف، ١٩٦٨، ٣٢).

وفي هذا الإطار قام محمد الحوراني (٢٠١٢) بدراسة هدفت إلى إظهار العلاقة السببية بين الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية من خلال التعديل على نظرية الحرمان النسبي التي فسرت الثورات الشعبية بالاستناد إلى الحرمان ، ولكن ضمن سلسلة سببية ميكانيكية ومبتورة ، و أظهرت الدراسة أن تضمين مفهوم الاستبعاد لنظرية الحرمان يظهر التناقضات المصلحية وتعارض الرغبة والإرادة بين الدولة والمجتمع ، وأن استبعاد الدولة للمجتمع يخلق فجوة الحرمان ، كما أن ولادة فجوة الحرمان تترافق مع القهر الذي تستخدمه الدولة ، وحالة التصلب البنائي التي يفرضها هذا الوضع ، بالإضافة إلى احتقانات وجدانية متراكمة ؛ وهذا ما يؤدي إلى تشكل الميول العدائية لدى قطاعات واسعة في المجتمع ، ومن ثم فإن استجابة الدولة لهذه الميول بالقهر والقمع يولد الثورة كحالة انفعالية.

يُمكن إرجاع العديد من حوادث العنف إلى الرفض الاجتماعي. كما أن الانفصال العاطفي ، والإقصاء من قبل الأقران ، والطرد من الوظيفة ، كلها تعمل كمحفزات شائعة للعدوانية. على سبيل المثال ، عانى جميع مرتكبي حوادث إطلاق النار في المدارس تقريبًا في الولايات المتحدة من رفض متكرر من قبل أقرانهم (Leary, et al., 2003) .

كما وجد التقرير العام لمؤسسة سورجيون الأمريكية The US Surgeon General's Report عن عنف الشباب(٢٠٠١) أن الاستبعاد الاجتماعي الذي تمّ تفعيله باعتباره " روابط اجتماعية ضعيفة " كان أقوى عامل خطر لعنف المراهقين ، وأكثر تنبؤًا من الانتماء إلى العصابات أو الفقر أو تعاطي المخدرات. بالإضافة إلى

ذلك ، أظهرت التجارب المعملية أن الرفض الاجتماعي يسبب عدوانًا متزايدًا ، حتى في بعض الأحيان ضد الأشخاص غير المُرتبطين بالرفض(Buckleyet al, 2004; Kirkpatrick, et al., 2002; Twenge et al., 2001). وهكذا ، في كلٍ من المواقف المختبرية والعالم الواقعي ، غالبًا ما يؤدي الرفض الاجتماعي إلى العدوان والعنف.

وأشارت دراسة تواينج (Twenge, et al., 2007) أن الأبحاث السابقة وجدت أن الرفض الاجتماعي يؤدي إلى زيادة العدوانية. وبالنظر إلى أن العدوان هو نتيجة غير مرغوب فيها اجتماعيًا للاستبعاد الاجتماعي ، فقد يكون من المرغوب فيه البحث عن الطرق المُمكنة لإزالة أو تقليل هذه النتيجة ، خاصة إذا كانت النتيجة النهائية يُمكن أن تكون انخفاضًا صافيًا في العنف بين الأشخاص.

ويُعد كلٌ من الاستبعاد الاجتماعي والشعور بالوحدة من التجارب البغيضة التي يُمكن أن تُؤدي إلى ردود فعل سلوكية مُعادية ، بما في ذلك السلوك العدواني ؛ حيثُ تمّ وصف العلاقة بين الوحدة والعدوانية من قبل في وقت مبكر من عام ١٩٣٨ ، وتمّ الإبلاغ عنها في العديد من الدراسات التي تُقيم بشكل أساسي العدوان باستخدام استبيانات التقرير الذاتي على مستوى أكثر عمومية لدى البالغين . بالإضافة إلى ذلك ، وُجد أن الأطفال الذين يشعرون بالوحدة أكثر عدوانية تجاه الآخرين ، وأن الوحدة في مرحلة الطفولة تنبأت بالعدوان اللاحق عند الشباب 2022 (Brinker, et al.,).

في حين أن الاستبعاد الاجتماعي والعنف المُرتبط به يُمكن أن يكون لهما عواقب وخيمة على عامة السكان ، فإن التأثير على الشباب ، كضحايا وكجناة ، يكون أكثر حدة. يعكس ذلك وضع أطفال الشوارع وأعضاء عصابات الشباب ، وهي مجموعات مُستبعدة ومضطهدة من قبل مؤسسات الدولة والمجتمعات المحلية السهولة التي يقعون فيها ضحية لدوامة الوصم والتهميش والعنف (Berkman, 2007).

يُسهم الاستبعاد الاجتماعي وعدد من العوامل ذات الصلة في تكوين عصابات الشباب ، الفقر والمخدرات والهجرة والتحضر غير المنظم ، ونقص المساحة الخاصة ، وضعف النظم التعليمية ، وارتفاع مستويات البطالة بين الشباب ، وانتشار الاقتصاد

غير الرسمي ، والعنف داخل الأسرة ، وانعدام الأمن ، وانخفاض مستويات رأس المال الاجتماعي وجميعها مُرتبطة بتشكيل العصابات (Berkman, 2007).

كما بحثت دراسة بيركمان Berkman (2007) في كيفية مساهمة الاستبعاد الاجتماعي في العنف في المجتمعات في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واتضح أن الأشخاص المقيمين في المجتمعات المستبعدة اجتماعيًا لا يُمكن أن يعتمدوا على تلك المؤسسات المصممة لحمايتهم ، ويستخدمون العنف كأداة لتحقيق نتائج معينة ، مثل العدالة والأمن والمكاسب الاقتصادية من خلال الوسائل التي تعطل حياة المجتمع ؛ حيثُ يتم تحقيق العدالة من خلال الانتقام ، والأمن من خلال التأكيد العنيف للسلطة ، والمكاسب الاقتصادية من خلال السرقة والسطو والترهيب وعندما يتم الحد من الأساليب التقليدية للحصول على الوضع الاجتماعي المتزايد والدخل الأعلى والتأثير الأوسع والعمل من أجله ، كما هو الحال غالبًا في المناطق المهمشة ، يشعر البعض بأنهم مضطرين إلى اللجوء إلى أعمال العنف .

ومن هنا يُمكننا القول بأن العلاقة بين العنف السياسي والتهميش تتعلق بأن التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يُمكن أن يؤدي إلى ظهور العنف السياسي في المجتمعات. عندما يشعر الأفراد بعدم المساواة والظلم وعدم الحصول على فرص متساوية في الحياة ، فإنهم قد يلجأون إلى العنف كوسيلة للتعبير عن غضبهم واحتجاجاتهم.

على سبيل المثال ، عندما يتم تهميش فئات معينة من المجتمع ، مثل الأقليات العرقية أو الدينية أو الطبقات الاجتماعية الفقيرة ، فإنها قد تشعر بالاستياء والغضب. قد يؤدي هذا الاستياء إلى الانضمام إلى جماعات متطرفة أو القيام بأعمال عنف سياسي للتعبير عن مطالبهم ولتغيير النظام السياسي القائم.

علاوة على ذلك ، يُمكن أن يؤدي التهميش السياسي إلى زيادة الانقسامات الاجتماعية والتوترات السياسية في المجتمع. عندما يشعر الأفراد بأنهم غير ممثلين بشكل عادل في العملية السياسية وأن آرائهم لا تؤخذ في الاعتبار، قد يفقدون الثقة في النظام السياسي ويعتقدون أن العنف هو السبيل الوحيد لتحقيق تغييرات.

وبالتالي ، يُمكن القول بأن العنف السياسي والتهميش لهما علاقة تبادلية. فالتهميش يُمكن أن يؤدي إلى العنف السياسي ، وفي الوقت نفسه ، العنف السياسي يُمكن أن يزيد من التهميش والاستبعاد الاجتماعي والسياسي لبعض الفئات في المجتمع.

الدراسات السابقة

فيما يلي سيتم عرض الدراسات التي تناولت العلاقة بين التهميش والعنف السياسي:

أشارت دراسة تواينج وزملاءه Twenge et al (2007) إلى أن الأبحاث السابقة وجدت أن الرفض الاجتماعي يؤدي إلى زيادة العدوانية . واقترحت التساؤل التالي : كيف يُمكن منع هذا السلوك العدواني؟ وبالنظر إلى أن العدوان هو نتيجة غير مرغوب فيها اجتماعيًا للاستبعاد الاجتماعي ، فقد يكون من المرغوب فيه البحث عن الطرق الممكنة لإزالة أو تقليل هذه النتيجة ، خاصة إذا كانت النتيجة النهائية يُمكن أن تكون انخفاضًا صافيًا في العنف بين الأشخاص. وفحصت مجموعة التجارب التي اعتمدت عليها الدراسة فرضيتين حول كيفية منع الرفض من التسبب في العدوان والعنف.

الفرضية الأولى هو تجديد مشاعر التواصل الاجتماعي . نظرًا لأن الحاجة إلى الانتماء هي دافع بشري أساسي ، وأن الرفض أو الإقصاء يُحبط الحاجة ، ويجب أن يكون الأشخاص المرفوضون لديهم دافعًا بشكل خاص لإعادة تأسيس الانتماء (مع نفس الشركاء أو شركاء جدد) ، كما يجب أن يكون عرض الصداقة أو أي اتصال اجتماعي إيجابي آخر جذابًا جدًا للأفراد الذين تمّ رفضهم مؤخرًا ، ومن المفترض أن يكون لهذا العرض الأسبقية على أي نزعات مُعادية للمجتمع أو عدوانية. وبالتالي ، فإن فرصة تكوين الروابط الاجتماعية أو تجديدها يُمكن أن تخفف من عدوان الأشخاص المرفوضين.

الفرضية الثانية تتضمن المزاج الإيجابي ؛ حيثُ هناك أساس نظري وافر للتنبؤ بأن المشاعر الممتعة والحالات المزاجية الإيجابية من شأنها أن تقلل أو تمنع العدوان ،

ربما خاصة بين الأشخاص الذين مروا مؤخرًا بتجربة تهديد أو تجربة مزعجة مثل الرفض.

وتمّ التطبيق على ٤٨ طالبًا جامعيًا منهم (٣٤) أنثى ، وأظهرت نتائج الدراسة أن التذكير بالنشاط الاجتماعي يُقلل من العدوانية بعد الاستبعاد الاجتماعي. وأدى الارتباط الاجتماعي الودي القصير مع المجرب (مقابل التفاعل المحايد) إلى تقليل العدوان بعد الرفض الاجتماعي ، ولم يكن لتحفيز المزاج التقليدي أي تأثير على السلوك العدواني ، مما يدل على أن النشاط يجب أن يكون اجتماعيًا حتى يكون فعالًا. المشاركون الذين كتبوا عن أحد أفراد الأسرة أو صديق أو أحد المشاهير المفضلين لم يكونوا عدوانيين أيضًا بعد الرفض. وتمّ التوسط في التأثير من خلال الثقة في الآخرين ولكن ليس من خلال احترام الذات أو الحالة المزاجية ، كما أن المشاركين المرفوضين الذين لديهم مصدر بديل للتواصل الاجتماعي يتجنبون العدوانية المتزايدة التي تظهر عادة بعد الاستبعاد الاجتماعي.

كما بحثت دراسة بيركمان Berkman (2007) كيفية مساهمة الاستبعاد الاجتماعي في العنف في المجتمعات في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واتضح أن الأشخاص المقيمين في المجتمعات المستبعدة اجتماعيًا لا يُمكن أن يعتمدوا على تلك المؤسسات المصممة لحمايتهم ، ويستخدمون العنف كأداة لتحقيق نتائج معينة ، مثل العدالة والأمن والمكاسب الاقتصادية من خلال الوسائل التي تعطل حياة المجتمع ؛ حيثُ يتم تحقيق العدالة من خلال الانتقام ، والأمن من خلال التأكيد العنيف للسلطة ، والمكاسب الاقتصادية من خلال السرقة والسطو والترهيب وعندما يتم الحد من الأساليب التقليدية للحصول على الوضع الاجتماعي المتزايد والدخل الأعلى والتأثير الأوسع والعمل من أجله ، كما هو الحال غالبًا في المناطق المهمشة ، يشعر البعض بأنهم مضطرون إلى اللجوء إلى أعمال العنف. لذلك ناقشت هذه الدراسة كيفية تفاعل الإقصاء الاجتماعي والعنف في حلقة مفرغة تترك المستبعدين اجتماعيًا في بيئة اجتماعية معادية للغاية ؛ حيثُ تكون الحدود بين القانوني وغير القانوني والشرعي وغير الشرعي غامضة غير مؤكدة في كثير من الأحيان. ومع ذلك ، فإن استخدام

العنف من قبل هذه الأقلية يؤثر على حياة غالبية الأشخاص المستبعدين الذين لا يلجأون إلى العنف لأسباب عديدة ، فقد اتضح أن هناك علاقة ارتباطية بين الاستبعاد والجنوح للعنف من جهة وبعض العوامل الديموجرافية مثل الجنس والعمر والمستوى الاجتماعي والاقتصادي ، كما تبين أن الشباب أكثر عُرضة لهذه المشكلة ، كما يتضح من القلق المتزايد بشأن عصابات الشباب العنيفة في جميع أنحاء أمريكا الوسطى والجنوبية ، وزيادة نسبة أطفال الشوارع في أمريكا اللاتينية.

بينما اهتمت دراسة رامي العسافسة (٢٠١١) بمعرفة علاقة مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي بالعنف لدى الطلبة الجامعيين من وجهة نظر الطلبة أنفسهم في جامعة مؤتة ، واعتمدت الدراسة في اختيار أفراد العينة على أسلوب العينة العشوائية الطبقية ، وصممت استبانة لجمع بيانات الدراسة ، وتمّ توزيعها على جميع الطلبة في الشعب الدراسية من مواد متطلب الجامعة والكلية ، وتكونت عينة الدراسة من ٦١٠ طالب و طالبة ، أي ما يُعادل نسبة ٣.٨ % من مجتمع الدراسة . واتضح من خلال نتائج الدراسة لتقديرات الطلبة من حيثُ علاقة مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي بسلوك العنف داخل الجامعة كالتالي : حصلت مؤشرات تفاعل الطلبة مع الإدارة الجامعية ، والهيئات التدريسية ، والمشاركة في الأنشطة الجامعية ، والوعي القانوني بحقوق وواجبات الطلبة بدرجة تقدير مرتفع الأهمية ، وجاءت أنماط التنشئة الاجتماعية بدرجة تقدير متوسط ، في حين جاء مؤشر استثمار الطلبة للأوقات الحرة خارج المحاضرات النظامية بدرجة تقدير قليلة ، و بناءً على النتائج السابقة فأن تأثير مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي على العنف لدى الطلبة الجامعيين قد جاء متوسط الأهمية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم. ومن خلال النتائج التي بينتها الدراسة تمّ وضع عدد من التوصيات التي تُساعد في التركيز على مفهوم الاستبعاد الاجتماعي ومضاعفة الدور الذي تؤديه الإدارات الجامعية والهيئات التدريسية وعمادات شؤون الطلبة في دمج الطلبة داخل بيئتهم الجامعة .

على نحو آخر حاول محمد الحوراني (٢٠١٢) إظهار العلاقة السببية بين الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية من خلال التعديل على نظرية الحرمان النسبي

التي فسرت الثورات الشعبية بالاستناد إلى الحرمان ، ولكن ضمن سلسلة سببية ميكانيكية ومبتورة . وقد هدفت الدراسة من خلال هذا الإجراء (التعديل) إلى إظهار أن استيعاب نظرية الحرمان النسبي لمفهوم الاستبعاد يجعلها أكثر رصانة وشمولية في تفسير نشأة الثورة واستمراريتها ، بالإضافة إلى جعلها أكثر ارتباطًا بالتناقضات الاجتماعية والظروف التي يتحول فيها البشر من كائنات عاجزة إلى كائنات متمردة وواعية. علاوة على ما تقدم ، فإن هذا الإجراء يجعل نظرية الحرمان النسبي (ديناميكية) ، وتتعامل مع الاستبعاد والحرمان والثورة كعمليات اجتماعية بين الدولة والمجتمع. وأظهرت الدراسة أن تضمين مفهوم الاستبعاد لنظرية الحرمان يظهر التناقضات المصلحية وتعارض الرغبة والإرادة بين الدولة والمجتمع ، وأن استبعاد الدولة للمجتمع يخلق فجوة الحرمان ، كما أن ولادة فجوة الحرمان تترافق مع القهر الذي تستخدمه الدولة ، وحالة التصلب البنائي التي يفرضها هذا الوضع ، بالإضافة إلى احتقانات وجدانية متراكمة ؛ وهذا ما يؤدي إلى تشكل الميول العدائية لدى قطاعات واسعة في المجتمع ، ومن ثم فإن استجابة الدولة لهذه الميول بالقهر والقمع يُولد الثورة كحالة انفعالية ، ثم تتطور مع الزمن فتقترن بوعي ثوري وأيديولوجيا ثورية وقيادات رمزية ، وبعدها تدخل الدولة في أزمة شرعية بينما تكتسب الثورة المزيد من الشرعية. وبعد تحلل الدولة ، وإخضاع رموزها (قوى الاستبعاد) تتحرر الاحتقانات الوجدانية وتتكمش فجوة الحرمان في الوقت الذي تنمو فيه تنظيمات الثورة وتصبح قادرة على إعادة الانبثاق.

أما دراسة ستينسينج وزملاءه Stenseng et al (2014) فأشارت إلى أن نظرية الحاجة إلى الانتماء تنص على أن الاستبعاد الاجتماعي يُعزز العدوان ، بينما تُشير فرضية إعادة الاتصال الاجتماعي إلى أن الاستبعاد الاجتماعي يُعزز الدافع للتصرف بشكل تعاوني. والدراسات التجريبية لهذه الآراء المتناقضة حتى الآن ركزت على الآثار المباشرة للاستبعاد الاجتماعي ، مما أسفر عن نتائج مختلطة. لذا قامت هذه الدراسة بدراسة الآثار طويلة المدى للاستبعاد الاجتماعي في مرحلة ما قبل المدرسة على أداء الأطفال بعد عامين. وتمّ استخدام نموذج تقرير المعلم (TRF) من

نظام اختباخ للتقيم المبني على التجربة The Teacher-Report form (TRF) from the Achenbach System of Empirically Based Assessment (Achenbach & Rescorla, 2000) لتقيم الاستبعاد الاجتماعي ، وتطبيق بُعد السلوك العدواني في قائمة التحقق من سلوك الطفل (Achenbach & Rescorla, 2000) ، كما تمّ تطبيق مقياس التعاون الفرعي لنظام تقييم المهارات الاجتماعية (Gresham & Elliott, 1990) على أولياء الأمور. ويتم الاجابة على هذه المقاييس من خلال ٣ نقاط (٠ = غير صحيح ، ١ = صحيح إلى حد ، ٢ = صحيح جدًا) ، وأظهرت التحليلات المتقاطعة أن الاستبعاد الاجتماعي الأكبر في سن ٤ سنوات تنبأ بمزيد من العدوانية وتعاون أقل في سن ٦ سنوات ، مما يوفر الدعم لفرضية الحاجة إلى الانتماء بدلاً من فرضية إعادة الاتصال الاجتماعي. كما أظهرت التحليلات الثانوية أن الاستبعاد الاجتماعي تنبأ بمزيد من العدوانية فقط بين الأطفال الذين سجلوا درجات أعلى من المتوسط على العدوانية في سن ٤ سنوات ، مما يُشير إلى أن السلوك العدواني يتضخم من خلال الاستبعاد الاجتماعي بين الأطفال الذين يتصرفون بالفعل بعدوانية. وأيضًا لم يتم العثور على فروق بين الجنسين.

بينما حاول كلٌ من شوي وبيزا Choi & Piazza (2016) ، الإجابة على ما إذا كان استبعاد المجموعات العرقية من السلطة السياسية عاملاً مهمًا يُسهم في الإرهاب الداخلي. ولاختبار هذا السؤال تجريبيًا ، استخدم الباحثان تقدير الإنحدار السلبي ذي الحدين على ١٣٠ دولة خلال الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ٢٠٠٥. واتضح أن البلدان التي يتم فيها استبعاد مجموعات عرقية معينة من السلطة السياسية هي أكثر عرضة بشكل كبير للتعرض لهجمات إرهابية محلية والمعاناة من ضحايا الإرهابيين. علاوة على ذلك ، فإن الاستبعاد السياسي للمجموعة العرقية هو مؤشر أكثر اتساقًا وموضوعية للنشاط الإرهابي المحلي من القمع السياسي العام أو التمييز الاقتصادي.

أما ديمر ورابا Diemer & Rapa (2016) فقد تناولا في دراستهما الأنماط المعقدة التي من خلالها يُمكن للأبعاد المميزة للوعي النقدي أن تقود المراهقين المهمشين نحو أشكال مختلفة من العمل السياسي. وتمّ تطبيق نمذجة المعادلة الهيكلية

على البيانات التمثيلية على المستوى الوطني من دراسة التربية المدنية (٢٨١١) طالبًا في الصف التاسع من المراهقين الأمريكيين من أصل أفريقي والفقراء أو الطبقة العاملة واللاتينيين ، واتضح أن تصورات عدم المساواة المجتمعية والمعتقدات الطموحة بأن المجتمع يجب أن يكون أكثر مساواة ، توقعت بشكل تفاضلي التصويت المتوقع ، والعمل السياسي التقليدي ، والعمل الاجتماعي مع التحكم في الإنجاز المدني والفروق الدقيقة بين المجموعات العرقية والعنصرية. وخلافًا للافتراضات والدراسات الموجودة ، لم تكن الفعّالية السياسية وسيطة أو معتدلة في العلاقات بين التفكير النقدي والأشكال المتباينة من العمل السياسي.

في حين تناولت دراسة جمال عبد المطلب (٢٠١٧) العلاقة بين الاستبعاد الاجتماعي واتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف ، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي على عينة مكونة من (٦٠١) طالب ، تمّ اختيارهم بإسلوب العينة الطبقية النسبية ، باستخدام المعادلة الإحصائية لاختيار العينة التمثيلية ، كما تمّ استخدام إستمارة المقابلة ، ومقياس الاستبعاد الاجتماعي ، وبتحليل استجابات الطلاب للأهمية النسبية للأسباب أو المؤشرات المؤدية لاتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف ، جاءت الأسباب الاجتماعية في المرتبة الأولى تليها الأسباب السياسية ، وفي المرتبة الثالثة الأسباب الاقتصادية ، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الأسباب الدينية ، مما يؤكد على الأهمية النسبية للأسباب أو المؤشرات الاجتماعية مقارنة بالأسباب الاقتصادية والسياسية والدينية في التأثير على اتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف.

بينما حاول كيرنان Kiernan (2019) في دراسته أن يُحلل العلاقة بين التهميش المتصور واستعداد المدنيين للمشاركة في العنف السياسي وتبريره في منطقة دلتا النيجر في نيجيريا ؛ حيثُ أشار إلى أن الأدبيات السائدة في هذا المجال تميل إلى تسليط الضوء على التهميش السياسي والاقتصادي والهوية كعوامل مسببة وراء العنف السياسي . ومع ذلك ، لا يزال هناك عدم وضوح في وضع تصور وتفعيل للتهميش السياسي والاجتماعي وباستخدام التحليل الإحصائي لبيانات مسح أفروبارومتر ١

Afrobarometer1 survey التي تمّ جمعها في عام ٢٠٠٣، تطبق الدراسة نموذجين انحداريين لقياس التأثيرات التنبؤية لـ ١٦ متغيرًا على المواقف تجاه كل من مبررات العنف السياسي والرغبة في المشاركة في العنف السياسي في دلتا النيجر. وفائدة منهجية المسح هي أنها قياس أكثر دقة لمصطلح التهميش ؛ حيثُ أن التهميش يدركه الناس ، وبالتالي فهو ظاهرة نفسية. من خلال تصنيف مصطلحات التهميش الواسعة هذه إلى عناصر منفصلة ، توفر هذه الدراسة تحليلًا أكثر دقة للعوامل المحفزة وراء العنف السياسي. ومن المثير للاهتمام ، أنه لا توجد مقاييس للتهميش الاقتصادي ذات دلالة إحصائية في أي من النموذجين. واتضح أن هناك عنصران من عناصر التهميش السياسي أظهرا تأثيرًا مهمًا إحصائيًا على تبرير العنف السياسي. وأظهرت جوانب متعددة من التهميش السياسي وتحديد أولويات مجموعة الهوية تأثيرًا ذا دلالة إحصائية على الرغبة في المشاركة في العنف السياسي ، ولكن لم تظهر جميع العناصر آثارًا تنبأت بها غالبية الأدبيات. ويؤكد هذا التحليل أن العلاقة بين المواطن والدولة هي مؤشر بارز على المواقف تجاه العنف السياسي. ومع ذلك ، تظهر النتائج أيضًا أن مصطلحات التهميش الشاملة المستخدمة في أدبيات العلوم السياسية مفرطة في التبسيط وتفتقر إلى الفروق الدقيقة. ومع ذلك ، يجب على كلٍ من الباحثين وصانعي السياسات إعطاء الأولوية لعلاقة الحكومة مع المجتمع عند صياغة السياسة المصممة لتقليل العنف السياسي.

بينما أجرت إلهام أحمد (٢٠٢٠) دراسة هدفت فيها إلى التعرف على شكل العلاقة بين الهامشية وبعض الأنساق القيمية والاتجاه نحو التطرف ، ومعرفة الفروق بين المهمشين ذاتيًا بين الذكور والإناث في الأنساق القيمية والاتجاه نحو التطرف لدى عينة الدراسة الكلية ، واعتمدت الباحثة في دراستها على مقياس الهامشية ، مقياس الأنساق القيمية ، مقياس الاتجاه نحو التطرف ، على عينة مكونة من (٢٤١) من الذكور والإناث من الراشدين تتراوح أعمارهم من (١٨- ٥٠) ، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك فروق دالة إحصائيًا بين مرتفعي الهامشية ومنخفضي الهامشية في الاتجاه نحو التطرف الديني والسياسي والاجتماعي لصالح مرتفعي الهامشية ، وأيضًا وجود

فروق بين مرتفعي الهامشية ومنخفضي الهامشية في الدرجة الكلية للاتجاه نحو التطرف.

أما برينكر وزملاءه Brinker et al (2022) فرأوا أن كلًا من الاستبعاد الاجتماعي والشعور بالوحدة من التجارب البغيضة التي يُمكن أن تؤدي إلى ردود فعل سلوكية معادية ، بما في ذلك السلوك العدواني ؛ لذا قاموا بدراسة هدفت إلى تقييم ما إذا كان سيناريو الاستبعاد الاجتماعي في خيال الشخص المعني يثير ردود فعل عدوانية تجاه الشخص المستبعد ، وتمّ القياس باستخدام نموذج الصلصة الحارة. علاوة على ذلك ، تم دراسة تأثير الوحدة على ردود الفعل هذه . في المجموع ، شارك ٢٥١ شخصًا (٦٧.٧ ٪ إناث ؛ متوسط العمر ٢٧,٣ ± ٩,٣ عامًا). واستندت هذه الدراسة على الاستطلاع عبر الإنترنت. وتمّ تقييم الشعور بالوحدة باستخدام مقياس العزلة بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس ، بعد ذلك ، طُلب من المشاركين تخيل سيناريوهين للعلاقات الشخصية مع زملائهم في العمل ، والتي تمّ تقديمها بترتيب عشوائي ، في السيناريو ١ (شرط التضمين) ، قيل للمشاركين إنهم يعملون مع زميلين ، يدمجون المشاركين في تفاعلاتهم. في السيناريو ٢ (حالة الاستبعاد) ، أخبر أحد الزملاء المشاركين أن وجودهم لم يكن موضع تقدير في نشاط اجتماعي مشترك. بعد كل سيناريو ، طُلب من المشاركين تخصيص الصلصة الحارة لكلا الزملاء بشكل منفصل. علاوة على ذلك ، كان على المشاركين التعبير على مقياس ليكرت المكون من خمس نقاط عن مدى تعاطفهم مع السيناريو المحدد (١ = نادرًا جدًا ، ٥ = جيد جدًا). وكانت النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة أن خيال سيناريو الإقصاء الاجتماعي أدى إلى نوايا عدوانية في نموذج الصلصة الحارة ، أي توزيع الصلصة الحارة على المستبعد مقارنة بشروط التضمين. وبالتالي دعمت نتائج الدراسة الفرضية القائلة بأن الاستبعاد الاجتماعي يؤدي إلى سلوك عدواني. ومن المثير للاهتمام ، أن تجربة الشعور بالوحدة تبدو مرتبطة بزيادة في الميول السلوكية العدوانية أو عدم تثبيطها. ويقترح برينكر وزملاؤه أن تكون العمليات المعرفية والعاطفية الكامنة وراء التفاعل بين الإقصاء الاجتماعي والوحدة والعدوان محورًا للبحث المستقبلي.تكون العمليات المعرفية

والعاطفية الكامنة وراء التفاعل بين الإقصاء الاجتماعي والوحدة والعدوان محورًا للبحث المستقبلي.

تعقيب عام على الدراسات السابقة

- اتضح من نتائج أغلب الدراسات السابقة أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت متغير التهميش في علاقته بالعنف بشكل عام ، والعنف السياسي بشكل خاص سواء في البيئة العربية أو الأجنبية .
- يُعد متغير الاستبعاد الاجتماعي الأكثر استخدامًا في علاقته بالعنف والسلوك العدواني كدراسة (رامي العسافسة ، ٢٠١١ ؛ Choi & Piazza, 2016 ؛ جمال عبد المطلب ، ٢٠١٧) ، وبعض الدراسات ركزت على إظهار العلاقة السببية بين الاستبعاد الاجتماعي والعنف كدراسة (Berkman, 2007 ؛ Diemer & Rapa, 2016 ؛ محمد الحوراني ، ٢٠١٢ ؛ Kiernan, (2019 ، والبعض ركز على البحث عن الطرق الممكنة لتقليل العنف والعدوان الناتج عن الاستبعاد الاجتماعي كدراسة (Twenge et al., 2007 ؛ Brinker et al.,2022) ، والبعض الآخر ركز على التعرف على الآثار المباشرة للاستبعاد الاجتماعي كدراسة (Stenseng et al., 2014) ، وفي الدراسات الحديثة تمّ الكشف عن السلوك العدواني والعنف الناتج عن الاستبعاد الاجتماعي بإستخدام بعض المقاييس غير المتداولة في البيئة العربية كدراسة (Brinker et al., 2022) ، والتي اعتمدت على نموذج الصلصة الحارة ، مما يتطلب إجراء مزيدًا من الدراسات لتوضيح العلاقة المباشرة بين التهميش والعنف السياسي وإثراء المكتبة العربية بالمقاييس المختلفة.

فروض الدراسة

١. توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين التهميش والعنف السياسي لدى طلاب الجامعة.

٢. توجد فروق دالة إحصائيًا بين ممارسي العنف السياسي وغير ممارسيه في التهميش.

٣. توجد فروق دالة إحصائيًا بين الطلاب والطالبات في متغيرات الدراسة (العنف السياسي- التهميش).

منهج الدراسة وإجراءتها

أولًا: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الراهنة على المنهج الوصفي بتصميمه الارتباطي والمقارن.

ثانيًا: عينة البحث

أ-العينة الاستطلاعية

تكونت العينة الاستطلاعية من (٢٤٧) طالبًا وطالبة بجامعة الفيوم ، (٧٥) بكليات علمية (كلية الزراعة ، كلية الهندسة ، كلية العلوم) ، و(١٧٢) بكليات نظرية (كلية الآداب ، كلية التربية النوعية ، كلية التربية العام) للعام الدراسي (٢٠٢٢-٢٠٢٣) م ، ويتراوح العمر الزمني للعينة بين (١٧ : ٢٣) بمتوسط عمري قدره (١٩,٦٥) ، وانحراف معياري قدره (١,٠٧٥) ، وتنطبق عليهم نفس شروط العينة الأساسية ، وطُبقت الأدوات على العينة الاستطلاعية للتأكد من مدى فهم العبارات ، ولحساب الخصائص السيكومترية للمقاييس المُستخدمة في الدراسة ، ويوضح جدول (٦) خصائص العينة الاستطلاعية:-

جدول (١)

خصاص العينة الاستطلاعية (ن= ٢٤٧)

المتغير		ك	%	المتغير		ك	%
النوع	ذكر	٢١١	٨٥,٤	محل الإقامة	ريف	١٦٧	٦٧,٦
	أنثى	٣٦	١٤,٦		حضر	٨٠	٣٢,٤
المستوى التعليمي	الفرقة الاولى	٢٩	١١,٧	السن	متوسط	١٩,٦٥	
	الفرقة الثانية	١٤٣	٥٧,٩		الانحراف المعياري	١,٠٧٥	
	الفرقة الثالثة	٣٩	١٥,٨	الكلية	علمية	٧٥	٣٠,٤
	الفرقة الرابعة	٣٦	١٤,٦		نظرية	١٧٢	٦٩,٦

ب-العينة الأساسية

تكونت عينة الدراسة من (٥٣٥) طالبًا وطالبة بجامعة الفيوم ، (٢٦١) بكليات علمية (كلية الزراعة ، كلية الهندسة ، كلية العلوم) ، و(٢٧٤) بكليات نظرية

(كلية الآداب ، كلية التربية النوعية ، كلية التربية العام) للعام الدراسي (٢٠٢٢-٢٠٢٣) م ، ويتراوح العمر الزمني للعينة بين (١٧ : ٢٣) بمتوسط عمري قدره (٢٠,٣٥) ، وانحراف معياري قدره (٢,٦٩) ، تمّ الحصول على العينة من مختلف الفرق الدراسية بالكليات العلمية والنظرية ، وتم تقديم بطارية المقاييس بطريقة نماذج جوجل، ونشر الرابط الخاص بالبطارية على المجموعات الخاصة بالطلاب على الواتس آب الذين ينتمون إلى كليات نظرية وآخرى علمية ، ويوضح جدول (٢) خصائص العينة الأساسية.

جدول (٢)

خصاص العينة الأساسية (ن= ٥٣٥)

المتغير		ك	%	المتغير		ك	%
النوع	ذكر	٧٦	١٤,٢	محل الإقامة	ريف	٣٤٩	٦٥,٢
	أنثى	٤٥٩	٨٥,٨		حضر	١٨٦	٣٤,٨
المستوى التعليمي	الفرقة الاولى	٤٦	٨,٦	السن	متوسط	٢٠,٣٥	
	الفرقة الثانية	٢١٦	٤٠,٤		انحراف معياري	٢,٦٩	
	الفرقة الثالثة	٢٠٣	٣٧,٩	الكلية	عملية	٢٦١	٤٨,٨
	الفرقة الرابعة	٧٠	١٣,١		نظرية	٢٧٤	٥١,٢

وبذلك تكونت العينة الأساسية – كما هو موضح في جدول (٧) – من (٥٣٥) طالبًا وطالبة بجامعة الفيوم ، ويُلاحظ أن عدد الذكور (٧٦) أقل من عدد الإناث (٤٥٩) ، وأن عدد استجابات الفرقة الثانية والثالثة أعلى من استجابات الفرقة الأولى والرابعة ، كما أن نسبة الاستجابة في الريف (٦٥,٢) أعلى من الحضر (٣٤,٨).

ثالثًا: أدوات الدراسة

استمارة البيانات الأولية :

تم إعداد استمارة جمع البيانات الأولية تضمنت عددًا من البيانات الأساسية للمشاركين مثل: الجنس، والعمر، والفرقة الدراسية ، والعمل من عدمه ، نوع الكلية (أدبية أم علمية).

مقياس العنف السياسي (إعداد الباحثة الأولى)

أُعِدَّ هذا المقياس لغرض التعرّف على سلوك العنف السياسي لدى عينة الدراسة ، وقد تكون هذا المقياس من (٣٢) عبارة وصفية تصف سلوكيات تتميز بالعنف السياسي ، ويتم التعبير عنها من خلال مفهوم العنف السياسي.

صُمم المقياس وفقًا للخطوات التالية:

لقد مر المقياس بمراحل كثيرة من أجل الوصول به إلي الصورة التي تصلح للاستخدام ، و تتلخص هذه المراحل كما يلي:

أولًا: تمّ الإطلاع على التراث النظري الخاص بمفهوم العنف بوجه عام ، والمقاييس المُستخدمة في قياسه ؛ مثل: (تهاني عثمان ؛ عزة سليمان ،٢٠٠٧). كذلك بعض الدراسات التي تناولت موضوع العنف السياسي؛ مثل: (حسنين إبراهيم، ١٩٩٩؛ قدري حفني، ١٩٩٣؛ سرحان العتيبي، ٢٠٠٠). كما تمّ بالاطلاع على التراث النظري والدراسات وما تحتويها من بعض الاستبيانات التي تناولت موضوع العنف السياسي ، والإرهاب ، والتطرف؛ للإفادة في بناء المقياس وتحديد أبعاده وتحديد التعريفات الإجرائية للأبعاد مثل: (محمد عبد المختار، ١٩٩٥؛ أحمد حسن، ٢٠٠٥؛ تهاني عثمان، وعزة سليمان، ٢٠٠٧ ، طه جبر، ٢٠١٦).

ثانيًا: تمّت صياغة عدد من العبارات السلوكية للمقياس ، تتناسب مع طبيعة الدراسة وتتلاءم مع أهدافها ، وقد تمّت مراجعتها للتأكد من تمثيلها للسلوك الذي تصفه بشكل واضح ، وبعدها جرى تنسيقها وترتيبها في قائمة تتضمن خانة للملاحظات لكل عبارةٍ.

ثالثًا: أُعِدَّ المقياس في صورته الأولية من ٣٤ بندًا ، تمّ عرضه على مجموعة عددها عشرة من المحكمين من علم النفس والصحة النفسية بكليتي الآداب والتربية بجامعة الفيوم ، وقد طُلب منهم إبداء آرائهم حول عبارات المقياس ، من حيثُ صياغتها ووضوحها وسلامتها اللغوية وكذلك ملاءمتها لمجال الدراسة.

وصف المقياس وطريقة تصحيحه:

تكوّن المقياس في صورته النهائية من(٣٢) عبارة تقيس سلوك العنف السياسي مُوزعة على ثلاثة أبعاد على النحو التالي:

البُعد الأول: العنف الجسدي وإتلاف الممتلكات

ويُعرف إجرائيًا بأنه "الاستخدام الفعلي للقوة لإلحاق الأذى البدني للأشخاص ، وإتلاف وتدمير ممتلكات الدولة ، والممتلكات الخاصة بالسياسيين كالحرق ، والهدم ، والتدمير من أجل الانتقام من سياسات الدولة أو تحقيق هدف سياسي أو الضغط على النظام الحاكم ، ويتضمن العبارات من (١-١٥).

البُعد الثاني: العنف اللفظي:

ويُعرف إجرائيًا بأنه "سلوك يشمل جميع الممارسات اللفظية ، كاستخدام تعبيرات مهينة ، وعبارات جارحة ، وتعليقات هدامة تجاه القادة السياسيين أو النظام السياسي ، بالإضافة إلى التهديد والترهيب ، وذلك في سبيل تحقيق أهداف سياسية ، ويتضمن العبارات من (١٦-٢٦).

البُعد الثالث: الميل نحو العنف:

ويُعرف إجرائيًا بأنه "مدى التأييد أو المُعارضة التى يُبديها الفرد نحو فاعلية الاستخدام الفعّلي للعنف والقوة أو التهديد باستخدامها كأداة لحل قضايا سياسية أو الضغط على النظام السياسي الحاكم" ، ويتضمن العبارات من (٢٧-٣٢).

طريقة التصحيح

يتم الاستجابة على بنود المقياس من خلال الاختيار من بين بدائل الاستجابات المُتمثلة في التالي: (موافق بشدة – موافق – محايد – معارض – معارض بشدة) ، وتتراوح الدرجة التي قد يحصل عليها المُشارك من خلال استجاباته على البند الواحد من بين (درجة واحدة إلى ٥ درجات) ، وتتوزع الدرجات على هذا المتصل كالتالي: موافق بشدة (٥ درجات) ، موافق (٤ درجات) ، محايد (٣ درجات) ، معارض (درجتان) ، معارض بشدة (درجة واحدة) ، وتُصحح جميع العبارات في **الاتجاه الموجب كالآتي (٥، ٤، ٣، ٢، ١)** ، وتُعبر الدرجة المرتفعة عن وجود نسبة

مرتفعة من الممارسات السياسية العنيفة تجاه النظام السياسي بوجه عام ، وتجاه بعض المؤسسات والرموز السياسية ، من خلال المؤشرات المقصودة بالدراسة والسابق عرضها ، بينما تدل الدرجة المنخفضة على قلة أو ندرة ممارسة الفرد لأساليب العنف السياسي غير الرسمي.

الكفاءة السيكومترية لمقياس العنف السياسي:

أولًا: الاتساق الداخلي للعنف السياسي

حُسب الاتساق الداخلي لمقياس العنف السياسي من خلال حساب معاملات الارتباط بين بين العوامل الثلاث لمقياس العنف السياسي والدرجة الكلية للمقياس ككل ، ويوضح جدول (٣) قيمة معاملات الارتباط.

جدول (٣)

معاملات الارتباط بين العوامل الثلاث لمقياس العنف السياسي والدرجة الكلية للمقياس ككل

		العنف الجسدي	العنف اللفظي	الميل للعنف
العنف اللفظي	Pearson Correlation	٠,٦٢٦**	--	
	Sig. (2-tailed)	<٠,٠٠١		
	N	٢٤٣		
الميل للعنف	Pearson Correlation	٠,٥٦٩**	٠,٦٥٤**	--
	Sig. (2-tailed)	<٠,٠٠١	<٠,٠٠١	
	N	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣
العنف السياسي	Pearson Correlation	٠,٨٨٨**	٠,٨٩٧**	٠,٧٧٥**
	Sig. (2-tailed)	<٠,٠٠١	<٠,٠٠١	<٠,٠٠١
	N	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣

يتضح من الجدول السابق وجود ارتباط دال احصائيًا بين عوامل المقياس الثالث ، وأيضًا ترتبط العوامل الثلاث ارتباطا دالًا بالدرجة الكلية لمقياس العنف السياسي عند مستوى دلالة أقل من٠,٠٠١.

ثانيًا: صدق المقياس

تمّ حساب صدق المقياس بطريقتين هما:

صدق المُحكمين صدق التحليل العاملي

(١) صدق المُحكمين

تمّ فحص المقياس بواسطة عدد (١٠) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم ، وذلك للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس. وأجريت العديد من التعديلات على صياغة المفردات وفق التغذية الراجعة من السادة المُحكمين ، وقد تمّ التأكد من مدى ملائمة ووضوح العبارات لفئة الشباب المعنيين بالدراسة ، بعد أخذ ما أفاد به المُحكمون بعين الاعتبار. وتمّ شطب بعض الفقرات ودمج بعضها الآخر، في حين تمّ إعادة الصياغة لبعض العبارات في عدد منها لتناسب الفئة العمرية من الشباب المُستهدفين وليظهر المقياس في صورته التجريبية. وتمّ اختيار العبارات التي اتفق على صلاحيتها ومناسبتها لموضوع الدراسة ثمانية فأكثر من المُحكمين العشرة ، وتمّ تعديل بعض العبارات ، وحذف العبارات التي اعترض عليها المُحكمون ليصبح المقياس في صورته النهائية (٣٢) بندًا.

(٢) الصدق العاملي

وتمّ الحصول عليه بأسلوبين أحدهما التحليل العاملي الاستكشافي ، والآخر التحليل العاملي التوكيدي وفيما يلي شرح لهذين النوعين من الصدق:

(أ) التحليل العاملي الاستكشافي للمقياس:

من الضروري الكشف عن الحالات الشاذة بعينة التحليل قبل البدء بإجراء التحليل الاحصائي ويوضح شكل Boxplot (٦) التالي ، وجود أربع أفراد كحالات شاذة عن عينة الدراسة وهم الطلاب رقم ٨٤، ١٣٢، ١٥٦، ٢٤٧، لذا تمّ حذفهم من عينة التحقق من الكفاءة السيكومترية ، لتتكون عينة الدراسة المُستخدمة فيها من ٢٤٣ طالب وطالبة.

شكل (٦)

(Boxplot) للكشف عن القيم الشاذة لأفراد العينة

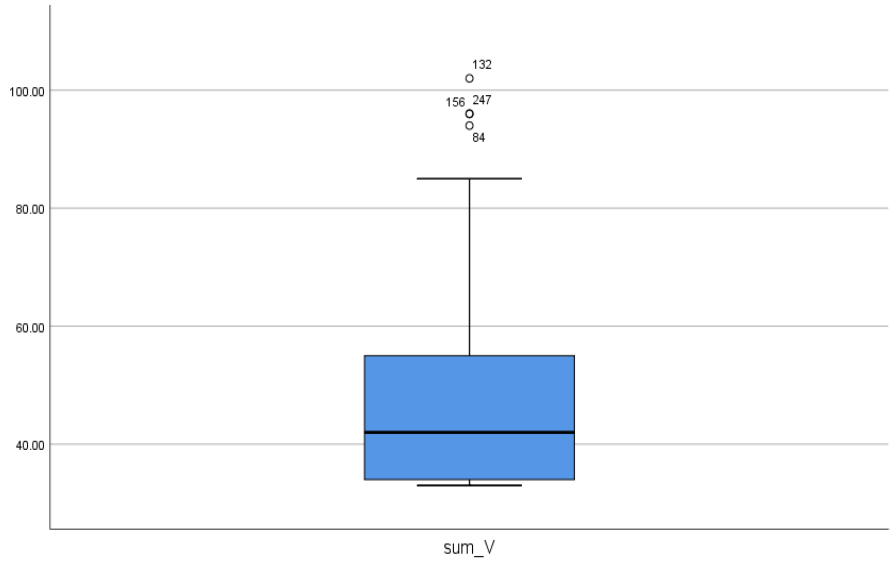

واستخدم التحليل العاملي الاستكشافي Exploratory factor analysis (EFA) للكشف عن البنية العاملية للمقياس باستخدام برنامج MPLUS 8 ، واعتمد على محك التشبع ٠,٣٠ كي تكون المفردة جيدة التشبع على العامل.

ولتحديد عدد العوامل التي يمكن الإبقاء عليها للمقياس ، استخدمت عدة طرق هي:

- قيم الجذر الكامن الأكبر من الواحد الصحيح ، ولوحة التحدر البياني **(رسم الحصاة)** Scree Plots .
- طريقة التحليل المتوازي للقيم الذاتية Eigenvalue.
- الوضوح المفاهيمي، وقابلية العوامل بعد التدوير للتفسير وتكون متسقة مع البنية النظرية للمقياس للوصول الى أقل عدد من العوامل الممكنة المفسرة .

وقد أسفرت الطرق المذكورة عن وجود ثلاثة عوامل مُفسرة للبيانات لمقياس العنف السياسي النهائي وهذا ما يوضحه نتائج طريقة التحليل المتوازي بالشكل (٧).

شكل (٧)

منحنى التحدر البياني (رسم الحصاة) Scree plot لعوامل مقياس العنف السياسي باستخدام طريقة التحليل المتوازي

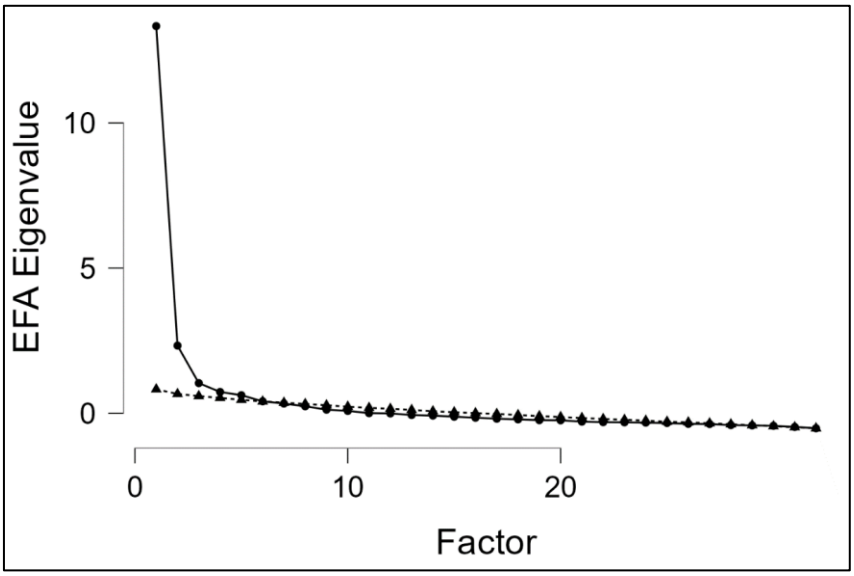

المقارنة بين النماذج العاملية المقترحة بواسطة التحليل الاستكشافي:

من مميزات برنامج Mplus أنه يُوفِر مقارنة بين عدة نماذج عاملية استكشافية مُقتَرحَة لبنية البيانات المُستخدمة للتحليل ؛ لذا تمت المقارنة بين أربعة نماذج مُقترحة لبنية المقياس **وهم نموذج العامل واحد ، نموذج العاملين ، ونموذج العوامل الثلاثة ، ونموذج العوامل الأربعة** ، ويوضح جدول رقم (٤) نتائج هذه المقارنة ، ومؤشرات المُلاءمة المُستخدمة للحُكم على جَودة النماذج المختلفة هي مؤشر مربع كاى x^2 ، ودرجة *الحرية df* ، ومؤشر توكر لويس Tucker-Lewis index (TLI) ومؤشر حُسن المطابقة المقارن comparative fit index (CFI) ، ومؤشر root-mean-square error of approximation (RMSEA).

وتمّ تنفيذ التحليل التوكيدي بواسطة برنامج MPLUS 8 **(Muthén & Muthén, 1998 -2015)** ، مع ملاحظة يجب أن يحقق النموذج القواعد التالية لكي يكون ملاءم بشكل مناسب وهي RMSEA value ≤ .08, CFI & TLI >= .90 **(Hu & Bentler, 1998)**، واستخدمت التدوير المائل OBLIQUE لطريق

التدويرGEOMIN باستخدام طريقة التقدير weighted least squares means and variance adjusted (WLSMV) وهي الأكثر مناسبة لبيانات مقاييس ليكرت.

جدول (٤)

ملخص لمؤشرات الملاءمة للنماذج المقترحة لبنية مقياس العنف السياسي باستخدام التحليل الاستشكافي

النموذج	عدد البارامترات	Chi-Square	درجات الحرية	الدلالة P-Value	CFI	TLI	RMSEA
عامل واحد 1-factor	٣٢	١٤٧١,٨٨	٤٦٤	٠,٠٠٠	٠,٩٤١	٠,٩٣٧	٠,٠٩٥
عاملين 2-factor	٦٣	٩١٩,٠١٧	٤٣٣	٠,٠٠٠	٠,٩٧٢	٠,٩٦٧	٠,٠٦٨
ثلاث عوامل 3-factor	٩٣	٧٢٤,٦١٩	٤٠٣	٠,٠٠٠	**٠,٩٨١**	**٠,٩٧٧**	**٠,٠٥٧**
اربعة عوامل 4-factor	١٢٢	٦٠٥,٧٦٨	٣٧٤	٠,٠٠٠	**٠,٩٨٦**	**٠,٩٨٢**	**٠,٠٥٠**
مقارنة النماذج الاربعة							
نموذج العامل الواحد مقابل نموذج العاملين		٣٨٣,١٦٢	٣١	٠,٠٠٠			
نموذج العاملين في مقابل نموذج الثلاث عوامل		١٩٢,٠٣٩	٣٠	٠,٠٠٠			
نموذج الثلاث عوامل في مقابل الأربعة عوامل		١٣٩,٨٠٧	٢٩	٠,٠٠٠			

يتضح من الجدول (٤) أن النماذج الأربعة تمتلك مُلاءمة جيدة للبيانات ، ولكن يُلاحظ أن النموذج ذو ثلاث عوامل والنموذج أربعة عوامل يقدموا أفضل مُلاءمة للبيانات وفقًا لمؤشرات مُلاءمة مناسبة جيدة وفقًا للمحكات المُتفق عليها من قِبَل الباحثين (TLI>0.90. ،CFI>0.90, RMSEA < .06) ، ولا يوجد بينهما فرق ملحوظ في مؤشرات CFI, TLI, RMSEA ؛ لذا يُمكن اعتماد أي نموذج منهما لتمثيل جيد لبنية مقياس العنف السياسي ، ومن الجدير بالذكر عند مراجعة قيم تشبع المفردات لكل من النموذجين الأربعة عوامل والثلاثة عوامل ، **وُجد أن توزيع المفردات**

على الثلاثة عوامل أفضل مقارنة بالنموذج الأربعة عوامل ، بسبب أن العامل الرابع لا يمتلك عدد كاف من المفردات ليكون عاملًا.

وبناءً على المحكات المُتعارف عليها المذكورة سابقًا (التحليل المتوازي والقيم الذاتية وغيرها من الطرق) ونتائج المقارنة بين النماذج الأربعة المُقترحة لبنية المقياس الموجودة بواسطة التحليل الاستكشافي بجدول (٤) ، **تم قبول النموذج المُكون من ثلاثة عوامل كبنية جيدة لمقياس العنف السياسي** ، والجدير بالذكر أنه تمّ التحقق من مُلاءمة كلًا من مؤشر كفاية العينة (KMO=.92) ، ومؤشر كفاية بنية الارتباط (بارتليت (X2=5747.69, df=496, p<.001. ويعرض الجدول (٥) قيم تشبعات المفردات على العوامل والتباين المفسر.

جدول (٥)

قيم تشبعات المفردات على العوامل المُستخرجة، الجذور الكامنة، مؤشر كفاية العينة KMO وكذلك مؤشر كفاية بنية الارتباط لبارتليت.

رقم المفردة	نص المفردة	قيمة التشبع	القيمة الذاتية	التباين المفسر
العامل الأول: العنف الجسدي واتلاف الممتلكات			**١٩,٨٧**	**%٣٤,١٣**
V18	استخدام العصي أثناء المشاركة في المظاهرات.	٠,٧٤١*		
V19	أعتدي جسديًا على أى شخص يمثل النظام السياسي للدولة.	٠,٧٨٨*		
V20	أشترك في اعتصامات تستخدم القوة الجسدية تجاه مسئولي الدولة.	٠,٨٢٠*		
V21	أنضم إلى المسيرات الاحتجاجية التي تلجأ إلى ممارسة الشغب كوسيلة لإثبات القوة.	٠,٧٢٤*		
V22	استخدم الأيدي في المظاهرات طالما تأتي بنتائج.	٠,٧٢٧*		
V23	أعتدي جسديًا على المخالفين لي على المستوى السياسي.	٠,٨٦٩*		
V24	استخدم القوة الجسدية لأخذ حقي من المسئولين السياسيين.	٠,٧٥٥*		
V25	أعتدي على مقار أقسام الشرطة انتقامًا من سياسات رجال الأمن.	٠,٨٦٥*		
V26	أشارك في مظاهرة تقوم بإلقاء الحجارة على مباني حكومية طالما تأتي بنتائج.	٠,٨٦٥*		
V27	أعتدي على منشآت الدولة للرد على سياسات الدولة الخاطئة.	٠,٨٣٣*		
V28	أُشارك في إتلاف مستندات رسمية لتحقيق أهداف سياسية.	٠,٩٤٢*		

V29	أُشارك في حرق المباني الحكومية للضغط على النظام السياسي.	٠,٩٥*		
V30	أعتدي على منشآت الجامعة كوسيلة للتعبير عن المطالب.	٠,٩١٧*		
V31	أعتدي على الممتلكات الخاصة بالقادة السياسيين.	٠,٩٤٩*		
V32	أعتدي على المرافق العامة للانتقام من سياسات الدولة.	٠,٩٩*		
العامل الثاني: العنف اللفظي			**٢,٥٦**	**%١٠,٤**
V6	أخطط حول كيفية الرد بقوة على سياسة عامة.	٠,٦١٢*		
V7	استخدام القوة للتعبير عن السخط السياسي أمر مشروع.	٠,٥٦١*		
V8	أنضم للأحزاب التي ترد بقوة على القرارات السياسية.	٠,٦٩٥*		
V10	التظاهرات والاضرابات هي الوسيلة المثلى للمطالبة بالحقوق واستردادها.	٠,٧٥٧*		
V11	أشارك في المناقشات الثائرة على الفيس بوك لتشويه صورة مسئولي الدولة.	٠,٦٩٠*		
V12	استخدم وسائل التواصل الاجتماعي (فيس بوك/ تويتر) في توجيه عبارات جارحة للمسئولين السياسيين بالدولة.	٠,٦٢٣*		
V13	استخدم الوشاية والتحريض اللفظي ضد أي شخص يمثل النظام السياسي للدولة.	٠,٤٩٦*		
V14	أهدد بمعاقبة أي شخص ينتمي للنظام السياسي.	٠,٣٤٤*		
V15	أُسيء للمسئولين السياسيين وأتعدى عليهم بالسب والإهانة.	٠,٣٣٤*		
V16	أتهكم على المخالفين لآرائي السياسية.	٠,٣٩٠*		
V17	أُعبر عن العنف اللفظي ضد النظام السياسي بالكتابة على الجدران.	٠,٣١٠*		
العامل الثالث: الميل إلى العنف			**١,٥٧**	**%٧,٥٥**
V1	أدعم المظاهرات التي تمارس العنف للاعتراض على قرار سياسي.	٠,٥٨٣*		
V2	استخدم العنف لتحقيق أهداف سياسية.	٠,٥١٣*		
V3	أنضم إلى أحزاب سياسية تتخذ العنف وسيلة لتحقيق أهدافها.	٠,٦٨٨*		
V4	أنضم إلى بعض الجماعات للرد بعنف على قرار سياسي.	٠,٨٨٤*		
V5	استخدم العنف كوسيلة للضغط على السلطات.	٠,٦٥٧*		
V9	ممارسة أعمال العنف ستجعل السلطات الحاكمة تهتم بمطالب الشعب السياسية.	٠,٣٥٧*		

* تُشير أن تشبعات المفردات دالة احصائيًا

ويُلاحظ من الجدول ما يلي:

١. تشبعت جميع المفردات على عواملها بشكل جيد (أكبر من ٠,٣) ، وأن التباين المفسر الكلي للمقياس مقداره ٥٢,٠٨%.
٢. يتكون العامل الأول من (١٥) مفردة أُطلق عليه العنف الجسدي وإتلاف الممتلكات ويفسر نسبة من التباين قدرها ٣٤,١٣%.
٣. يتكون العامل الثاني من (١١) مفردة أُطلق عليه العنف اللفظي ، ويفسر نسبة تباين قدرها ١٠,٤%.
٤. يتكون العامل الثالث من (٦) مفردات أُطلق عليه الميل الى العنف ، ويفسر نسبة تباين قدرها ٧,٥٥%.

(ب) التحليل العاملي التوكيدي:

أُجرى أيضًا التحليل العاملي التوكيدي Confirmatory factor analysis (CFA) للتحقق من صدق نموذج البنية العاملية لمقياس العنف السياسي بناءً على نتائج التحليل العاملي الاستكشافي باستخدام طريقة التقدير weighted least squares means and variance adjusted (WLSMV) ، وتم الاعتماد على بعض مؤشرات المُلاءمة للحكم على جودة مطابقة ثلاث نماذج (نموذج العوامل الثلاثة من الدرجة الأولى ، نموذج العوامل الثلاثة من الدرجة الثانية) ، ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل التوكيدي.

جدول (٦)

نتائج التحليل التوكيدي لمقياس العنف السياسي

النموذج	Chi-Square	درجات الحرية	الدلالة P-Value	CFI	TLI	RMSEA [90C.I.]	SRMR
ثلاث عوامل من الرتبة الاولى	٩٦٨,٥٦	٤٦١	٠,٠٠٠	٠,٩٧	٠,٩٦٨	٠,٠٦٧	٠,٠٦٦
ثلاث عوامل من الرتبة الثانية	٩٦٨,٥٦	٤٦١	٠,٠٠٠	٠,٩٧	٠,٩٦٨	٠,٠٦٧	٠,٠٦٦

يتضح من الجدول السابق أن **النموذجين المقترحين ذوي الثلاث عوامل من الرتبة الأولى والثانية** يقدموا مُلاءمة للبيانات جيدة وفقًا للمحكات المُتفق عليها من قِبل

الباحثين (TLI>0.90 ،CFI>0.90, RMSEA < .08) ، ولا يوجد بينهما فرق ملحوظ في مؤشرات CFI, TLI, RMSEA ؛ لذا يُمكن اعتماد أي نموذج منهما لتمثيل جيد لبنية مقياس العنف السياسي ، وجودة النموذج ثلاثي العوامل من الرتبة الثانية تقترح إمكانية حساب درجة كلية للمقياس اعتمادًا على الدرجات الفرعية للمكونات الثلاث للحكم على العنف السياسي للمفردة كدرجة عامة. ويتضح من الشكلين (٨) ، (٩) تشبع المفردات على العوامل جيد جدًا فهي تزيد عن ٠,٥ بالنسبة للنموذجين المُقترحين ، وهذا مؤشر جيد على صدق بنية مقياس العنف السياسي.

شكل (٨)

النموذج ثلاثي العامل من الدرجة الأولى لمقياس العنف السياسي

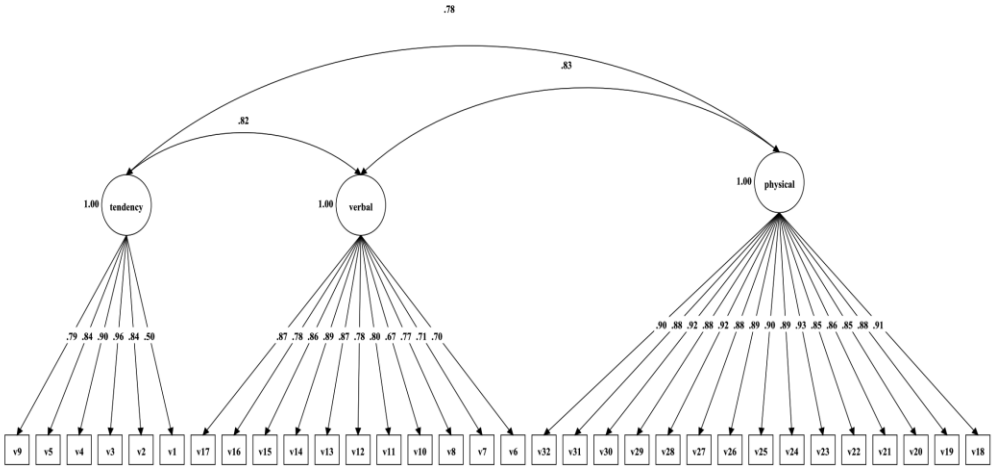

شكل (٩)

النموذج ثلاثي العامل من الدرجة الثانية لمقياس العنف السياسي

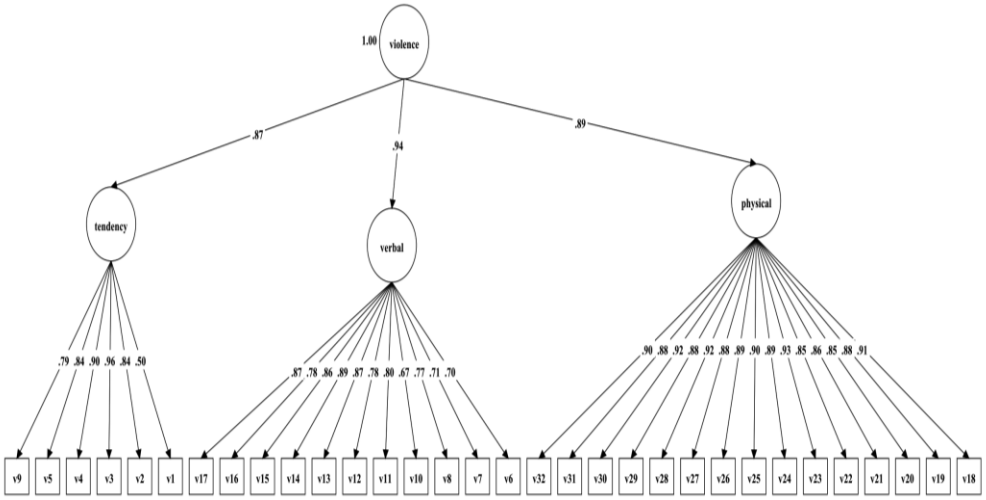

ثالثًا: ثبات المقياس

تمّ حساب ثبات المقياس بطريقتين : – **ثبات ألفا** – **ثبات ماكدونالد أوميجا**

تم الاعتماد على عدد من مؤشرات الثبات للتحقق من ثبات بنية مقياس العنف السياسي الناتجة عن التحليل الاستكشافي والتوكيدي وهي ثبات ألفا وماكدونالد أوميجا ، ويوضح الجدول (٧) قيم معاملات الثبات لكل مكون من المكونات الفرعية الثلاث لمقياس العنف السياسي.

جدول (٧)

ثبات مقياس العنف السياسي

المفردات	ثبات الفا في حالة حذف المفردة	معامل ثبات في حالة حذف المفردة McDonald's Omega	المفردات	ثبات الفا في حالة حذف المفردة	معامل ثبات في حالة حذف المفردة McDonald's Omega
العامل الأول: العنف الجسدي وإتلاف الممتلكات			**العامل الثاني:** العنف اللفظي		
V18	٠,٩٤٧	٠,٩٤٤	V6	٠,٨٧٦	٠,٨٧٧
V19	٠,٩٤٧	٠,٩٤٤	V7	٠,٨٧٦	٠,٨٧٧
V20	٠,٩٤٨	٠,٩٤٤	V8	٠,٨٧٠	٠,٨٧١
V21	٠,٩٤٨	٠,٩٤٦	V10	٠,٨٧٩	٠,٨٧٨
V22	٠,٩٥٠	٠,٩٤٢	V11	٠,٨٧٢	٠,٨٧٦
V23	٠,٩٤٦	٠,٩٤٣	V12	٠,٨٧٣	٠,٨٧٧
V24	٠,٩٤٧	٠,٩٤٣	V13	٠,٨٧٦	٠,٨٨٠

V25	٠,٩٤٨	٠,٩٤٣	V14	٠,٨٧٦	٠,٨٨٠
V26	٠,٩٤٧	٠,٩٤٣	V15	٠,٨٧٧	٠,٨٨١
V27	٠,٩٤٧	٠,٩٤١	V16	٠,٨٧٧	٠,٨٨٠
V28	٠,٩٤٦	٠,٩٤٣	V17	٠,٨٧٨	٠,٨٨٠
V29	٠,٩٤٧	٠,٩٤٢	ثبات العامل ككل	٠,٨٨٥	٠,٨٨٨
V30	٠,٩٤٧	٠,٩٤٢	**العامل الثالث:** الميل إلى العنف		
V31	٠,٩٤٦	٠,٩٤٢	V1	٠,٨١٥	٠,٨١٦
V32	٠,٩٤٦	٠,٩٤٤	V2	٠,٧٦١	٠,٧٨٢
ثبات العامل ككل	٠,٩٥	٠,٩٤٧	V3	٠,٧٥٩	٠,٧٨٥
			V4	٠,٧٤٧	٠,٧٧٣
			V5	٠,٧٤٠	٠,٧٥٨
			V9	٠,٨١٩	٠,٨٣٩
			ثبات العامل ككل	٠,٨٠٥	٠,٨٢

مما يلاحظ من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات الثبات ألفا أو ماكدونالد قد تجاوزت القيم المحكية (٠,٧) لكل مكون من المكونات الثلاث ، أو في حالة حذف أي من المفردات من مفردات الاختبار ، **مما يدل على تمتع العوامل الثلاث لمقياس العنف السياسي بثبات عالٍ.**

مما سبق يتضح أن: المقياس يتميز بمعاملات ثبات وصدق مرتفعة ، مما يُشير إلى كفاءته السيكومترية في قياس ما وُضع لقياسه (العنف السياسي) ، فهو يُعد صالحًا للاستخدام عمليًا ، ومن ثمّ يُعَّتد بنتائجه العلمية.

مقياس التهميش (إعداد الباحثة الأولى)

أُعِد هذا المقياس وفقًا للخطوات التالية:

- الاطلاع على الدراسات السابقة التي أُجريت في مجال التهميش والهامشية مثل دراسة (سحر بربري ، ٢٠١٤ ، إلهام أحمد ، ٢٠٢٠؛ Back & Bollwerk 2022، وغيرها من الدراسات التي أشارت إلى المعاني التي يتضمنها مفهوم التهميش كالشعور بعدم الاهمية ، والشعور بالنقص في استيفاء الحاجات

الشخصية والأساسية ، وفقدان القدرة على القيام بالأدوار الاجتماعية المنوطة بالفرد ، وعجزه عن المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاسرية ، والاستبعاد الاجتماعي ، وغيرها من المعاني التي تم الاعتماد عليها في بناء أداة يتم من خلالها قياس التهميش ، وبناءً على ذلك تمّ تحديد التعريف الإجرائي لمفهوم التهميش ويُعرف بأنه "**عدم تمتع الفرد بكامل حقوقه داخل المجتمع الذي يعيش فيه (اجتماعيًا، سياسيًا، اقتصاديًا، ثقافيًا، أسريًا)**".

- أثناء الاطلاع على التراث النظري لم يتم العثور على مقاييس نفسية لتحديد درجة كمية للتهميش تعتمد على شعور الفرد بعدم تمتعه بكافة الحقوق الاجتماعية والسياسية والأسرية والثقافية والاقتصادية ؛ حيثُ أن أغلب الدراسات التي تناولت مفهوم التهميش تناولته بطريقة تختلف عن طريقة تناول المفهوم بالبحث الحالي.
- وبناءً على ما سبق كانت الحاجة مُلحة لتصميم مقياس يتلائم مع العينة الحالية ومع التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

المرحلة الأولى لإعداد المقياس: وتمّ فيها ما يلي:

- تمّ صياغة (٣٧) بندًا في الصورة الأولية للمقياس تُعبر عن عدم تمتع الفرد بحقوقه داخل المجتمع الذي يعيش فيه.
- تمّ عرض المقياس على (١٠) من المُحكمين من علم النفس والصحة النفسية بكليتي الآداب والتربية جامعة الفيوم ، واشتملت الصورة الأولية للمقياس على التعريف الإجرائي لمفهوم التهميش ، وفي ضوء توجيهات السادة المُحكمين بتعديل صياغة بعض البنود وحذف بعض البنود غير المُعبرة عن ظاهرة التهميش ، عُدلت صياغة بعض البنود وحُذف بعضها على النحو المطلوب.

وصف المقياس

تكون المقياس في صورته النهائية من (٣٠) بندًا يقيس ظاهرة التهميش .

طريقة التصحيح

تمّ كتابة المقياس في صورته النهائية تمهيدًا لاستخدامه في المرحلة الثانية ؛ حيثُ يختار المُشارك استجابة واحدة من بين بدائل على متصل للشدة ، وتُصحح

البدائل بوضع أوزان مُتدرجة لها كما يلي: (موافق جدًا ٥ درجات– موافق ٤ درجات – محايد ٣ درجات – معارض درجتان– معارض جدًا درجة واحدة) ، وتُصحح البنود الآتية في **الاتجاه الموجب** (١، ٢، ٣، ٤، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٤، ١٥، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨) **كالآتي (٥، ٤، ٣، ٢، ١)** ، بينما تُصحح العبارات الآتية في **الاتجاه السالب** (٥، ٦، ٧، ١٢، ١٣، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣١) **كالآتي (١، ٢، ٣، ٤، ٥)**.

المرحلة الثانية لإعداد المقياس:

وتمّ فيها التحقق من الكفاءة السيكومترية للمقياس ، كما يلي:

أولًا: الاتساق الداخلي

حُسب الاتساق الداخلي لمقياس التهميش من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة كل بند والدرجة الكلية للمقياس، ويوضح جدول (٨) قيمة معاملات الارتباط.

جدول (٨)

قيم معامل الارتباط بين درجة كل مفردة للمقياس والدرجة الكلية للمقياس

المفردة	معامل الارتباط المصحح بين المفردة والدرجة الكلية للمقياس	المفردة	معامل الارتباط المصحح بين المفردة والدرجة الكلية للمقياس
M1	٠,٥٧٢	M17	٠,٥٣٨
M2	٠,٤٧٤	M18R	٠,٦٤٧
M3	٠,٦٣٢	M19	٠,٦٣٢
M4	٠,٦٦٢	M20	٠,٦٤٢
M5R	٠,٥٢٥	M21	٠,٤٩٦
M6R	٠,٤٩٣	M22R	٠,٥٢٦
M7R	٠,٤٧٦	M23R	٠,٢٧٦
M8	٠,٦٤٧	M24	٠,٥٥٢
M9	٠,٦١٣	M25	٠,٤٥١
M10	٠,٧٣٧	M26R	٠,٢٨٢
M11	٠,٥٧٠	M27	٠,٦٣٩
M12R	٠,٤٥٦	M28	٠,٣٦٠
M13R	٠,٥٠٠	M29R	٠,٥٠٧
M14	٠,٥٦٦	M30R	٠,٢٧٠
M15	٠,٦١٤	M31R	٠,٣٧٤
M16R	**٠,٠٤٩**		

وفقًا لنتائج الجدول السابق ، اتضح أن المفردة رقم **M16** يجب **حذفها** بسبب عدم ارتباطها بالدرجة الكلية للمقياس ، مما يدل على عدم ارتباطها بالسمة المُراد قياسها بواسطة المقياس ، **ويُصبح المقياس مكون من ٣٠ عبارة قبل إجراء التحليل العاملي.**

ثانيًا: صدق المقياس

(أ) صدق المُحكمين

تمّ فحص المقياس بواسطة عدد (١٠) من المُحكمين ، وذلك للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس. وأُجريت العديد من التعديلات على صياغة المفردات وفق التغذية الراجعة من السادة المُحكمين ، وقد تمّ التأكد من مدى ملائمة ووضوح العبارات لفئة الشباب المعنيين بالدراسة ، بعد أخذ ما أفاد به المُحكمون بعين الاعتبار. وتمّ شطب بعض الفقرات ودمج بعضها الآخر، في حين تمّ إعادة الصياغة لبعض العبارات في عدد منها لتناسب الفئة العمرية من الشباب المستهدفين وليظهر المقياس في صورته التجريبية. وتمّ اختيار العبارات التي اتفق على صلاحيتها ومناسبتها لموضوع الدراسة ثمانية فأكثر من المُحكمين العشرة ، حيثُ تمّ تضمينها في الصورة التجريبية من المقاييس ، وتمّ حذف العبارات التي اعترض عليها المُحكمون ليُصبح المقياس (٣١) بندًا ، وتمّ تعديل بعض العبارات أيضًا.

(ب)الصدق العاملي

استخرجت معاملات الارتباط المُتبادلة بين بنود المقياس ، وحُللت عامليًا باستخدام **التحليل العاملي الاستكشافي Exploratory factor analysis (EFA)** باستخدام برنامج MPLUS 8 ، واعتمد على محك التشبع ٠,٣٠ كي تكون المفردة جيدة التشبع على باستخدام طريقة التقدير weighted least squares means and variance adjusted (WLSMV) وهي الأكثر مناسبة لبيانات مقاييس ليكرت ، واستخدمت محكات التحليل الاستكشافي المذكورة سابقًا في نتائج مقياس العنف السياسي.

واستخدمت عدة طرق لتحديد عدد العوامل التي يُمكن الإبقاء عليها للمقياس، والتي نُوقشت من قبل بمقياس العنف السياسي منها قيم الجذر الكامن، والوضوح المفاهيمي، وقابلية العوامل بعد التدوير للتفسير وتكون متسقة مع البنية النظرية للمقياس للوصول الى أقل عدد من العوامل المُمكنة المفسرة، والجدير بالذكر أنه تمّ التحقق من مُلاءمة كلًا من مؤشر كفاية العينة (KMO=.91) ، ومؤشر كفاية بنية الارتباط (بارتليت X2=3533.72, df=435, p<.001) ، وقد أسفرت الطرق المذكورة عن وجود عامل مُفسر للبيانات لمقياس التهميش النهائي ، نسبة تباين ٣٣,٦%، وجذر كامن ١٠,٠٨.

وتمّ الاستقرار على النموذج المُكون من عامل واحد كبنية جيدة لمقياس التهميش ، والجدير بالذكر أنه تمّ التحقق ملاءمة نموذج العامل الواحد بواسطة التحليل التوكيدي ويعرض الشكل الثاني قيم تشبعات المفردات.

شكل (١٠)

يوضح بنية مقياس التهميش باستخدام التحليل التوكيدي

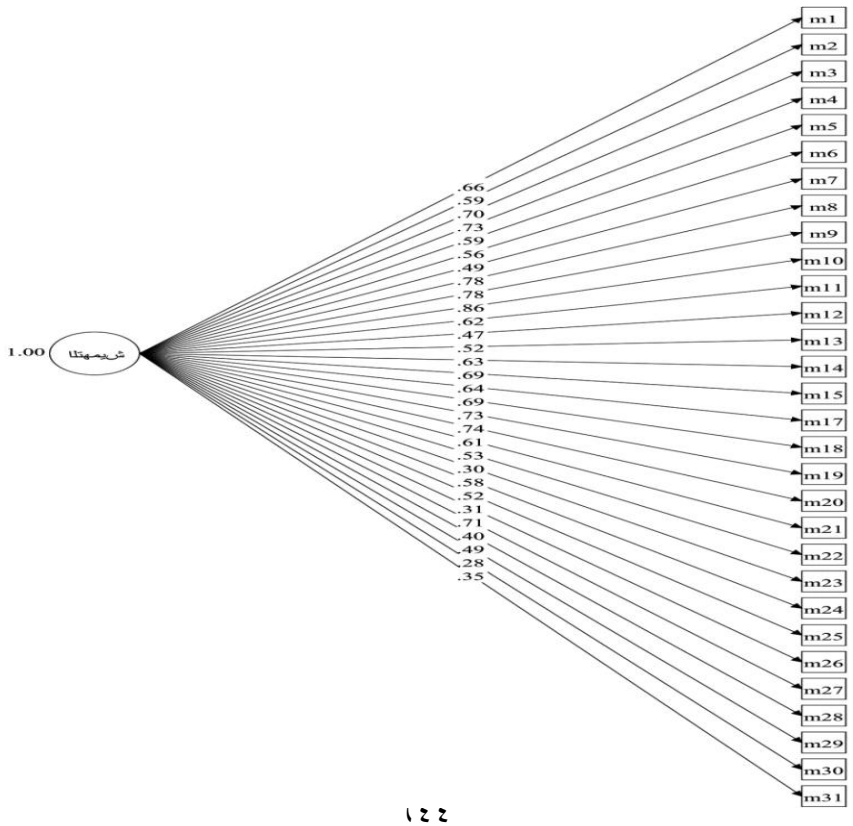

ويُلاحظ من الشكل أن جميع المفردات قد تشبعت بشكل جيد (أكبر من ٠,٣) ، ما عدا مفردة واحدة فقط (m30) تشبعها يساوي ٠,٢٨ وتم الإبقاء عليها لأهميتها في قياس السمة المُقاسة ، وتُشير هذه النتائج إلى تحقق صدق البنية العاملية لمقياس التهميش.

ثالثًا: ثبات المقياس

تمّ حساب ثبات المقياس بطريقتين :

- **ثبات ألفا** - **ثبات ماكدونالد أوميجا**

تم الاعتماد على عدد من مؤشرات الثبات للتحقق من ثبات بنية مقياس التهميش الناتجة عن التحليل الاستكشافي والتوكيدي وهي ثبات ألفا وأوميجا ، ويوضح الجدول (٩) قيم معاملات الثبات لمقياس التهميش.

جدول (٩)

قيم معاملات الثبات لمقياس التهميش

المفردات	ثبات الفا في حالة حذف المفردة	ثبات اوميجا في حالة حذف المفردة
M1	٠,٩٢٥	٠,٩٢٣
M2	٠,٩٢٦	٠,٩٢٤
M3	٠,٩٢٤	٠,٩٢٢
M4	٠,٩٢٣	٠,٩٢١
M5R	٠,٩٢٦	٠,٩٢٤
M6R	٠,٩٢٦	٠,٩٢٥
M7R	٠,٩٢٦	٠,٩٢٤
M8	٠,٩٢٤	٠,٩٢١
M9	٠,٩٢٤	٠,٩٢٢
M10	٠,٩٢٢	٠,٩٢٠
M11	٠,٩٢٥	٠,٩٢٣
M12R	٠,٩٢٦	٠,٩٢٤
M13R	٠,٩٢٦	٠,٩٢٤
M14	٠,٩٢٥	٠,٩٢٢
M15	٠,٩٢٤	٠,٩٢٢
M17	٠,٩٢٥	٠,٩٢٣
M18R	٠,٩٢٤	٠,٩٢٢

M19	٠,٩٢٤	٠,٩٢٢
M20	٠,٩٢٤	٠,٩٢١
M21	٠,٩٢٦	٠,٩٢٤
M22R	٠,٩٢٦	٠,٩٢٤
M23R	٠,٩٢٩	٠,٩٢٧
M24	٠,٩٢٥	٠,٩٢٣
M25	٠,٩٢٦	٠,٩٢٤
M26R	٠,٩٢٩	٠,٩٢٧
M27	٠,٩٢٤	٠,٩٢١
M28	٠,٩٢٨	٠,٩٢٦
M29R	٠,٩٢٦	٠,٩٢٤
M30R	٠,٩٢٩	٠,٩٢٧
M31R	٠,٩٢٧	٠,٩٢٦
الثبات الكلي	٠,٩٢٨	٠,٩٢٦

مما يلاحظ من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات الثبات ألفا أو أوميجا قد تجاوزت القيم المحكية (٠,٧) ، أو في حالة حذف أي من المفردات من مفردات الاختبار ، **مما يدل على تمتع مقياس التهميش بثبات عالٍ.**

<u>إجراءات وظروف التطبيق</u>

١- تمّ مراعاة المدى العمري المُحدد سلفًا ، والذي سيتم في ضوئه اختيار أفراد عينة الدراسة من طلاب الجامعة من الكليات العلمية والنظرية.

٢- لتطبيق أدوات الدراسة على العينة الاستطلاعية ، تم تعريف المبحوثين بالدراسة أن المطلوب منهم هو معرفة آرائهم تجاه العبارات التي تحتويها المقاييس ، وإخبارهم بأن استجاباتهم ستُحاط بالسرية التامة ، ولا تُستخدم إلا في أغراض البحث العلمي ، ولا يُطلب منهم الإفصاح عن هُويتهم ، واستجاب حوالي ٨٠% من أفراد العينة التي تمّ الإلتقاء بهم بشكل مباشر داخل معمل علم النفس بكلية الآداب جامعة الفيوم.

٣- تمّ إرسال رابط أدوات الدراسة على المجموعات الخاصة على الواتس آب ، بجميع الفرق الدراسية لكلية الآداب جامعة الفيوم.

٤- تمّ الاستعانة بمجموعة من أعضاء هيئة التدريس بمختلف الكليات العلمية والنظرية بجامعة الفيوم ، لمساعدة الباحثين في نشر الرابط على الجروبات

الخاصة بالفرق الدراسية على الواتس آب والاستجابة على المقاييس ، بعد شرح وتوضيح ما تتضمنه المقاييس وما تحويه من تعليمات تتعلق بكيفية الاستجابة عليها.

٥- استغرق التطبيق على العينة الاستطلاعية حوالي ثلاثة أسابيع ، وتمّ مراعاة توقيت التطبيق على الطلاب ، حيثُ تمّ التطبيق قبل انشغال الطلاب بالاختبارات الدراسية.

٦- تمّ التحقق من صدق وثبات الأدوات المُستخدمة في الدراسة ، وطُبقت الأدوات على العينة الأساسية للدراسة ، حيثُ تمّ إرسال رابط أدوات الدراسة على جروبات الواتس آب بجميع الفرق الدراسية بمختلف الكليات العلمية والنظرية داخل جامعة الفيوم ، مع إرفاق رسالة نصية مع الرابط نصت على " أرجو المشاركة في الاستجابة على الاستبيان ؛ حيثُ أن الاستبيان لا يُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي ، كما أرجو قراءة تعليمات الاستبيان جيدًا قبل الاستجابة ، وإذا شعرت بالتعب والملل فمن المُمكن أن تأخذ قدر من الراحة وتستكمل لاحقًا ، تحياتي ، وعند الضغط على رابط الاستبيان يقابل المُشارك رسالة نصية تنص على "عزيزي المشارك،،،، بين يديك مجموعة من العبارات تهدف إلى التعرف على سلوكك السياسي ، المطلوب منك قراءة العبارات بعناية ، ثم الضغط أمام الاختيار المناسب لك ، علمًا بأنه ليس هناك إجابة صحيحة وأخرى خاطئة ، قم بقراءة التعليمات جيدًا ، وأعلم أن إجابتك تُحاط بالسرية التامة ولا تُستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط ، غير مطلوب كتابة الاسم أو الإفصاح عن الهُوية . واستغرق التطبيق على العينة الأساسية شهر ونصف .

<u>الأساليب الإحصائية المُستخدمة في الدراسة</u>

تمّ إجراء التحليلات الإحصائية باستخدام برنامج حزمة التحليلات الإحصائية للعلوم الإنسانية المعروف اختصارًا باسم (SPSS) ، برنامج MPLUS 8 ، وتمّ استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

١- الإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية – الانحرافات المعيارية).

٢- لوحة التحدر البياني (رسم الحصاة) Scree Plots.

٣- طريقة التحليل المتوازي للقيم الذاتية Eigen value.

٤- معامل ارتباط بيرسون.

٥- اختبار "ت" لحساب دلالة الفرروق.

نتائج الدراسة

نتيجة الفرض الأول ومناقشتها

ينص الفرض الأول على أنه " **توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا بين العنف السياسي ، والتهميش لدى طلاب الجامعة**".

للتحقق من هذا الفرض ، استخدم معامل ارتباط بيرسون للتحقق من العلاقة بين متغيرات الدراسة ، ويوضح الجدول التالي نتائج معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة.

جدول (١٠)

قيم الارتباط بين العنف السياسي ، والتهميش لدى عينة الدراسة الكلية (ن= ٥٣٤)

المتغيرات	العنف السياسي			
	العنف الجسدي	العنف اللفظي	الميل للعنف السياسي	الدرجة الكلية
التهميش	٠,١٠*	**٠,٣٤**	**٠,١٥٤**	**٠,٢٢**

** دالة عند مستوى ٠,٠١

* دالة عند مستوى ٠,٠٥

القيم Bold تكون دالة إحصائيًا

يتضح من جدول (١٠) أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا بين العنف السياسي وعوامله الثلاث والتهميش ؛ حيثُ ارتبط التهميش ارتباطًا ضعيفًا موجبًا بالعنف السياسي وبعوامله الأول العنف الجسدي والثالث الميل للعنف السياسي ، ولكن ارتبط التهميش ارتباطًا متوسطًا موجبًا بالعامل الثاني للعنف السياسي (العنف اللفظي).

مما سبق ، تمّ قبول الفرض البحثي القائل بأنه توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا بين العنف السياسي ، والتهميش ، ورفض الفرض البحثي البديل .

ويُمكن تفسير نتيجة الفرض الأول على النحو التالي:

تُشير النتيجة السابقة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين التهميش والعنف السياسي كدرجة كلية وعوامله الثلاثة أيضًا ، أي أنه كلما إرتفع مستوى التهميش لدى أفراد العينة ، ارتفع مستوى العنف السياسي لديهم والعكس صحيح.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه عديد من الباحثين ، مثل نتائج دراسة Berkman (2007) ,والتي أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية بين الاستبعاد والعنف ، فضلًا عن نتائج دراسة(2014) Stenseng et al ، التي أشارت إلى أن الاستبعاد الاجتماعي يتنبأ بمزيد من العدوانية ، كما كشفت نتائج دراسة Choi & Piazza (2016) عن أن البلدان التي يتم فيها استبعاد مجموعات عرقية معينة من السلطة السياسية هي أكثر عرضة بشكل كبير للتعرض لهجمات إرهابية محلية والمعاناة من ضحايا الإرهابيين ، فضلًا عن نتائج دراسة Kiernan (2019) والتي أشارت إلى أن هناك عنصران من عناصر التهميش السياسي أظهرا تأثيرًا مهمًا إحصائيًا على تبرير العنف السياسي ، كما أظهرت جوانب متعددة من التهميش السياسي وتحديد أولويات مجموعة الهوية تأثيرًا ذا دلالة إحصائية على الرغبة في المشاركة في العنف السياسي ، كما بينت نتائج دراسة إلهام أحمد (٢٠٢٠) عن وجود فروق بين مرتفعي الهامشية ومنخفضي الهامشية في الدرجة الكلية للاتجاه نحو التطرف ، وأشارت دراسة Brinker et al (2022) إلى أن الاستبعاد الاجتماعي يؤدي إلى سلوك عدواني.

ومن الجدير بالذكر أن Brinker et al (2022) ، أشارو إلى أن كلًا من الاستبعاد الاجتماعي والشعور بالوحدة من التجارب البغيضة التي يُمكن أن تؤدي إلى ردود فعل سلوكية مُعادية ، بما في ذلك السلوك العدواني ؛ حيثُ تمّ وصف العلاقة بين الوحدة والعدوانية من قبل في وقت مبكر من عام ١٩٣٨ ، وتم الإبلاغ عنها في العديد من الدراسات التي تقيم بشكل أساسي العدوان باستخدام استبيانات التقرير الذاتي على مستوى أكثر عمومية لدى البالغين . بالإضافة إلى ذلك ، وُجد أن الأطفال الذين يشعرون بالوحدة أكثر عدوانية تجاه الآخرين ، وأن الوحدة في مرحلة الطفولة تنبأت بالعدوان اللاحق عند الشباب.

كما وجد التقرير العام لمؤسسة سورجيون الأمريكية The US Surgeon General's Report عن عنف الشباب(٢٠٠١) أن الاستبعاد الاجتماعي الذي تمّ تفعيله باعتباره "روابط اجتماعية ضعيفة" كان أقوى عامل خطر لعنف المراهقين ، وأكثر تنبؤًا من الانتماء إلى العصابات أو الفقر أو تعاطي المخدرات. بالإضافة إلى ذلك ، أظهرت التجارب المعملية أن الرفض الاجتماعي يسبب عدوانًا متزايدًا ، حتى في بعض الأحيان ضد الأشخاص غير المرتبطين بالرفض Buckley et al., (2004;) Kirkpatrick et al., 2002; Twenge et al., 2001). وهكذا ، غالبًا ما يؤدي الرفض الاجتماعي إلى العدوان والعنف.

وأشار Berkman (2007) ، إلى أن الاستبعاد الاجتماعي وعدد من العوامل ذات الصلة يُسهم في تكوين عصابات الشباب ، الفقر، المخدرات ، الهجرة ، التحضر غير المنظم ، نقص المساحة الخاصة ، ضعف النظم التعليمية ، ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب ، انتشار الاقتصاد غير الرسمي ، العنف داخل الأسرة ، إنعدام الأمن ، وانخفاض مستويات رأس المال الاجتماعي .

ووفقًا لـ نظرية الحاجة إلى الانتماء فإن البشر لديهم حاجة متأصلة للانتماء من أجل إقامة علاقات اجتماعية مستدامة ، وهي العلاقات التي تعتبر ضرورية لحياة تعمل بشكل جيد . تدفع الحاجة إلى الانتماء الناس للمشاركة في علاقات هادفة وداعمة. ومع ذلك ، في بعض الأحيان ، يُمنع الأفراد من إقامة مثل هذه العلاقات والحفاظ عليها. وعندما يحدث هذا ، وفقًا للنظرية ، سيتم تقويض قدرة الفرد على التنظيم الذاتي. فالتنظيم الذاتي هو مفهوم متعدد الأوجه ، ولكن بشكل عام ، يتم تعريفه على أنه القدرة على قمع الحوافز الفورية والدوافع البيولوجية الأولية لصالح الأهداف المؤجلة والعليا. يتضمن ذلك القدرة على تخفيف مشاعر معينة ، مثل الحزن والغضب. وتدعم النتائج المستخلصة من العديد من الدراسات التجريبية على البالغين فكرة أن الإقصاء الاجتماعي يضعف التنظيم الذاتي ، على الأقل للحظات Stenseng (et al., 2014).

ورأى كلٌ من Dows & Hughes في تفسيرهم للتهميش أن الأفراد يُضفون قيمة على كثير من الأشياء في الحياة الاجتماعية ، مثل: الثروة والمكانة الاجتماعية والأمن والمساواة والحرية ، وعندما لا يستطيعون تحقيق تلك القيم أو قيمة واحدة من التي يتطلعون إليها ؛ تنشأ لديهم حالة من عدم الرضا والغضب والعداء ، والذي يُعد مظهرًا من مظاهر التهميش ، وهذا ما يُعرف بالحرمان النسبي (في: عادل العابدي ، ٢٠٢٠ ، ٢٥١).

وفي هذا الإطار أظهرت دراسة محمد الحوراني (٢٠١٢) أن تضمين مفهوم الاستبعاد لنظرية الحرمان يظهر التناقضات المصلحية وتعارض الرغبة والإرادة بين الدولة والمجتمع ، وأن استبعاد الدولة للمجتمع يخلق فجوة الحرمان ، كما أن ولادة فجوة الحرمان تترافق مع القهر الذي تستخدمه الدولة ، وحالة التصلب البنائي التي يفرضها هذا الوضع ، بالإضافة إلى احتقانات وجدانية متراكمة ؛ وهذا ما يؤدي إلى تشكل الميول العدائية لدى قطاعات واسعة في المجتمع ، ومن ثمَ فإن استجابة الدولة لهذه الميول بالقهر والقمع يُولد الثورة كحالة انفعالية.

فالتهميش والحرمان والفقر الذي يُعاني منه الأفراد قد ينتج عنه عواقب سلوكية مُغايرة ؛ حيثُ يولد ذلك إحساسًا بالإحباط والفشل ، ويؤدي إلى شحنات عدوانية داخلية ، وقد يلوم الأفراد أنفسهم فيلجأون إلى شحن الهمم أو إلى الاستسلام واليأس. ولكن إذا خلص الأفراد إلى مقارنة أوضاعهم بأوضاع غيرهم ، ويكتشفون أن فشلهم لا يرجع إليهم ، وإنما إلى معادلة توزيع الثروة والسلطة وإلى التركيبة السياسية الاجتماعية الاقتصادية السائدة في المجتمع ، فإن الشحنات العدوانية الداخلية تتحول إلى تهيؤ واستعداد لاستخدام العنف ضد النظام السياسي القائم والتمرد عليه (عادل العابدي ،٢٠٢٠، ٢٤٧-٢٤٨).

كما رأت دراسة Twenge, et al (2007) أن الأبحاث السابقة وجدت أن الرفض الاجتماعي يؤدي إلى زيادة العدوانية . وبالنظر إلى أن العدوان هو نتيجة غير مرغوب فيها اجتماعيًا للاستبعاد الاجتماعي ، فقد يكون من المرغوب فيه البحث عن

الطرق الممكنة لإزالة أو تقليل هذه النتيجة ، خاصة إذا كانت النتيجة النهائية يمكن أن تكون انخفاضًا صافيًا في العنف بين الأشخاص.

عادةً ما يؤثر الاستبعاد الاجتماعي سلبًا على ردود الفعل العاطفية والسلوكية. وفقًا لنموذج الحاجة والتهديد ، فإن تصور الإقصاء الاجتماعي يؤدي إلى ردود فعل فورية مثل الألم الاجتماعي والعواطف السلبية (مثل الحزن والغضب) والاحتياجات الشخصية المهددة مثل الحاجة إلى الانتماء والحفاظ على السيطرة ، بعد هذه المرحلة الانعكاسية ، يستجيب الفرد المستبعد بأفعال سلوكية ، تختلف ردود الفعل من السلوك الاجتماعي الإيجابي إلى الانسحاب أو السلوك غير الاجتماعي والعدوانية . ونظرًا لأن ردود الفعل العدوانية على الاستبعاد الاجتماعي قد تؤدي إلى مزيد من الاستبعاد والرفض والشعور بالوحدة ، أشار Brinker et al (2022) إلى أنه يجب تحديد المخارج المحتملة لهذه الحلقة المفرغة ، فقد تركز التدخلات العلاجية على نقاط مستهدفة محددة في هذه الدائرة ، على سبيل المثال ، يمكن معالجة توقع الرفض من خلال استراتيجيات إعادة التقييم المعرفي ولعب الأدوار والتجارب السلوكية. علاوة على ذلك ، قد يحتاج الأفراد الوحيدين إلى زيادة كفاءتهم الذاتية الاجتماعية من خلال استراتيجيات التعلم حول كيفية استعادة السيطرة وزيادة القدرة على التنبؤ في العلاقات الاجتماعية. ومع ذلك ، غالبًا ما لا يتم تقييم الشعور بالوحدة أو ذكره في الإعداد السريري ، ولكنه قد يمثل سمة أو عرضًا مهمًا مرتبطًا بالإدمان والانتحار في حالات الصحة العقلية . ويجب أن يدرك الأطباء أن الوحدة قد تمثل عاملًا أساسيًا عند مواجهة نوايا عدوانية في غياب أسباب أخرى واضحة للعدوانية (مثل الإقصاء الاجتماعي والرفض).

وبذلك يُمكننا القول بأن العلاقة بين العنف السياسي والتهميش غالبًا ما تكون علاقة متشابكة ويُمكن أن يُعزز كلٌ منهما الآخر. ويُشير التهميش إلى الاستبعاد الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي لبعض الأفراد أو المجموعات من المجتمع الرئيسي أو عمليات صنع القرار . ويُمكن للعنف السياسي أن يكون رد فعل على التهميش ، وذلك عندما يشعر الأفراد أو المجموعات المهمشة بالإقصاء أو القمع أو

الحرمان من حقوقهم الأساسية ، فقد يلجأون إلى العنف السياسي كوسيلة للتعبير عن مظالمهم والمطالبة بالتغيير. ويُمكن النظر إلى العنف السياسي على أنه محاولة يائسة لتحدي وتعطيل هياكل السلطة القائمة التي تُسهم في تهميشهم. وأيضًا يُمكن للتهميش أن يكون محفزًا للعنف السياسي ؛ حيثُ يُمكن للتهميش أن يخلق أرضًا خصبة لنشوء العنف السياسي ، فعندما يتم استبعاد الناس بشكل منهجي من العمليات السياسية ، وحرمانهم من الوصول إلى الموارد والفرص ، ومواجهة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، فإن ذلك يُمكن أن يُولد الإحباط والغضب والشعور بالظلم. ويُمكن لهذه الظروف أن تدفع الأفراد أو المجموعات المهمشة نحو العنف كوسيلة لطلب الإنصاف وتحدي الوضع الراهن.

ومن ناحية آخرى ، يُمكن للعنف السياسي أن يزيد من تهميش الفئات الضعيفة ؛ حيثُ يمكن لأعمال العنف ، خاصة عندما ترتكبها جهات حكومية أو جماعات قوية ، أن تُعزز تهميش مجتمعات معينة من خلال تعريضها لمزيد من الأذى أو التمييز أو القمع . وهذا يمكن أن يُعمق الانقسامات القائمة ويؤدي إلى تفاقم التهميش الذي تُعانيه هذه المجموعات. كما يُمكن أن يُسهم التهميش أيضًا في تطرف الأفراد أو الجماعات ؛ حيثُ عندما يشعر المهمشون بالتجاهل ، أو عدم القدرة على التعبير عن أنفسهم ، أو العجز داخل النظام السياسي القائم ، فقد يلجأون إلى الايديولوجيات المتطرفة أو الأساليب العنيفة كوسيلة لتحدي الوضع الراهن واكتساب القوة ، ويمكن أن يكون العنف السياسي مظهرًا متطرفًا لعملية التطرف هذه.

<u>نتيجة الفرض الثاني ومناقشتها</u>

ينص الفرض الثاني على أنه " **توجد فروق دالة إحصائيًا بين ممارسي وغير ممارسيه في التهميش**".

للتحقق من هذا الفرض ، تم تقسيم عينة الدراسة الى فئتين هما ممارسي وغير ممارسي للعنف السياسي باستخدام Cluster Analysis[٣] ؛ حيثُ يقوم التحليل العنقودي بتصنيف البيانات وتجميعها في مجموعات عنقودية ، حيثُ تتميز العناصر

[٣] تم تصنيف الطلاب إلى ممارسي وغير ممارسي العنف بالاعتماد على الوسيط ، وكانت نتائج التحليل الاحصائي متقاربة مع نتائج التحليل العنقودي.

المُكونة للعنقود الواحد بأنها متشابهة مع بعضها ، بينما تكون عناصر العناقيد المختلفة أقل تجانسًا. واستخدم اختبار **ت** للعينات المستقلة باستخدام عامل بايز باستخدام طريقة رودير (Bayes Factor Independent Sample Test (Method = Rouder ، للمقارنة بين ممارسي وغير ممارسي العنف في التهميش ، ويُوضح الجدول (١١) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

جدول (١١)

الإحصاءات الوصفية للتهميش وفقًا لمتغير ممارسة العنف

المتغيرات	ممارسة العنف	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
التهميش	ممارس للعنف	١٨٢	٩٧,١٣	١٥,٦
	غير ممارس للعنف	٣٤٤	٩٠,٤٩	١٩,٦

ويعرض الجدول التالي نتائج اختبار **ت** لمتغير التهميش.

جدول (١٢)

اختبار T للعينات المستقلة باستخدام عامل بايز

المتغيرات	فروق المتوسطات	Bayes Factor عامل بايز	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة
التهميش	٦,٦٤	٠,٠٠٧	٣,٩٤	٥٢٤	٠,٠٠١>

جدول (١٣)

خصائص التوزيع البعدي Posterior لمتوسطات العينة المستقلة Posterior Distribution Characterization for Independent Sample Mean

المتغيرات	Posterior			فترات الثقة	
	المنوال	الحدود الدنيا	الحدود الدنيا	الحدود الدنيا	الحدود العليا
التهميش	٦,٦٤-	٦,٦٤-	٢,٤٨٩	٩,٧٣-	٣,٥٥-

باستقراء البيانات الموجودة في الجدولين ، تبين ما يأتي:

كانت قيمة عامل بايز يساوي حوالي ٠,٠٠٧ (أقل من الواحد الصحيح) ، مما يُدعم وجود فروق دالة إحصائيًا بين ممارسي وغير ممارسي العنف في التهميش ، كما

وجد أن قيمة اختبار T تساوي ٣,٩٤ ودالة عند مستوى ٠,٠١ ، **مما يُدعم قبول الفرض البديل ؛ أي أنه توجد فروق دالة إحصائيًا بين ممارسي وغير ممارسي العنف في التهميش في اتجاه ممارسي العنف.**

وتُدعم هذه النتائج شكل (١١) الرسوم البيانية لاختبار T للعينات المستقلة بطريقة بايزين Bayesian Independent Samples t Test.

شكل (١١)

الرسوم البيانية لاختبار T للعينات المستقلة بطريقة بايزين Bayesian Independent Samples t Test لمقياس التهميش

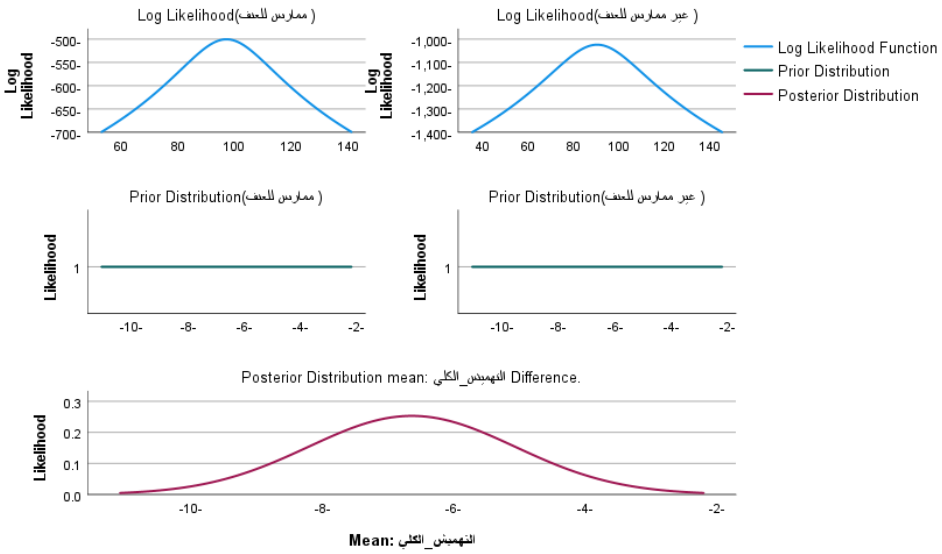

ويُمكن تفسير الفرق بين ممارسي العنف السياسي وغير ممارسيه في سياق التهميش في أن غالبًا ما يشعر ممارسي العنف السياسي بإحساس قوي بالظلم أو القمع أو التهميش ، وقد يعتقدون أن العنف هو الطريقة الوحيدة لجذب الانتباه إلى سببهم أو تغير النتيجة. وقد ينظرون إلى الوسائل غير العنيفة على أنها غير فعّالة أو غير كافية. ومن ناحية آخرى ، قد يكون لدى غير ممارسي العنف مظالم مماثلة ولكنهم يختارون متابعة أهدافهم من خلال الوسائل السلمية مثل الدعوة أو الاحتجاج أو المشاركة في العمليات الديمقراطية.

وقد يكون ممارسي العنف السياسي مدفوعين بأيديولوجيات متطرفة أو معتقدات عقائدية تُبرر استخدام العنف. وقد يلتزمون بأيديولوجيات سياسية أو دينية متطرفة تدعو إلى الإطاحة بالأنظمة القائمة أو إنشاء نظام جديد. ومن ناحية أخرى ، قد يكون لدى غير ممارسي العنف مظالم أو مخاوف مماثلة ولكنهم لا يؤيدون الايديولوجيات العنيفة أو المتطرفة ، ويسعون إلى التغيير من خلال الوسائل السلمية ويؤمنون بقوة الحوار والتفاوض والعمليات الديمقراطية.

كما قد يكون أيضًا لدى ممارسي العنف السياسي إمكانية الوصول إلى الشبكات أو الموارد أو التدريب الذي يُمكنهم من تنفيذ أعمال العنف. وقد ينضمون أو يتم تجنيدهم من قِبل الجماعات المسلحة أو المنظمات الإرهابية التي تزودهم بوسائل المشاركة في أعمال العنف. وقد يلجأ غير ممارسي العنف ، الذين يفتقرون إلى هذه الفرص أو الموارد ، إلى أساليب غير عنيفة للتعبير عن مخاوفهم ، أو الدفاع عن حقوقهم ، أو السعي إلى التغيير الاجتماعي والسياسي.

أيضًا قد يرى ممارسو العنف السياسي قدرًا أكبر من تحمل المخاطر أو استعدادًا لقبول العواقب المحتملة لأفعالهم ، بما في ذلك الأذى الشخصي أو التداعيات القانونية. وقد يعتقدون أن الفوائد المحتملة لأعمالهم العنيفة تفوق المخاطر التي تنطوي عليها. ومن ناحية أخرى ، قد يُعطي غير ممارسي العنف الأولوية للسلامة الشخصية ، أو الامتثال للقانون ، أو الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ، مما يدفعهم إلى اختيار وسائل غير عنيفة للتعبير عن مظالمهم.

ومن المهم أن ندرك أن العوامل التي تؤثر على اختيار المشاركة في العنف السياسي معقدة ومتنوعة . فلا يلجأ جميع الأفراد أو الجماعات المهمشة إلى العنف ، ويُمكن لعوامل كثيرة أن تؤثر على قرار الفرد باتباع وسائل عنيفة أو غير عنيفة للتعبير عن مخاوفه أو السعي إلى التغيير.

<u>نتيجة الفرض الثالث ومناقشتها</u>

ينص الفرض الثالث على أنه " **توجد فروق دالة إحصائيًا بين الطلاب والطالبات في متغيرات الدراسة (العنف السياسي ، التهميش)**".

للتحقق من مدى صحة فرض الدراسة ، تمّ استخدم اختبار **ت** للعينات المستقلة باستخدام عامل بايز Bayes Factor Independent Sample Test باستخدام طريقة رودير (Method = Rouder) ، ويوضح الجدول (١٤) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

جدول (١٤)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة وفقا لمتغير النوع

المتغيرات	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
العنف السياسي	ذكر	٧٦	٤٨,٢٦	١٦,٩
	انثى	٤٥٨	٤٦,٦٨	١٤,٥
التهميش	ذكر	٧٥	٩٥,٩٢	١٨,٣
	انثى	٤٥١	٩٢,٢٧	١٨,٦

وتعرض الجداول التالية نتائج اختبار **ت** لمتغيرات الدراسة.

جدول (١٥)

اختبار T للعينات المستقلة باستخدام عامل بايز

المتغيرات	فروق المتوسطات	Bayes Factor عامل بايز	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة
العنف السياسي	١,٥٨	٧,١٨	٠,٨٥	٥٣٢	٠,٣٩
التهميش	٣,٦٥	٣,٠٥	١,٥٧	٥٢٤	٠,١١

جدول (١٦)

خصائص التوزيع البعدي Posterior لمتوسطات العينة المستقلة Posterior Distribution Characterization for Independent Sample Mean

المتغيرات	Posterior			فترات الثقة	
	المنوال	المتوسط	التباين	الحدود الدنيا	الحدود العليا
العنف السياسي	١,٥٨	١,٥٨	٤,٣٦	−٥,٦٨	٢,٥٢
التهميش	٣,٦٥	٣,٦٥	٥,٤٠	−٨,٢٢	٠,٩٢

باستقراء البيانات الموجودة في الجداول ١٤، ١٥، ١٦ يتضح ما يأتي:

١) **<u>بالنسبة للعنف السياسي</u>:** وجد أن قيمة عامل بايز يساوي حوالي (٧,١٨) (أكبر من الواحد الصحيح) ، مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين الذكور والإناث في مستوى العنف السياسي ، كما وجد أن قيمة اختبار T تساوي (٠,٨٥) وغير دالة عند مستوى (٠,٠٠١) ، **مما يُدعم قبول الفرض الصفري ؛ أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين الذكور والإناث في العنف السياسي.**

شكل (١٢)

الرسوم البيانية لاختبار T للعينات المستقلة بطريقة بايزين Bayesian Independent Samples t Test لمقياس العنف السياسي

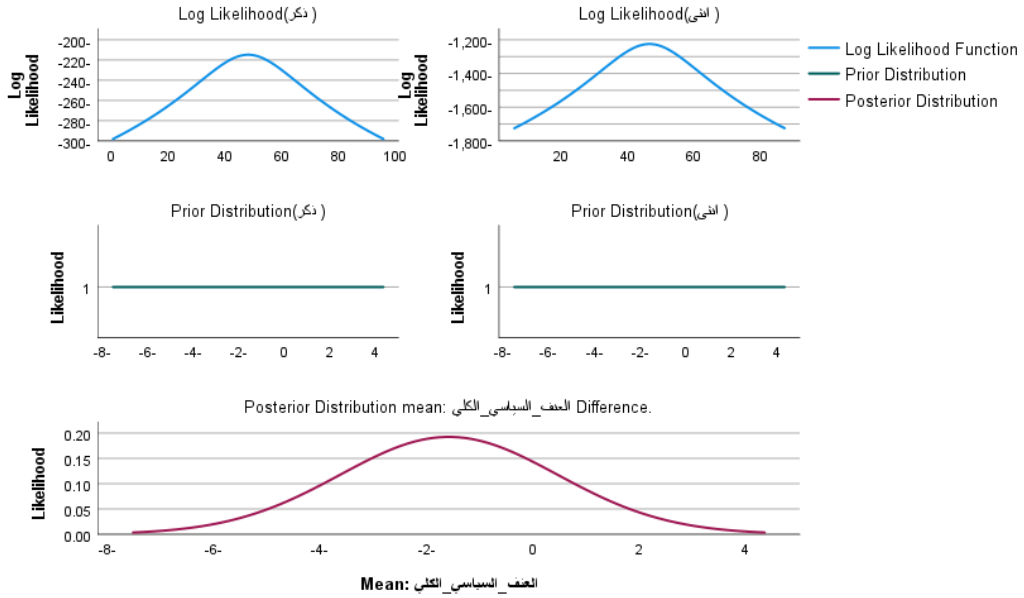

كما يعرض شكل (١٢) الرسوم البيانية لاختبار T للعينات المستقلة بطريقة بايزين Bayesian Independent Samples t Test لمقياس العنف السياسي ، ويتضح من هذا الشكل أن لا توجد فروق بين الذكور والإناث في العنف السياسي.

ومن الجدير بالذكر، تمّ فحص مدى وجود فروق دالة إحصائيًا بين الذكور والإناث في عوامل العنف السياسي الثلاث ، ويعرض الجدول التالي النتائج.

جدول (١٧)

اختبار T للعينات المستقلة باستخدام عامل بايز لعوامل مقياس العنف السياسي

المتغيرات	فروق المتوسطات	Bayes Factor عامل بايز	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة
العنف الجسدي	٠,٥٠	٨,٧	-٠,٥٧١-	٥٣٢	٠,٥٦
العنف اللفظي	٠,٩٥	٥,٠١	-١,٢١٤-	٥٣٢	٠,٢٢
الميل للعنف السياسي	٠,١٣	٩,٦	-٠,٣٥٧-	٥٣٢	٠,٧٢١

يتضح من الجدول أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين الذكور والإناث في مستوى عوامل العنف السياسي الثلاث ، وفقًا لقيم عامل بايز وعدم دلالة قيم ت عند مستوى دلالة ٠,٠٥ .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة إلهام أحمد (٢٠٢٠) والتي أفادت بعدم وجود فروق بين المهمشين الذكور والإناث في أبعاد الاتجاه نحو التطرف (الديني والسياسي والاجتماعي) ، واختلفت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة طارق عبد الوهاب (١٩٩٥) والتي أسفرت نتائجها عن أن الذكور أكثر اهتمامًا بالسياسة ولديهم نشاط سياسي أكبر من الإناث ، فضلًا عن نتائج دراسة (عطية محمد ،٢٠٠٣) والتي أشارت إلى أن هناك فروق دالة بين الذكور والإناث في أبعاد السلوك العدواني والدرجة الكلية في اتجاه الإناث .

ويُمكن القول بأنه على الرغم أن نتائج الدراسة أظهرت أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من حيثُ المشاركة في العنف السياسي ؛ حيثُ غالبًا ما تثني المعايير الجنسية التقليدية والتوقعات المجتمعية عن مشاركة الإناث في أنشطة العنف. وهذا يُمكن أن يؤدي إلى انخفاض احتمال إنخراط الإناث في العنف السياسي مقارنة بالذكور . ومع ذلك ، مع تغير الأعراف المجتمعية وزيادة مرونة الأدوار بين الجنسين ، قد تزداد مشاركة المرأة في العنف السياسي. علاوة على ذلك قد تكون دوافع الإنخراط في العنف السياسي يُمكن أن تختلف بين الذكور والإناث. وفي

حين أن الذكور يكونون أكثر عرضة للانجراف وراء دوافع أيديولوجية أو سياسية ، فإن تورط الإناث في العنف السياسي قد يتأثر بعوامل مختلفة ، مثل المظالم الشخصية ، أو الدفاع عن النفس ، أو حماية أفراد أسرتهم ، قد تُسهم هذه الدوافع المختلفة في عدم وجود فروق بين الجنسين في العنف السياسي. كما أنه من الممكن أن المقاييس الحالية للعنف السياسي قد لا تعكس بشكل كامل الطرق الدقيقة التي ينخرط بها الذكور والإناث في العنف السياسي أو يتعرضون له. وقد لا يتم الإبلاغ عن بعض أشكال العنف ، ولا سيما تلك التي ترتكبها الإناث ، أو يتم التغاضي عنها في الأساليب التقليدية لجمع البيانات ، مما يؤدي إلى التقليل من تقدير الفروق بين الجنسين.

ومن المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من عدم وجود اختلافات كبيرة بين الجنسين في العنف السياسي على المستوى الإجمالي ، إلا أن هناك اختلافات فردية داخل كل جنس. هناك حاجة إلى مزيد من البحث لفهم تعقيدات النوع الاجتماعي والعنف السياسي بشكل أفضل ، بما في ذلك تقاطع النوع الاجتماعي مع الهويات الاجتماعية الأخرى ، ولاستكشاف السياقات والدوافع المحددة التي تؤثر على مشاركة الذكور والإناث في العنف السياسي.

٢) **<u>بالنسبة للتهميش:</u>** كانت قيمة عامل بايز يساوي حوالي (٣,٠٥) (أكبر من الواحد الصحيح) ، مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين الذكور والإناث في مستوى التهميش ، كما وجد أن قيمة اختبار T تساوي (١,٥٧) وغير دالة عند مستوى (٠,٠٥) ، **مما يُشير إلى قبول الفرض الصفري ، أي أنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث في مستوى التهميش.**

كما يعرض شكل (١٣) الرسوم البيانية لاختبار T للعينات المستقلة بطريقة بايزين Bayesian Independent Samples t Test لمقياس التهميش ، ويتضح من هذا الشكل أن لا توجد فروق بين الذكور والإناث في التهميش.

شكل (١٣)

الرسوم البيانية لاختبار T للعينات المستقلة بطريقة بايزين Bayesian

Independent Samples t Test لمقياس التهميش

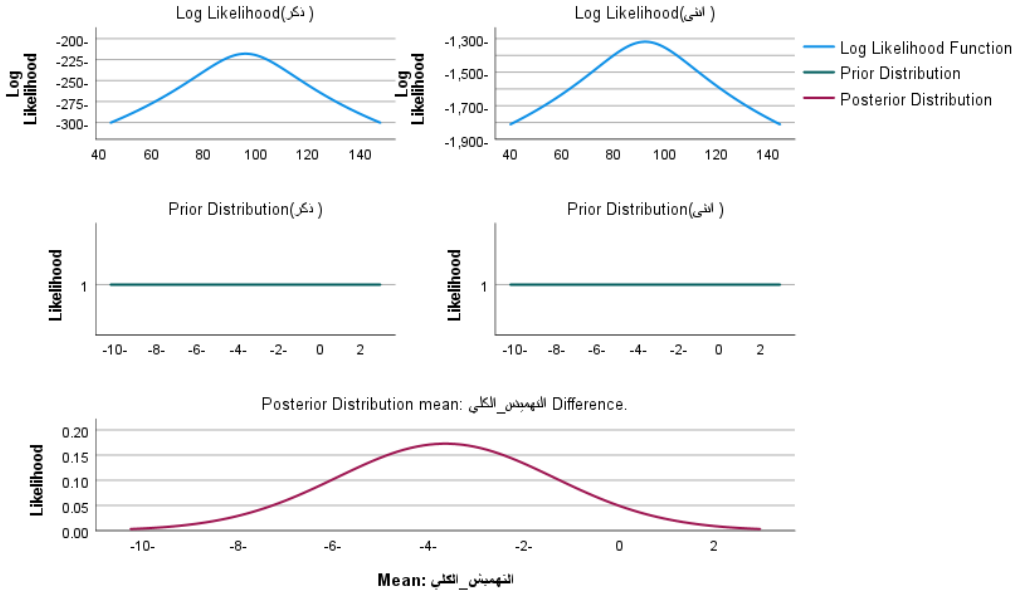

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Stensen et al (2014) ، ونتائج دراسة عادل العابدي (٢٠١٣) والتي أفادت بأنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث في التهميش.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه على الرغم من أنه قد لا تكون هناك اختلافات كبيرة بين الذكور والإناث من حيثُ التهميش ، فإن هذا لا يعني أن التهميش غائب أو أنه لا توجد جوانب متعلقة بالجنس للتهميش ؛ حيثُ أن التهميش ظاهرة اجتماعية معقدة تتأثر بعوامل متداخلة متعددة ، مثل العرق والطبقة والجنس والقدرة ، وبالإضافة إلى الجنس تتشكل تجربة التهميش من خلال تقاطع هذه الهويات المختلفة . وفي حين أن الجنس قد يكون عاملًا مهمًا ، فإن الجمع بين الهويات المتقاطعة الآخرى يُمكن أن يخفف أو يؤدي إلى تفاقم الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي للتهميش ، مما يؤدي إلى عدم وجود اختلافات واضحة بين الجنسين . علاوة على ذلك قد لا تعكس مقاييس التهميش الحالية بشكل كامل تجارب التهميش ذات الفروق بين الجنسين . ويشتمل

التهميش على أبعاد مختلفة ، بما في ذلك الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ومن الممكن أن المقياس الحالي لا يعكس بشكل كاف الأبعاد الجنسية المحددة للتهميش ، مما يؤدي إلى تصور عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث. ومن الجدير بالذكر أن الأدوار والتوقعات المتعلقة بالجنسين تختلف عبر الثقافات والمجتمعات . ففي بعض السياقات ، قد تؤدي المعايير الجنسية التقليدية إلى تجارب مختلفة من التهميش بين الذكور والإناث. ومع ذلك ، في سياقات آخرى حيثُ تكون أدوار الجنسين أكثر مرونة أو حيثُ يكون هناك تركيز أكبر على المساواة بين الجنسين ، قد يتم تقليل الاختلافات في التهميش بين الذكور والإناث. كما أن التهميش ليس تجربة واحدة تناسب الجميع ، هناك تباين فردي كبير داخل كل جنس ، وقد يكون لدى الأفراد تجارب مختلفة للتهميش بناءً على ظروفهم الفريدة ، وخصائصهم الشخصية ، وهوياتهم المتقاطعة . قد يخفي هذا الاختلاف الفردي أي اختلافات عامة بين الجنسين في التهميش على مستوى السكان.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

١- إبراهيم أبو الغار (١٩٨٥): **علم الاجتماع السياسي** ، القاهرة : مكتبة نهضة الشرق.

٢- إبراهيم خليفة (٢٠١٤): **علم الاجتماع الريفي ، دراسة للقرية المصرية في زمن العولمة** ، مذكرات إسننسل –كلية الزراعة– جامعة الأزهر ، أسيوط.

٣- ابن منظور (١٩٧٩): **لسان العرب** ، القاهرة : دار المعارف .

٤- أحمد حسن (٢٠٠٥): **اتجاهات الشباب نحو الإرهاب " دراسة ميدانية مقارنة** "، القاهرة: مطبوعات.

٥- إلهام أحمد (٢٠٢٠): الهامشية الذاتية وعلاقتها بالأنساق القيمية والاتجاه نحو التطرف لدى عينة من الراشدين من الجنسين ، **مجلة الإرشاد النفسي بكلية التربية** ، جامعة المنيا ، مج ٦ (١٠) ، ٩٦–١٤٨.

٦- أمينة بيومي (٢٠١٢): **العنف لدى الشباب في الجامعات المصرية : أبعاده وآلياته "دراسة ميدانية"** ، كلية الآداب ، جامعة الفيوم.

٧- أيمن زيان (٢٠١٥): **بعض متغيرات الشخصية والاتجاهات الوالدية في التنشئة كمنبئات لسلوك الاحتجاج السياسي** ، رسالة دكتوراه، جامعة المنيا.

٨- تهاني عثمان ، عزة سليمان(٢٠٠٧): **العنف لدى الشباب الجامعي** ، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٩- جمال عبد المطلب (٢٠١٧): الاستبعاد الاجتماعي واتجاهات الشباب الجامعي نحو التطرف (دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بمحافظة بني سويف) ، **حوليات آداب عين شمس** ، مج ٤٥ ، عدد يوليو ، ٣٩– ٨٢.

١٠- حسنين إبراهيم (١٩٩٩): **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١١- رامي العسافسة (٢٠١١): **مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي وعلاقتها بالعنف الطلابي : دراسة ميدانية في جامعة مؤتة – الأردن** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة مؤتة ، الأردن.

١٢- سامية الساعاتي (٢٠٠٧): **المرأة والمجتمع المعاصر**، القاهرة: الدار المصرية .

١٣- سحر بربري (٢٠١٤): التهميش والعنف السياسي ضد المرأة المصرية تحليل مضمون لبوابة الأهرام الإلكترونية في الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيه ٢٠١٣ ، **مجلة بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس** ، العدد (٣٤) ، ٧٩٧ – ٨٣٦ .

١٤- سرحان العتيبي (٢٠٠٠): ظاهرة العنف السياسي في الجزائر "دراسة تحليلية مقارنة ١٩٧٦ م- ١٩٩٨م". **مجلة العلوم الاجتماعية** ، ٢٨ (٤) ، ٢١٤-٢٢١.

١٥- شعبان الأسود (٢٠٠٣): **علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة** ، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

١٦- طه جبر (٢٠١٦): المحددات النفسية والشخصية للعنف السياسي لدى عينة من المجتمع المصري ، **مجلة دراسات عربية في علم النفس** ، مج ١٥(٢) ، ١٥٣-٢٢١.

١٧- عادل العابدي (٢٠٢٠): التهميش الاجتماعي وعلاقته بالشخصية الهدمية ، **مجلة الآداب** ، جامعة بغداد، ٢٤١-٢٧٠.

١٨- عصام عبد الفتاح (٢٠٠٨): **أزمة القيم ومتغيرات العصر** ، تحرير :أنور مغيث ، سهير عبد السلام ، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

١٩- عفراء العبيدي (٢٠١٨): التهميش الاجتماعي لدى طالبات كلية التربية للبنات في ضوء متغيري العمر وجنس الوالدين ،**مجلة دفاتر مخبر المسألة التربوية في ظل التحديات الراهنة** ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، بغداد ، ع (١٩) ، ٧-٣٠.

٢٠- قبي آدم (٢٠٠٢): رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، **مجلة الباحث** ، جامعة ورقلة ، ع (١) ١٠٢-١١١.

٢١- قدري حفني(١٩٩٣): **حول العنف السياسي: رؤية نفسية ، في: ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن**، أعمال الندوة المصرية- الفرنسية الخامسة، القاهرة ١٩-٢١نوفمبر ١٩٩٣، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

٢٢- ماجد الغرباوي (٢٠٠٩): **تحديات العنف** ، بغداد: معهد الأبحاث والتنمية الحضارية.

٢٣- محمد الحوراني (٢٠١٢): الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي ، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية** ، مج ٥ (٢) ، ٢٢٩- ٢٤٨.

٢٤- محمد الدسوقي (١٩٩٧): دراسة مقارنة بين المهمشين وغير المهمشين من طلاب الجامعة في أبعاد الاغتراب وبعض خصائص الشخصية، **مجلة دراسات نفسية**، ٧(٤)، ٥٤٥-٦٢١.

٢٥- محمد عبد المختار(١٩٩٥): **ديناميكية العلاقة بين الاغتراب والتطرف نحو العنف لدى شرائح مختلفة من المجتمع المصري**، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس.

٢٦- مصطفى سويف (١٩٦٨): **الأسس النفسية للتكامل الاجتماعي: دراسة ارتقائية تحليلية** ، القاهرة: دار المعارف.

٢٧- نبيل عبد الفتاح (٢٠١٢): **النخبة والثورة : الدولة والإسلام السياسي والقومية والليبرالية** ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٨- نشوى أحمد (٢٠١٢): : **العنف السياسي** ، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.

٢٩- هدى الديب ، محمود عبد العليم (٢٠١٥): الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع ، **المجلة العربية لعلم الاجتماع** ، مج ٢٠١٥(٣١-٣٢) ، ٢٠٨-٢٢١.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Abrams, P., & Little, A. (1965). The young voter in British politics. **The British Journal of Sociology**, 16(2), 95-110.
2. Barber, B. K. (2008). Contrasting portraits of war: Youths' varied experiences with political violence in Bosnia and Palestine. **International Journal of Behavioral Development**, 32(4), 298-309.
3. Bardall, G., Bjarnegård, E., & Piscopo, J. M. (2020). How is political violence gendered? Disentangling motives, forms, and impacts. **Political Studies**, 68(4), 916-935.
4. Başoğlu, M., Livanou, M., Crnobarić, C., Frančišković, T., Suljić, E., Đurić, D., & Vranešić, M. (2005). Psychiatric and cognitive effects of war in former Yugoslavia: Association of lack of redress for trauma and posttraumatic stress reactions. **Jama**, 294(5), 580-590.
5. Beall, J., & Piron, L. H. (2005). DFID social exclusion review. **London: Overseas Development Institute**, *32*, 37**..**
6. Berkman, H. (2007). **Social exclusion and violence in Latin America and the Caribbean.**
7. Brinker, V., Dewald-Kaufmann, J., Padberg, F., & Reinhard, M. A. (2022). Aggressive intentions after social exclusion and their association with loneliness. **European archives of psychiatry and clinical neuroscience**, 1-6.
8. Buckley, K. E., Winkel, R. E., & Leary, M. R. (2004). Reactions to acceptance and rejection: Effects of level and sequence of relational evaluation. **Journal of experimental social psychology,** *40*(1), 14-28.
9. Choi, S. W., & Piazza, J. A. (2016). Ethnic groups, political exclusion and domestic terrorism**. Defence and Peace Economics**, *27*(1), 37-63.
10. Diemer, M. A., & Rapa, L. J. (2016). Unraveling the complexity of critical consciousness, political efficacy, and political action among marginalized adolescents. **Child development**, 87(1), 221-238.
11. Downs, A. (1957). **An economic theory of democracy** New York: Harper & Row.

12. Duchak, O. (2014). Marginalization of young people in society. **International Letters of Social and Humanistic Sciences**, *29*, 70-79.
13. Estivill, J. (2003). **Concepts and strategies for combating social exclusion: an overview**.
14. Fujita, F., & Diener, E. (1997). Social comparisons and subjective well-being. **Health, coping and well-being: Perspectives from social comparison theory**, 329-357.
15. Kagan, C., Burns, D., Burton, M., Crespo, I., Evans, R., Knowles, K., ... & Sixsmith, J. (2002, November). Working with people who are marginalized by the social system: Challenges for community psychological work. In **Psicología Comunitaria Europea: Comunidad, Poder, Ética y Valores/European Community Psychology: Community, Power, Ethics and Values:(Papers from the European Community Psychology Congress, Barcelona** (pp. 400-412).
16. Kerckhoff, A. C., & McCormick, T. C. (1955). Marginal status and marginal personality**. Social forces,** 48-55.
17. Kiernan, C. (2019). **Political Marginalisation and Political Violence in the Niger Delta (**Master's thesis, Faculty of Humanities).
18. Kirkpatrick, L. A., Waugh, C. E., Valencia, A., & Webster, G. D. (2002).The functional domain specificity of self-esteem and the differential prediction of aggression. **Journal of personality and social psychology**, 82(5), 756.
19. Klasen, S. (1999). **Social exclusion, children and education: conceptual and measurement issues**.
20. Leary, M. R., Kowalski, R. M., Smith, L., & Phillips, S. (2003).Teasing, rejection, and violence: Case studies of the school shootings. **Aggressive Behavior: Official Journal of the International Society for Research on Aggression,** 29(3), 202-214.
21. Mahakul, B. K. (2014). Political Violence: A Study of Naxal Movement in India**. International Journal of Scientific and Research Publications,** *4*(11), 1-10.

22. Moser, C., & Clark, F. (2001). **Victims, perpetrators, or actors? Gendered armed conflict and political violence**. New York: St.
23. Paolini, G. (2013). Youth social exclusion and lessons from youth work. Bruselas*:* **EACEA/Comisión Europea. Recuperado de http://eacea. ec. europa. eu/youth/tools/documents/social_exclusion_and_youth_work.**
24. Parker, J. H. (1977). Subjective marginality and alienation. **International Journal of Contemporary Sociology**, 14, 39-44.
25. Peace, R. (2001). Social exclusion: A concept in need of definition?. ***Social policy*** **journal of New Zealand**, 17-36.
26. Sagi-Schwartz, A. (2008). The well being of children living in chronic war zones: The Palestinian—Israeli case**. International Journal of Behavioral Development**, 32(4), 322-336.
27. Schiffer, K., & Schatz, E. (2008). Marginalisation, social inclusion and health. **Amsterdam: Foundation Regenboog AMOC & Correlation Network.**
28. Sidel, V. W., & Levy, B. S. (2008). The health impact of war. **International journal of injury control and safety promotion**, 15(4), 189-195.
29. Sousa, C. A. (2013). Political violence, collective functioning and health: A review of the literature. **Medicine, conflict and survival**, *29*(3), 169-197.
30. Starr, P. D. (1977). Marginality, role conflict, and status inconsistency as forms of stressful interaction. **Human Relations,** 30(10), 949-961.
31. Starr, P. D., & Roberts, A. E. (1980). The marginal man theory: an empirical test from Malaysia. **Sociology and Social Research Los Angeles,** Cal, 64(4), 514-527.
32. Stenseng, F., Belsky, J., Skalicka, V., & Wichstrøm, L. (2014). Preschool social exclusion, aggression, and cooperation: A longitudinal evaluation of the need-to-belong and the social-reconnection hypotheses. **Personality and social psychology bulletin**, *40*(12), 1637-1647.

33. Twenge, J. M., Baumeister, R. F., Tice, D. M., & Stucke, T. S. (2001). If you can't join them, beat them: effects of social exclusion on aggressive behavior. **Journal of personality and social** psychology, 81(6), 1058.
34. Twenge, J. M., Zhang, L., Catanese, K. R., Dolan-Pascoe, B., Lyche, L. F., & Baumeister, R. F. (2007). Replenishing connectedness: Reminders of social activity reduce aggression after social exclusion. **British Journal of Social Psychology**, *46*(1), 205-224.
35. Williamson, I., & Cullingford, C. (1997). The Uses and Misuses of 'Alienation' in the Social Sciences and Education. **British Journal of Educational Studies**, *45*(3), 263-275.

Marginalization and its Relationship with political violence among university students

Abstract

The current study aimed to identify the nature of the relationship between marginalization and political violence among university students, and to reveal the differences in marginalization between those who practice political violence and those who do not practice it. As well as revealing differences in the degrees of political violence and marginalization according to the gender variable, the study sample consisted of (535) male and female students whose ages ranged from (17-23) years, with an arithmetic mean (20.35) and a standard deviation (2.69). The study samples were gathered from Fayoum University students from both the scientific and literary faculties, as well as from various academic study groups. Both the political violence and marginalization scale, which prepared by the first researcher were applied to the study sample. The results indicated that there was a positive, statistically significant correlation between political violence and marginalization, and there were also statistically significant differences between those who practiced political violence and those who did not practice it, in marginalization in the direction of those who practiced violence. The results also indicated that there were no statistically significant differences between males and females in the variables of the study.

Key words: Political violence, Marginalization.